

القائمة العراقية تحت الضوء

القائمة العراقية تحت الضوء

دراسة لأبرز التحولات

في النظرية والتطبيق المشايخ القائمة العراقية السيدية

الشيخ جمعة العطوي

مُجمد صادق الهاشمي

هوية الكتاب

عنوان الكتاب:..... القائمة العراقية تحت الضوء
تأليف:..... محمد صادق الهاشمي / جمعة العطوانى
صاحب الامتياز:..... محمد صادق الهاشمي
عدد صفحات الكتاب:..... ٢٧٢ صفحة
الإخراج والمطبعة الفنية:..... علي حسين مطر
عدد النسخ المطبوعة:..... ٣٠٠٠ نسخة
الطبعة:..... الأولى
المطبعة:..... الساقى
تاريخ الإصدار:..... ٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ

مقدمة

حين تتناول وسائل الإعلام العربية والعالمية واقع المكوّن السنيّ في العراق اليوم تتطلق على الدوام في تقييم هذا الواقع من خلال مواقف وآراء وتصريحات الساسة والأحزاب والجهات داخل وخارج العراق التي تدّعي تمثيلها لهذا المكوّن الهامّ في النسيج الاجتماعيّ، المتداخل في طول العراق وعرضه.

كان المنطلق الأوّل هو النظر إلى سقوط سلطة البعث كسقوط لسلطة السُنّة، وبدأ الحديث عن رفع التهميش عن الأغلبية الشيعية هو حديث بالضرورة عن الإطاحة بالأقلية الطائفية الأخرى وانتقالها إلى مرحلة تهميش مقابلة. يتسم هذا التوصيف بأنّه قائم على افتراض جوهرى مؤدّاه أنّ التهميش كفعل سلطوي إنّما هو ممارسة مكوّن ضدّ آخر استناداً لهوية السلطة، برغم الاختلاف الكبير بين نوعين من السلطة أو شكلين من أشكالها قبل ٢٠٠٣م وما بعدها. وبهذا الطرح البعيد عن الواقع جرت تغذية هائلة

الزخم اتخمت الوعي العام بمفردات تآزرت لإنتاج كل مبررات التوتر الطائفي، وأفاحت في إشعال فتيل أزمة طاحنة غير مسبوقة في ظل احتلال أجنبي وجد في إثارة توترات من هذا النوع خير ما يوقر له أجواء البقاء وإطالة نفوذه العسكري والسياسي.

ثمة إرادة خارجية لعبت دوراً كبيراً في محاولة تمزيق الوحدة الوطنية، وإرادة داخلية مثلها البعثيون والطائفيون للعب على حبال الدفاع عن مصالح أهل السنة وعن هوية العراق العربية تحت مزاعم تطرف ليست جديدة، وهي نتاج إيديولوجيا وثقافة البعث. وبرغم بعض النجاحات النسبية التي تحققت في هذا المضمار إلا أن هذا المشروع الطائفي انتهى إلى الفشل، ولم يتمكّن من وقف عجلة بناء النظام الجديد الذي لا يرمي أكثر من ٦٥٪ من أبنائه خارج أسوار الوطنية جاعلاً منهم شعباً مستعاراً من بلاد أخرى! برغم الصعوبات والتحديات التي لا زالت قائمة بوجه نجاح مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة.

إنّ سنة العراق كغيرهم من الأقليات التي تُزج رغم أنفها في تاريخ سلطة ليست لها، سوى أنّ من حكم ذات يوم كان ينتمي إليها. لا يُكر أنّ سلطة البعث كانت

تعتمد في بناء منظومتها الأمنية والعسكرية والإدارية على أساس من انتماء الفرد لطائفتها، كون ذلك يوقر اطمئناناً لتلك السلطة وسط معرفتها بأن الأغلبية العراقية رافضة لوجودها. ولكن لا يعني ذلك بالضرورة أن الطائفة السنية نفسها في موقع الحكم ومالكة لزام السلطة، فضلاً عن ذلك فقد اعتمد صدام حسين ونظامه على أعداد من البعثيين والمرتزقة الأمنيين من داخل المناطق الشيعية، وكانوا أشدّ وطأة على أبناء جلدتهم من غيرهم.

إنّ المشكلة لا تتعلّق اليوم - على الأقلّ وبعد تجربة الحرب الطائفية المريعة - بموقف المكونات الاجتماعية تجاه بعضها البعض بقدر ما تتعلّق المشكلة بمختلقها المنتفعين من أجواء التوترات وعدم الاستقرار واللعب على حبال إثارة النعرات المذهبية والقومية وغيرهما، من دون أن ندعي أن تاريخ العلاقة بين المكونات العراقية كانت علاقة مثالية تاريخياً. بل شابتها توترات ومشكلات في التعايش كانت بفعل توقّر ظروف موضوعية لظهورها، وغالباً إن لم يكن دائماً كانت يد السلطات الحاكمة محتلة أو من داخل البلاد حاضرة في زرع بذور التوترات لأجل مصالحها.

واليوم لا يختلف في شيء عن الأمس الغابر، فبقايا حزب البعث والمتشددون الطائفيون وأنظمة حكم مجاورة للعراق لا يعجبها الوضع السياسي القائم، هم من يحاولون أن يرسموا واقعا لستة العراق ليس له وجود، واقع مُهدّد مسكون بمخاوف مستقبل مجهول، وهنا ترسم صورة سوداء قاتمة لمصير مكوّن هامّ من مكونات البلاد له قوى سياسية مشاركة في كلّ مفاصل الدولة وممثلة في الحكومة بوزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة.

إلا أنّ هذا الواقع الذي ينطق بفاعليّة المشاركة في صناعة نموذج الدولة الجديدة غير المقصيّة لأحد من مكوناتها يجري إنكاره عبر تسويق صورة مغايرة بعيدة عنه.. تختصر بعض من البحوث والمقالات الإعلامية مأخذ على الواقع السياسي بعد ٢٠٠٣م لصالح قراءة هي في جوهرها غير ممكنة الانطباق على حقيقة ما يجري، واضعة مفردة «الهيمنة الشيعيّة» كأساس لقراءة وضع الستة، تتجلّى هذه الهيمنة عبر الآتي:

أولاً: هيمنة على مرافق الدولة والسيطرة على الوزارات كافة^(١).

(١) جريدة الزمان ٣/١١/٢٠٠٧.

ثانياً: هيمنة على الأجهزة الأمنية والعسكرية من الجيش والشرطة التي تمارس عمليات الاعتقال والتعذيب والقتل ضد السُّتة!^(١)

ثالثاً: تهجير السُّتة تحت الضغوط المتواصلة لأجل الإخلال بالمعادلة الديموغرافية.^(٢)

رابعاً: الاستفراد بالقرار السياسي وصناعته وإدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها.^(٣)

خامساً: الاستئثار بالثروة ونقل المشاريع الاقتصادية المهمة من مدن الوسط والشمال إلى الجنوب الشيعي.

ثمّة تبرير لمثل هذه الأحكام التي تتعارض والواقع انطلاقاً من مفهوم «الهيمنة» في الذهنية السياسية السنية. التي ترى أنّ حدود الهيمنة تبدأ من عتبة أغلبية التمثيل واستحقاقاتها الفاعلة. فهي تنظر إلى عدم التساوي كونه يقتضي بالضرورة إنتاج طرفين: مهيمن ومهمّش، وهو مفهوم صاغته القائمة العراقية في اتفاقية أربيل تحت عنوان

(١) قناة الرافدين - في حديث للشيخ حارث الضاري ١٧/٣/٢٠٠٩.

(٢) لقاء لطارق الهاشمي في جريدة واشنطن بوست ٣/٦/٢٠٠٦.

(٣) احاديث متكرره لاياد علاوي واسامة النجيفي، جريدة المشرق العدد

٢٠١١/٧/١٦ والعدد ٢٣/٩/٢٠١١.

«التوازن» والذي تريد من خلاله تكافؤاً في الاستحقاق المكونات متجاوزة وحدة الشراكة إلى وحدة القرار. وهو ما أوجد جدلاً استفحل لينتج أزمة سياسية منذ ما بعد تشكيل الحكومة إلى هذه اللحظة، حتى أنه أوصل المشهد إلى حالة من الإعياء السياسي والدوران في حلقة مفرغة.. فضلاً عن ذلك ما أصاب حتى المحيلة من عجز عن رسم صورة الشراكة في القرار بالطريقة التي تريدها القائمة العراقية والساسة السنية، وترددها وسائل الإعلام العربية لا سيما الممولة من السلطات والحكومات. إذ يبدو المطب وكأته يتبغي الوصول إلى صيغة من صيغ صناعة القرار الحكومي غير مسبوقه وغير ممكنة في حد ذاتها، قافزة على الدستور والقانون والسائد من الأعراف في العمل الحكومي التنفيذي.

إلا أن الهيمنة - بعيداً عن هذا التوهيم والافتعال المفاهيمي - غير ذات وجود سواء في مرافق الدولة ووزاراتها، حيث يشغل اليوم قادة كبار في القائمة العراقية مناصب وزارية سيادية ونواب لوزراء ومدراء عامون في الوزارات، أو في الأجهزة العسكرية والأمنية التي لا تخلو وحدة من وحداتها في عموم البلاد من ضباط ومراتب

مقدمة من السنة والأكراد.

أما الهيمنة الديموغرافية فهي وهم جرى استصحابه من مرحلة الاقتتال الطائفي التي شهدت تهجيراً متبادلاً بين المدن والأقضية والأحياء السكنية، وهو أيضاً متصل بجدل ليس له معنى إزاء الحقائق الديموغرافية الثابتة.

أما فيما يخص تحويل المشاريع فهو الآخر قول يفتقد إلى الدقة إذ تجري اليوم مشاريع مهمة في مناطق سنية بينما تتعثر أو يجري عرقلة مشاريع مماثلة في مناطق الجنوب من قبل موظفين يعملون في وزارات معيئة، وهو أحد أبرز الشكاوى التي تشكو منها مجالس المحافظات الوسطى والجنوبية التي طالما رددت أنّ ثمة أيادي خفية في بعض المؤسسات تعيق عمل الشركات الاستثمارية، وتعرقل المشاريع الحكومية، وتصرّ على العمل بموجب قوانين النظام السابق.

ولهذا فلا غرابة أن تأتي تقارير وزارة التخطيط، ودراسات المنظمات المختلفة لتؤكد أنّ محافظات الجنوب في طبيعة المحافظات الأكثر حرماناً وفقراً، وقد تصدرت القائمة كلّ من المشي والديوانية وذوي قار وبابل^(١) بحسب

(١) تقرير وزارة التخطيط العراقية حول نسب الحرمان ومستوى الفقر، الدراسة

تقرير ٢٠١٢م.. وهو الترتيب الذي لا يختلف كثيراً عما كانت عليه دراسة عام ٢٠٠٦م و٢٠١١م حول نسب الفقر في العراق.. وفي ٢٠١١م احتلت ميسان المرتبة الأولى في الحرمان، بينما كانت الأنبار في المرتبة الأولى للمحافظات الأقل حرماناً.

قد يُظنر إلى هذه التقارير بعين الشك كونها تصدر لأغراض سياسية تواسلاً مع منهج «الهيمنة» والتي تتخذ هنا صفة «التزوير» وهذا ما قيل بعد صدورها بالفعل، بيد أن هذا الافتراض يصطدم بحقيقة أنها تصدر أغراضاً سياسية أكثر وضوحاً، فالانتقادات ما لبثت أن طالت مسؤولي تلك المحافظات الذين ينتمون إلى الأحزاب الشيعية، وأن الواقع الذي تصوّره تلك الدراسات يؤكّد سوء الإدارة بقدر ما يؤكد الفساد وهدر الأموال والإخلاف بالوعود الانتخابية وغيرها، وهو ما لا يصبّ في مصلحة «المهيمنين» المفترضين!! بل يؤدّي وظيفة معاكسة ويطرح نتائج عكسية تماماً.

لقد برزت على الساحة السياسية السنية بعد سقوط النظام الدكتاتوريّ عام ٢٠٠٣م بعض الأحزاب والحركات السياسية تعمل إلى جانبها مجاميع مسلّحة كانت سبباً في

زعزعة الأمن العراقي بحجة مقاومة الاحتلال الأمريكي الذي لم يكن الهدف الحقيقي لتلك الجماعات، وهو ما أكّده عملية انهماك تلك القوى المتمردة في قتل أبناء الشعب العراقي، واستمرار عملياتها الإرهابية حتى بعد خروج القوات المحتلة.

وقد كانت العلاقة بين الجانبين: الأحزاب السياسية، والمليشيات المسلحة، علاقة ودية، ولم تشهد اختلافاً مهماً في الأهداف والتوجهات العامة والخطاب.

إنّ من أبرز التحوّلات التي رُصدت على الساحة السياسية السنيّة هي أنّ مرحلة ما بعد سقوط الطاغية إلى عام ٢٠٠٥م كانت القوى السياسية آنذاك تتمظهر بالطائفية وذات صبغة دينية، وتحوّلت هذه السلوكية لأسباب داخلية في المكوّن وخارجية. فخرجت برؤية قومية (وطنية) ذات بُعدٍ علمانيّ بعثيّ استعداداً للدخول في انتخابات ٢٠١٠م بعد أن كانت مقاطعةً للعملية السياسية أو مضطرةً لدخولها لعرقلتها من الداخل.. فكانت القائمة العراقية، وكان أبرز أهدافها هو حيازتهم لمنصب رئاسة الوزراء. وبعد أن تشكّلت الحكومة برئاسة التحالف الوطني وخسرت العراقية هذا المنصب الذي كان أهمّ

أهدافها ، وعبأت له كلّ طاقاتها بدأت مرحلة أخرى وهي اشتراطات لا تؤدي إلى تغيير شكل الحكومة ، بل إلى تغيير شكل وجوهر الدولة والحكومة في آن واحد في العراق وتؤدي إلى إعادة صياغتها.

لقد رافق هذا التحوّل حزمة تحولات ومتغيّرات في المواقف والخطاب السياسي، واللافت أنّ تبديل الخارطة السياسية السنيّة والانتقال من الأحزاب الدينية الطائفية إلى الأحزاب العلمانية لم يتسبب بالكثير من الإرباك في الشارع كما يُفترض أن يحدث في مثل هذا النوع من التحوّلات، وقد جرى في وقت قياسي للغاية وبمنتهى السلاسة ما يؤشّر إلى وحدة قويّة في الهدف والغرض السياسي، خاصّة وأن بعض وجوه القيادات لأحزاب دينيّة انتقلت إلى أحزاب علمانية وليبرالية التوجّه، وأصبح لها وجه وحضور مختلف يتناغم وثوبها الجديد.

إنّ قائمة أساسية يمكن وضعها بالمتغيّرات التي شملت المواقف السياسية والخطاب والعلاقة مع الأطراف الأخرى، ولنا اختصارها بالتالي:

أولاً: الانتقال من مقاطعة العملية السياسية أو وضع الشروط المسبقة إلى المشاركة المفتوحة فيها، والحض على

خوض الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠م بشكل خاص. وبالفعل فقد فاقت المشاركة السنوية نسبة المشاركة الشيعية في تلك الانتخابات في كثير من المناطق.

ثانياً: تراجع الخطاب المقاوم للوجود الأمريكي وتحول الموقف السياسي السني من رفض الاحتلال الأمريكي المسؤول عن انهيار الدولة ولا شرعيته بموجب القوانين الدولية والأممية كما كان يتردد إلى رغبة في إبقائه وتحفظ على الاتفاقية الأمنية التي أفضت إلى خروجه؛ لأنها ستؤدي إلى فراغ تختل معه المعادلات القائمة وترك العراق لقمة سائغة لبعض دول الجوار^(١)، وقد أخرج هذا الموقف الكثير من الساسة السنة الذي أوكلوا إلى وسائل إعلام موالية لهم مهمة التركيز على التحذيرات من مصير مظلم عقب الانسحاب، بعد أن كان دأب تلك الوسائل الإعلامية انتقاد التواجد العسكري الأمريكي وانتقاد الحكومة العراقية التي يترأسها تحالف شيعي على ادعاء قبولها ببقاء الاحتلال الأمريكي وعدم المطالبة بخروجه.

ثالثاً: التحول من رفض الدستور والتحفظ على كثير من مواده إلى التمسك به، ولا سيما بعض تلك المواد التي

(١) هذا ما صرح به طارق الهاشمي نقلاً عن جريدة البينة الجديدة ١٢/٧/٢٠١٠.

كانت مرفوضة في السابق، وإن بقي الاعتراض على مادتين أو ثلاث على رأسها حظر حزب البعث. وحتى هذه المواد لم تُعد مشكلة بالنسبة للمعارضين، ذلك أن الدستور مُنح مرونة كافية للتعامل مع أغلب مواده وبنوده عبر ترك التحديدات وتنظيم آليات التطبيق للبرلمان من خلال سنّ قوانين لها، وهذا ما ينطبق على حظر البعث.. وحتى اللحظة لا زال قانون حظر حزب البعث غير مُقرّ في البرلمان بسبب اعتراض نواب القائمة العراقية بحجّة الخوف من استغلاله لتصفيات سياسية.

رابعاً: من أبرز المواد الدستورية التي تحوّل فيه موقف العراقية هي الفدرالية، فقد تغيّر الموقف إزاءها بشكل دراماتيكي من الرفض المطلق والنظر إليها على أنّها بداية للتقسيم إلى الإلحاح على تطبيقها.

فظهرت دعوات المطالبة بالفدرالية أبرزها ما انطلق من تكريت والأنبار وديالى بتأييد من قادة القائمة العراقية الذين كانوا يرددون لسنوات رفضهم تثبيت حقّ الفدرالية في الدستور العراقيّ الدائم، وهذا ما سنناقشه لاحقاً^(١).

(١) جريدة الصباح ٢٠١٠/٧/١٧ والعدد ٢٠١٠/٩/١٨ وجريدة الشرق الاوسط العدد ٢٠١٠/٦/٢٢.

خامساً: انتقلت العلاقة مع الأكراد من علاقة توتر ومشاحنات دائمة، واتهامات متبادلة، حول قضايا أمنية، وما يتعلّق بكركوك والمناطق المتنازع عليها إلى تقارب كبير وصل بعد اجتماع أربيل الخماسي في نهاية نيسان ٢٠١٢م الذي ارتكبت فيه زعامة التيار الصدري بحضورها الاجتماع واحدةً من أكبر أخطائها السياسيّة إلى الحديث عن تحالف إستراتيجي بين القائمة العراقيّة والتحالف الكرديّ، بعد أن كادت تشب في عام ٢٠٠٩م معركة داميّة بين الجانبين على حدود الموصل، بذلت فيها الحكومة المركزيّة جهداً كبيراً لإطفاء شرارتها وسط تشنج مواقف أسامة النجيفي آنذاك.

سادساً: انقلاب علاقة الودّ مع نظام البعث السوريّ إلى عداء جاء متناغماً مع المتغيّرات الإقليميّة المعروفة. ووصول العلاقات السوريّة مع دول الخليج بشكل خاصّ السعوديّة وقطر إلى حرب باردة بين الطرفين، ومشاركة الأخيرتين في دعم الجماعات الأصوليّة السلفيّة المتشددة بالمال والسلاح في المدن السوريّة.

نقد بدا واضحاً شكل وإرهاصات التحوّل السياسيّ على القائمة المذكورة، وأنّ تطوّراً كبيراً طرأ على مواقف

نخبها وقواها، وأنها انتقلت من مرحلة اتسمت بالتردد وردود الفعل وعدم تكامل مشروعها، وربما عدم وضوحه إلى عمل جادّ على إعادة صياغة الواقع العراقي برمته.

وقد تستى لها أن تصل إلى حدود النزاع على شكل وصورة الدولة.. وهذا الجدل لا زال مستمراً في هذا المحور. ولأن حسابات الحصاد ليست كحسابات البيدر كان لا بدّ من تحرك لتلافي خسارة القائمة العراقيّة المؤتلفة فيها أغلبيّة القوى السنيّة وذهاب رئاسة الحكومة التنفيذيّة إلى رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي في ولاية ثانية له، وهنا يلاحظ أنّ هذا التحرك بدأ على محورين بعد فترة قصيرة من إعلان تشكيل الحكومة بدايةً عام ٢٠١١م بعد اتفاقية أربيل.

المحور الأوّل: إضعاف سلطة الحكومة ورئيسها

ومحاولات سحب بعض صلاحياته لحساب رئاسة البرلمان. وكما سيمرّ علينا في البحث أنّ جملة من العوامل المساعدة كانت متوافرة لتسهيل هذه المهمة التي لها آثارها المستقبلية الواضحة، ومن تلك العوامل الخلافات داخل البيت الشيعي وفقدان الثقة التي تجلّت باتهام المالكي بالدكتاتورية من أقرب حلفائه.

والمحور الثاني: إطلاق رئيس البرلمان السيد أسامة النجيفي وبعض القيادات السنّية لمشروع الأقامة أو فدراليات المحافظات لتحديد وتقييد سلطة الحكومة المركزيّة وجعلها في نهاية المطاف لا تحكم سوى نفسها. إنّ الهدف من وراء هذا المشروع حين يولد في ظروف كهذه وفي ظلّ تأزم العلاقات بين القوى السياسيّة هو تحكّم الأطراف بالمركز، وما يمكن أن يتبع ذلك من إيجاد صيغة تحكّم نمط العلاقة القائمة بين المركز والأطراف على نحو يمكن القول: إنّ إنجاز وإفشال حكومة المركز سيرتهن إلى حدّ كبير بطبيعة العلاقات القائمة بينها وبين الأقاليم المستحدثة. قد يبدو هذا الأمر بمثابة سلاح ذو حدين.. ففي مطلق الأحوال ستكون الأطراف ذات ثقل متساو وفعل متواز في أنّ بما يُفقد مشروع التحكّم بالمركز ومآل الأداء الحكومي قيمته المرجوة.

ولكن يبدو أنّ الحسابات التي وضع على أساسها المشروع أخذت بنظر الاعتبار طبيعة المعادلات القائمة من جانب، ومن جانب آخر أنّ هدف المشروع أبعد من هذا التكتيك المرحلي، وهو ما سنعرض إليه في محله. سنحاول في ثنايا هذا البحث أيضا دراسة الدور

الأمريكي والعربي وأثرهما في محاولات إعادة صياغة الخارطة السياسيّة الداخليّة في العراق، وأيضاً يناقش البحث دور الائتلاف وموقفه من الجدل والصراع السياسي بين العراقيّة بما تمثله من أجندة وبين نوري المالكي ودولة القانون بما تمثله من عمق شيوعي، أو مشروع الإسلام السياسي الشيعي، وأنّ أهمّ استنتاج تطرحه الدراسة هو أنّ الصراع بين العراقيّة والائتلاف الشيعي صراع إستراتيجي، وسيتمتدّ خطره إلى مراحل سياسيّة أخرى، وقد يحرز له بعض الانتصارات لصالح العراقيّة في ظلّ الإسناد الأمريكي والعربيّ لها، والضعف والتمزّق في الموقف الشيعيّ الذي بلغ حدّ التقارب بين بعض أطرافه من جهة والعراقيّة من جهة ثانية، بالإضافة إلى التقارب الذي أشرنا إليه بين الأخيرة والأكراد وخاصّة الجناح الكرديّ المتشدد بقيادة مسعود البرزانيّ.

الفصل الأول
الخارطة السياسية
السنية بعد ٢٠٠٣م

لم تجدِ المقاطعة السنيّة للوضع السياسي بعد ٢٠٠٣ في التأثير على مجرى سير الأحداث إلا بحدود إرباك الوضع الأمني، وحين انقلب السحر على الساحر ظهرت بوادر سيطرة الجماعات المسلّحة للقاعدة وما شابهها وفرضت إرادتها على المناطق السنيّة، الأمر الذي نقل الأوضاع إلى حال مختلفة، وبالتالي انفتحت الساحة على احتمالات عدّة. كانت البداية في تكوين أحزاب بقيادة شخصيات معروفة بتوجّهاها الطائفية المتشددة للغاية، وبرعاية مباشرة من السفير الأمريكي زلماي خليل زاده^(١) وكذلك الدعم المباشر من العربيّة السعوديّة ودول عربيّة أخرى^(٢). لغرض موازنة الكفّة مع الأحزاب الشيعيّة التي تمتعت بقدر من التنظيم، وشيء من الخبرة السياسيّة؛ نتيجة تاريخها الطويل في العمل المعارض ضدّ النظام السابق فضلا عن تأييد جماهيري عريض.

وفي هذه المرحلة دفع المواطنون السنتّة ثمنا باهظا نتيجة

(١) الواشنطن بوست ٤/٤/٢٠٠٥.

(٢) مهدي حسن الخفاجي، الدور العربي الطائفي في محاربة المشروع السياسي العراقي ص ٧٧، والدكتور حميد الجازع، تحديات المشروع السياسي العراقي، ص ٥٨.

مواقف تلك الأحزاب والقيادات الدخيلة والطارئة التي صادرت الصوت السني المعتدل، فأدى ذلك إلى انحسار شعبيتها يوماً بعد يوم، وقد لمس الراعون لها أنّ هذه الأحزاب غير قادرة على تسويق أي مشروع يحظى بمقبوليّة في الشارع العراقي، وستبقى تدور في حلقة ضيقة.

كذلك وقرّ خطابها دعاية إعلاميّة للمسلحين الذين كانوا يثيرون الإزعاج بالنسبة للقوّات الأمريكية، فهي لأجل نفي علاقتها مع الأطراف الخارجيّة الدوليّة والإقليميّة أغرقت خطابها بمفردات تحريضية، ما صادر الهدف من إيجادها، وعرقل فرصة الاستفادة منها، وبعد أن أدّت ما عليها من شحن وتوتير الساحة العراقيّة وزرع الفوضى فيها.

إن المشروع الوحيد الذي كانت تحمله هذه الأحزاب حتى غير الدينيّة منها هو المشروع الطائفي الذي أجهضه الشعب العراقي ولم يُعدّ وجودها وخطابها مناسباً للمرحلة التاليّة التي تجاوز فيها العراق الاحتقان الطائفي، ولهذا كان لزاماً التفكير في خيارات أخرى.

وإن رأى البعض كرئيس مجلس النواب السابق والقيادي في جبهة التوافق أياد السامرائي الذي صار يحتلّ منصب الأمين العام للحزب الإسلامي إن مشروعهم وأبرز ما

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ٢٧

قاموا به هو إدخال الشارع السّتي إلى العمليّة السياسيّة^(١).

وقبل الخوض في البحث عن أسباب التحوّلات السياسيّة على الساحة السنيّة عام ٢٠١٠ وظهور القائمة العراقيّة والبحث في أسبابه، وعن الكتل والأحزاب السياسيّة التي تكوّنت منها والنظر في خلفيات كلّ منها، لا بدّ لنا من إلقاء نظرة سريعة على الخارطة السياسيّة قبل ظهور العراقيّة، وتحديد الأّحزاب التي سبقت الإشارة إلى ظهورها بصبغة طائفية.

إنّ أبرز التشكيلات السياسيّة السنيّة عام ٢٠٠٥م كانت قد ظهرت، باستثناء الحزب الإسلامي من حيث الظهور لا الدعم، ضمن مشروع سعودي بتدبير ورعاية زلماي^(٢). وهذه الأّحزاب والتشكيلات هي:

أولاً: الحزب الإسلامي العراقي، وهذا الحزب هو فرع للإخوان المسلمين، الحركة الإسلاميّة المصريّة التي تشكّلت عام ١٩٢٨ وامتدّت لها فروع في مختلف البلدان

(١) موقع نقاش الالكتروني، تاريخ اللقاء ٤-آذار-٢٠١٠

(٢) فائق شنا- التطورات السياسيّة في العراق، ص ٤٥

العربية. تأسس الحزب الإسلامي العراقي عام ١٩٤٨ م كما ينقل الزبيدي في الموسوعة السياسية^(١). ومُنِع في العهد الملكي ثم أُجيز في عهد عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠م. بعد الإطاحة بالنظام البعثي الحاكم عام ٢٠٠٣م بدأ الحزب بمزاولة نشاطاته على الساحة العراقية، وبدأ أن هنالك تأييدا له في مناطق السُنة العرب، وكان أمينه العام محسن عبد الحميد والذي كان عضوا في مجلس الحكم الذي شكّله بريمر، ثم في عام ٢٠٠٤م احتل المنصب طارق الهاشمي، أعقبه في عام ٢٠٠٩م أسامة التكريتي، وفي عام ٢٠١١م اختير أياد السامرائي أمينا عامًا جديداً. شارك الحزب الإسلامي في انتخابات ٢٠٠٥ م ضمن جبهة التوافق التي مثلت العرب السنة، والتي تكوّنت بشكل أساس من الحزب الإسلامي بالإضافة إلى مجلس الحوار الوطني برئاسة خلف العليان، الذي انشق عن جبهة الحوار الوطني وبقي ضمن جبهة التوافق، ومؤتمر أهل العراق لعندنان الدليمي، وقد حصلت الجبهة على ٤٤ مقعداً كانت حصّة الحزب الإسلامي منها ٢٥ مقعداً.

(١) الزبيدي حسن لطيف - الموسوعة السياسية، ص ٣٣٧.

أمّا في انتخابات ٢٠١٠ فلم تتمكّن الجبهة التي تحوّلت إلى اسم قائمة التوافق من الحصول إلا على ستة مقاعد فقط، من أصل ٣٢٥ مقعداً هو عدد أعضاء مجلس النواب بعد أن انسحبت منها أحزاب وشخصيات مهمّة.

وذكر أعضاء الحزب تبريرات مختلفة لهذه الخسارة، ولكن يلفت النظر التصريح الذي أدلى به محسن عبد الحميد لإحدى الوكالات قائلًا في معرض ذكر أسباب تراجع نتائج الحزب الإسلامي: إن دول الجوار لم يكونوا على تعاون معنا، بل وقفوا ضدنا^(١) وهو يشير في هذا إلى سحب الدعم السعودي لصالح قوى أخرى ظهرت على الساحة، وصارت بديلاً عن أحزاب انتهى دورها بالنسبة للأجندات الخارجية.

ثانياً: جبهة التوافق العراقية، وهي الجبهة التي ذكرنا أنّها نتأججها، وأن الحزب الإسلامي كان جزءها الرئيس، مع كلّ من مجلس الحوار، ومؤتمر أهل العراق.

(١) وكالة كورديو بتاريخ ٢٥-٥-٢٠١٠. تجدر الإشارة إلى أن عبد الحميد كان عضواً في مجلس الحكم اختاره بريمر لتمثيل الحزب الإسلامي وكان قد رفض إصدار بيان ينعى فيه المجلس عميد المنبر الحسيني الدكتور الشيخ أحمد الوائلي، متها إياه بالترويج للطائفية وأيده في ذلك عدنان الباجه جي!! وهذا ما أكدته صحيفة الناس بتاريخ ٢١-٥-٢٠١٢

ثالثاً: جبهة الحوار الوطني وبتأسيسها صالح المطلق، وكانت هذه الجبهة طرفاً مؤسساً في جبهة التوافق قبل أن تتسحب منها لخلافات تنظيمية وإدارية، والجبهة على علاقة قوية مع السفارة الأمريكية، وذات توجه قومي^(١) وكانت قيادة الجبهة متحالفة مع فخري القيسي الذي أسس حركة الدعوة والإرشاد، والقيسي أُغتيل على يد مسلحين مجهولين عام ٢٠٠٥م نتيجة خلافات داخلية. ولجبهة الحوار في برلمان ٢٠٠٥م أحد عشر نائباً.

رابعاً: مؤتمر أهل العراق، وكان قد تأسس في نهاية ٢٠٠٣م وعُرف في البداية بمؤتمر أهل السنة بزعامة عدنان الدليمي، وهو من الشخصيات الطائفية المتشددة التي أسهم خطابها في تأجيج الشارع السني، وكان أحد رؤوس الفتنة الطائفية التي ضربت العراق عام ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م.

وهو يقيم حالياً في الأردن داعماً لمشروع فدرالية المناطق الغربية، معتبراً إيها نصراً للسنة في العراق ولأجل إضعاف الشيعة في الحكومة المركزية والتخلص منهم^(٢)، وقد

(١) فائز محمد، موجز مكثف من تاريخ الأحزاب العراقية ١٩٠٨-٢٠٠٨، دار بابل للدراسات والبحوث ص ١٦.

(٢) جريدة المراقب العراقي ١١/١١/٢٠١١.

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ٣١

شارك مؤتمر أهل العراق في الانتخابات عام ٢٠٠٥م ضمن جبهة التوافق العراقيّة، وحصل على ثلث مقاعدها الفائزة.

خامسا: مؤتمر صحوة العراق ومؤتمر صحوة الأنبار

تأسسا عام ٢٠٠٦ م بقيادة عبد الستار أبو ريشة وحميد الهايس. وقد أشرف زلماي خليل زاد بشكل مباشر على تشكيل هذه القوى^(١).

رافق ظهور هذه الأحزاب وقبلها أيضا - سابقة على مرحلة التحوّل من الأحزاب ذات الأيديولوجيات الدينيّة والخطاب الطائفي المعلن إلى الأيديولوجيات العلمانيّة ذات خطاب « وطني » في تكتل واحد - ظهور العديد من الأحزاب الصغيرة على الساحة السنيّة والتي لم تستطع أن تجد لها آية قاعدة في الشارع الذي تنتمي إليه. والغالب على تلك الأحزاب والتشكيلات الصغيرة أنها حاولت الابتعاد عن الخطاب الطائفي والنزعة الدينيّة والاقتراب من التوجّه العلماني والخطاب الوطني. ويمكن القول إنها مثلت حلقة وصل بين المرحلتين السابقتين، وكانت تشير إلى إرهاصات التحوّل والرغبة في التخلّص من القوى والأحزاب الطائفيّة

(١) للمزيد يراجع: (الإسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين، فولتر غراهام، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم ٨ بتاريخ آب / ٢٠٠٦م).

الصريحة على الساحة السنية. وهو جزء مما أدركته القوى
الراعية لهذا التحوّل في واجهات التمثيل السني العراقي.
ومن بين تلك الأحزاب والتي اشرنا إلى محدودية
مساحتها وتأثيرها نذكر: الحزب الوطني الديمقراطي وهو
من الأحزاب التي تأسست في الخمسينات من القرن
الماضي، وعاد للعمل بعد ٢٠٠٣م برئاسة نصير كامل
الجادرجي الذي كان عضوا في مجلس الحكم.
ومنها أيضا تجمع الديمقراطيين المستقلين تأسس بعد
٢٠٠٣م بقيادة عدنان الباجه جي، وكان الحزب مدعوما
من حكومة الإمارات العربية.
وكذلك حزب العدالة والإنقاذ الذي ظهر عام ٢٠٠٤م
حليفا للحزب الإسلامي العراقي، وهو ذو توجه طائفي
قومي يقوده أنور بيرقدار.
ومن تلك الأحزاب حركة القوى الوطنية والقومية
(حقوق) التي أسسها ومولها الدكتور حميد الكعود في
آب ٢٠٠٦م.
ومنها حركة عراقيون برئاسة غازي عجيل الياور،
وهذه الحركة حصلت في الجمعية الوطنية على خمسة
مقاعد.

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ٣٣

ومنها كذلك حزب الأُمّة العراقيّة لمثال الآلوسي.
و الحزب الوطني العراقي الذي أسسه مشعان
الجبوري..
وغير ذلك من الأحزاب الميكروسكوبيّة^(١).

(١) مركز العراق للدراسات، موجز الأحزاب السياسيّة العراقيّة بعد ٢٠٠٣، طبع
٢٠٠٧- ص ٢٥.

ولادة القائفة العراقية.. الركونات والنهءاف

الءءاءفة الإءلامفة ءول ءهمفش السفة فرصة لءس أنفها بءءة الءفاع عن هءه الأقلفة؁ وكذلء ما قامء به القواء الأمرفكة من سفاسة مءروسة لءعمفء الشعور بهذا الجانب. فءءءء ءركفا إلى جانب ءول ءلففة أءرى ءمهفءا لائنءاباء عام ٢٠١٠م ءهءء أءزاب علمانفة سنفة؁ فنفمف أءب قفاءاءها وكواءرها الءزفة ومرفءفها الأساسفن إلى ءلففاء بعثفة؁ ولكن ءء ءطاء وءنفر. كان المشروع كبفرا وءموحا؁ وءظفر بموافقة وءعم جهاء إقلفمفة وءولفة ءكاثرء بفعل ما وءءءه من فرص مواءفة للءءءل فف الشأن العراقف الءاءلف؁ وما وقرءه مع المملكة العربفة السعوءفة كقطر والإماراء..^(١) وءءء أفضا عن مساعءة كوففة ومصرفة لبعض الجهاء والأءزاب^(٢) ففضلا عن الءعم المالف الكبفر من قبل النظم اللفبف السابق ءاصة

(١) الواشءن بوسء ٩/١٠/٢٠١٠ وهذا قرفبا ممآ ءضافء بءقله اءلب وسائل

الاعلام العراقية والعرففة ومنها جرفءة البفنة الجءفءة ٦/٦/٢٠١٠.

(٢) جرفءة اللفغاروا- ١٠/١١/٢٠١٠.

للأحزاب والشخصيات البعثية، سواء في الداخل العراقي أم في الخارج^(١)، بالإضافة إلى الرعايّة الأمريكيّة التي نشطت بجلاء في تلك الفترة تحت ستار مساعدة السّنة العرب لإلحاقهم بالمشروع السياسي، وتجفيف منابع التوتر بين المكونات العراقية، التي أسهمت هي الأخرى في إيجاده، على أساس أن ذلك يُعدّ أمراً ضروريّة قبل التفكير بسحب قواتها من العراق انسحاباً مسؤولاً.

ثمّ تبلور المشروع في صيغته النهائيّة عبر تشكيل القائمة العراقيّة بزعامة أياد علاوي، وزعامات سنيّة للأحزاب الليبراليّة والعلمانية، مع بعض الشخصيات الشيعيّة التي ليس لها رصيد في الشارع الشيعي.

مكونات القائمة

تتكون القائمة العراقيّة من مجموعة أحزاب وحركات رئيسة هي:

أولاً: حركة الوفاق الوطني:

وهذه الحركة يرأسها الدكتور أياد علاوي تأسست

(١) موقع الجزيرة نت، ٢٠١٠/٦/١٥.

برعاية بريطانية -أمريكية عام ١٩٩٠م وكان جميع أعضائها من البعثيين الذين كانوا يعلنون معارضتهم للنظام الدكتاتوري آنذاك. وكذلك مجموعة من الضباط المنشقين عن جيش صدام حسين.

وقد اختير أياذ علاوي عضوا في مجلس الحكم بعد الاحتلال، وترأس أول حكومة مؤقتة في عام ٢٠٠٤م. حظيت الحركة بدعم أمريكي واسع، وكانت لها حظوة لدى الإدارة الأمريكية، وقد اعترف السيد علاوي بأنه كان على علاقات مع العديد من الأجهزة المخبرية، ومنها وكالة المخابرات الأمريكية^(١).

وبقدر ما يتمتع علاوي بعلاقات جيدة مع الأمريكان والبريطانيين فهو أيضا يرتبط بعلاقات جيدة مع الأنظمة العربية، ولم تكن المشكلة يوما في هذه العلاقات بحد ذاتها، بل في طبيعتها التي جعلت من أياذ علاوي أداة لتنفيذ الأجنات الدولية في العراق. وقد تسبب انكشاف طبيعة هذه العلاقات التآمرية من قبل بعض كوادر وأعضاء حركة الوفاق في انسحابهم من الحركة. كما حصل في

(١) جريدة الصباح ٢/٣/٢٠٠٥.

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ٣٧

مدن مختلفة في الوسط والجنوب. ولعلّ أبرز تلك الانسحابات التي تحدّث أصحابها عن أسباب انسحابهم كانت في مدينة الكوت بدايةً آب ٢٠١١ م حين أعلن رئيس مكتبها ماجد الإمارة عن حصولهم على وثائق تدلّ على ارتباط وثيق بين زعيم الحركة «أياد علاوي» والبلاط الملكي السعودي، وفي الوثائق حتّى لأَياد علاوي من قبل السعوديّة على تشييط حزب البعث واستقطاب جميع العناصر في الأجهزة الأمنيّة المنحلة^(١).

حصلت حركة الوفاق الوطني في الانتخابات البرلمانيّة لعام ٢٠١٠ م على ١٥ مقعداً نيابياً.

ثانياً: حركة تجديد:

وهي تكتل أعلن عنه في بغداد في أيلول ٢٠٠٩ م برئاسة طارق الهاشمي ضمّ شيوخ عشائر وشخصيات سنيّة مختلفة، وخلال مهرجان إعلان التكتل لخوض الانتخابات أعلن الهاشمي تركه للميول والتوجهات الحزبيّة والأمانة العامة للحزب الإسلامي العراقي.

(١) وكالات، بتاريخ ١١/آب/٢٠١١.

السيرة الذاتية لطارق الهاشمي:

وفي سيرة الهاشمي ما يبعث على شيء من الحيرة، فقد كان طارق أحمد بكر الشركسي^(١) مقدم ركن في الجيش، ثم بعد تركه عمل مديراً عاماً لمنطقة الشرق الأوسط في شركة الملاحة العربية المتحدة في دولة الكويت ما بين ١٩٧٨ - ١٩٩١م. وبعد عودته إلى العراق عمل في مناصب إدارية ضمن مديريات الأمن والمخابرات، ليصبح بعد الاحتلال الأمريكي وسقوط الطاغية أمينا للحزب الإسلامي العراقي خلفا لمحسن عبد الحميد. إن صعوده بتلك السرعة لرئاسة الحزب الإسلامي ثم قرار تركه لتشكيل كتلة مختلفة إيديولوجيا، دون أن يسبق ذلك أية بوادر على خلاف داخلي لهو أمر مثير حقا، ويبعث على التساؤلات! ولتجديد تسعة مقاعد نيابية ضمن القائمة العراقية بناء على نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة (٢٠١٠).

ثالثا: تجمع عراقيون الوطني:

أُعلن عن هذا التكتل في ١١ كانون الأول ٢٠٠٩ م برئاسة أسامة النجيفي الذي سبق له أن ترأس قائمة

(١) مصادر خاصة بمركز العراق للدراسات وتحقيقات ميدانية أجماعية.

الحدباء في الموصل، وفازت بأغليّة الأصوات. أمّا في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة (انتخابات ٢٠١٠) فقط حصلت على ١٢ مقعدا برلمانيا.

رابعاً: قائمة الحل:

وهي اختصار للحركة الوطنيّة للإصلاح والتنمية يترأسها جمال الكربولي. وكانت بدايّة تشكيل هذه الحركة تحت أسم أعيان القائم من ٣٠٠ شخصا. وبرغم أن الدكتور جمال الكربولي قد وضع في برنامجه الانتخابي أولويّة تغليب المصالحة الوطنيّة الشاملة في مقابل قانون المساءلة والعدالة داعياً إلى إلغائه، وكذلك الدعوة لإعادة وتعويض كلّ المنتسبين للأجهزة الأمنيّة والكيانات المنحلّة، إلا أن البعثيين فيما يبدو نظروا إلى برنامجه باعتباره دعائيّة انتخابيّة لا أكثر، ولأن جمال الكربولي من مواليد المسيب، وهو سني من قبيلة الدليم^(١). غير أن أخاه محمد الكربولي متزوج من شيعية. ويبدو أنه نتيجةً للنفس الطائفي البغيض للبعثيين سواء داخل العراقيّة أو من البعثيين الداعمين لها فقد أنّهم الكربولي في أيار ٢٠١٢م بأنه حمّل أخاه وزير الصناعة أحمد

(١) موقع الحركة الوطنيّة للإصلاح والتنمية.

الكربولي الذي رافق رئيس الوزراء المالكي في زيارته إلى إيران رسالة مزعومة تحمل «تقريراً» مفصلاً عن حال القائمة العراقية من الداخل، ونيته تشكيل كتل سياسي جديد طالبا الدعم لمشروعه^(١)، وهناك من يرى أسباباً أخرى للخلاف متصلة بخلافه المالي حول مستحقات حملته الانتخابية لسعد البزاز صاحب قناة الشرقية التي شتت على جمال الكربولي حملة ضارية. حصلت كتلة الحلّ في الانتخابات عام ٢٠١٠م على ١١ مقعداً في البرلمان.

خامساً: تجمع المستقبل الوطني:

وأمينه العام رافع العيساوي الذي انسحب حاله حال شخصيات سنية أخرى من جبهة التوافق، وقام مع ظافر العاني بتشكيل تجمع المستقبل الوطني، وقد حصل هذا التجمع في الانتخابات البرلمانية على سبعة مقاعد.

سادساً: جبهة الحوار الوطني:

ويترأسها صالح المطلك، وقد مرّ التعريف بها.. حصلت الجبهة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (٢٠١٠) على ١٤ مقعداً.

(١) موقع شبكة البصرة التابعة لحزب البعث، تاريخ ٨ أيار ٢٠١٢.

سابعاً: تحالف الوسط:

لم يكن هذا التحالف ضمن مكوّنات القائمة العراقية، بل لم يكن موجوداً فقد نشأ من تحالف بين قائمة التوافق (سنة مقاعد) وائتلاف وحدة العراق (أربعة مقاعد) بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠١٠، ثم انضم التحالف الجديد الذي حمل تحالف الوسط العراقي إلى القائمة العراقية في الأول من آب ٢٠١١..

ثامناً: الجبهة التركمانية العراقية:

وهي مكوّنة من حزب توركمن إيلي وحركة التركمان المستقلين والحزب الوطني التركماني، وهي مقربة من تركيا يعود تشكيل هذه الجبهة إلى عام ١٩٩٥م. وقد حصلت الجبهة على مقعدين عن كركوك. يرأسها عضو العراقية أرشد الصالحي.

هذه هي التشكيلات والأحزاب التي تكوّنت منها القائمة العراقية التي أعلن عن تشكيلها في فندق الرشيد وسط المنطقة الخضراء بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٠م وانضمّ إليها مجموعة من المستقلين فازوا بسبعة مقاعد في البرلمان. وكما هو واضح من خلفيات هذه القوى

والتشكيلات السياسية فإن درجة كبيرة من التناغم يجمع بينها، فجميعها تقريبا ذات خلفيات فكرية وثقافية بعثية وذات نفس وخطاب طائفي وتمتلك توجه ثقافي سياسي واحد. إن العديد من صقور القائمة العراقية كانوا في الأساس أعضاء بارزين في جبهة التوافق السنية بقيادة الحزب الإسلامي ومؤتمر أهل السنة.

إن من الظواهر الغريبة في العقل السياسي لهذه المجموع هو التحوّل المفاجئ لهذه الشخصيات من إسلامية سنية ذات خلفيات إخوانية إلى علمانية دون أية إرهابات ومراحل حلقية واصله ضمن سياق التحوّلات الفكرية للشخصيات السياسية كما هو معهود على الأغلب.

والبحث عن تفسير لذلك لا ينتج سوى أن ثمة تناغما جوهريا بين علمانية مدججة بفكر البعث وطائفية سياسية لتنتج ما هو معهود عن العلمانية السياسية العراقية منذ عشرينات القرن الماضي من أنها صورة هجينة مشوهة تتخذ من العلمانية غطاءً ظاهرا لتجد مجالها التسويقي في حيز الشعارات الوطنية في حين يتمركز فكرها الموجه لسلوكياتها ومواقفها حول مفاهيم طائفية بغية.

أسباب تشكيل القائمة العراقية

كانت الدواعي الطائفية - البعثية هي السبب وراء التفكير بقائمة تضم أكبر قدر ممكن من القوى ذات المنحى الطائفي والبعثي. ولم يكن جمع هذه القوى أمرا سهلا، فقد استدعى حوارات معمّقة وطويلة برعاية أجهزة مخابرات ورجال أعمال في خارج وداخل العراق لدعم الحملات الانتخابية للأحزاب والكتل السياسية وترغيبها في الانضواء تحت قائمة واسعة، ويقف على رأس هؤلاء رجل الأعمال العراقي المعروف خميس الخنجر^(١) الذي - وباعتراف رئيس قائمة الحلّ جمال الكربولي إحدى

(١) خميس فرحان علي الخنجر رجل أعمال وتاجر مقيم خارج العراق، وهو من تكريت كان يعمل في تجارة السجائر مع عدي صدام واختلف معه على نسبة الأرباح فهرب إلى الأردن. للخنجر علاقات تجارية وشخصية واسعة مع المسؤولين في دول مختلفة على رأسها تركيا وقطر والسعودية، وقد أسس الخنجر قناة الرافدين التابعة لهيئة علماء المسلمين لحارث الضاري وكذلك قناة بغداد التابعة للحزب الإسلامي. يشاع عنه أنه عميل سابق في المخابرات المركزية الأمريكية تم تجنيده عبر المخابرات المصرية قبل ٢٠٠٣.. وبقدر ما كان له دور في تأسيس العراقية الى الحد الذي تم اعتباره الرئيس الفعلي لها فقد كان له دور كبير في تأسيس الصحوات ضمن مخطط طرحته المخابرات المركزية الأمريكية.

المكونات الرئيسية للعراقية - كان قد لعب دورا في تأسيس القائمة العراقية ورعايتها ودعمها ماديا ومعنويا، وتوحيد مواقفها، وحل مشاكلها، لكن الكربولي ادعى وبعد هذا العرض لدور الخنجر وأهميته وفاعليته بأن خميس الخنجر لا يفرض شيئا على قياداتها! (١) وهو ما لا ينسجم على الإطلاق مع الدور الذي يتحدث عنه الكربولي، فالخلافات بين قادة سياسيين وحل مشكلاتهم ووقوعهم تحت رحمة إغراء المال والدعاية الإعلامية لهم لا يمكن إلا أن تصاحبه منطقيا قدرة الضغط والفرص المؤثر على المواقف والتوجهات. حتى وإن كانت رؤاهم السياسية متناغمة إلا أن المصالح الشخصية قد تلعب دورها، وهو ما اتضح فيما بعد شيئا فشيئا، وأدى إلى حصول انشقاقات كبيرة في العراقية.

لقد أُريد للعراقية أن لا تكون قائمة واضحة في هويتها الحقيقية فجرى تليب خطابها والحرص على تنويع شخصياتها الرئيسية بغلاف الشعارات الوطنية واستغلال مرحلة تحوّل مزاج الشارع بعد رحلة مع الموت في شوارع المدن العراقية.

(١) السومرية، برنامج بين قوسين، لقاء مع جمال الكربولي، بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١١

وبما أن العراقيّة كمشروع هو صنيعة المحابر الأمريكية السعودية وحلقات التواصل بين القوى السياسيّة البعثيّة لأجل الوصول إلى السلطة وإزاحة الأحزاب الإسلاميّة فقد كان لا بدّ من أن يتمّ الحرص على جمع بقايا البعث في الشارعين السني والسنيي وكان ذلك عبر أياد علاوي. وبالتسيق مع قيادات البعث في سوريّة سابقاً والأردن.. وقد نالت القائمة دعم البعثيين بعد اجتماعات لهم في مدينة حمص السوريّة.

وليس من الصدفة أن تضمّ العراقيّة أكثر من ٧٣ مشمولاً بقوانين الاجتثاث، ليعكس ذلك حقيقة أنها قائمة بعثيّة بامتياز.

وكان الدعم البعثي للقائمة وفق شروط ومطالب محددة، وقد تمثلت بدعم عودة البعث للحياة السياسيّة، وإلغاء قوانين الاجتثاث.

و كانت الاجتماعات تجري بتسيق أمريكي من خلال أياد علاوي ورعاية سوريّة فوافق البعثيون على الاتفاق^(١). ورغم إنكار قيادات القائمة للدعم البعثي في

(١) صحيفة الشرق الأوسط ٣-٤-٢٠٠٩ وسرب الأخبار أيضا موقع أور للأخبار،

الانتخابات، ونفي صدور توجيهات من قيادات البعث في سورية واليمن والأردن لأتباعهم، لا سيما في المناطق السنية بانتخاب مرشحي القائمة العراقية، إلا أن كل تلك التصريحات لم تستطع التغطية على الحقيقة وحجبها، وأن بقايا البعث حشدوا أقصى طاقاتهم لانتخاب العراقية، ولكي يقبل البعثيون على انتخابها في المناطق الشيعية خاصة بعد قيام قيادات البعث بطرد البعثيين الشيعة من صفوفها أو حجب المراكز والمسؤوليات المهمة عنهم فقد وُضع علاوي كزعيم للقائمة^(١).

من الناحية الأيديولوجية والهدف السياسي تُعتبر القائمة العراقية خليطاً متجانساً من قوى بعثية أغلبها سنية، وهي بقدر ما تمثل البعث وتريد ان تمثل السنة كمكون طائفي.. ولهذا فقد حلت محل الأحزاب الدينية السنية، وعلمانية القائمة جعلتها ذات قدرة واسعة على الحركة تحت عنوان القائمة الممثلة للمشروع الوطني العراقي. ولكي

وصدرت إشارات من موقع البصرة، ومن موقع المنصور فضلاً عن النشرات التي وزعت في المناطق التي يتنمون إليها.

(١) هذا ما صرح به طلال الزبيعي لقناة الاتجاه، برنامج شهادة للتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦. وما صرح به خلف العليان بنفس البرنامج والقناة ٢٠١٢/٦/٦.

يدخل تحت خيمتها السنتّة والشيعية وتنال أصوات من الإقليم السني والشيعي على حدّ سواء.

أما أبرز القوى التي تمثل القائمة العراقيّة فمن جناح البعث في القائمة كلّ من صالح المطلك وأياد علاوي، والذي يمثل العمق السني كلّ من رافع العيساوي وطارق الهاشمي، والذي يمثّل البعد القومي العربي السني هو أسامة النجيفي^(١).

وعلى أيّة حال فيمكننا بنظرة متأنّيّة وتفحّص في خلفيات وظروف تشكيل العراقيّة والتأمّل في الواقع السياسي العراقي وحيثياته وصراع القوى المحتدم في الداخل ومواقف وتدخّلات الأطراف الخارجيّة أن نحدد جملة الأسباب التي كانت وراء تشكيل القائمة العراقيّة كبديل للأحزاب السنيّة الدينية، والتي سنحصرها فيما يأتي:

أولاً: فقدان الأحزاب الدينيّة في الساحة السنية، أو ضعف في موقفها وخطابها الذي لم يعد يناسب المرحلة الجديدة.

ثانياً: وضوح ارتباط عدد من قيادات وشخصيات تلك

(١) مجموعة باحثين، الثقافة السياسيّة في العراق، قيد الطباعة، ص ٧٠.

الأحزاب بالحركات والمجاميع الإرهابية، وفضائح أمت بعدد من نوابها وشخصياتها الذين ثبت بأدلة قاطعة تورطهم في عمليات القتل والتفجير التي طالت الأبرياء العراقيين من السنة والشيعة. وقد اضطر هؤلاء المتورطون إلى الهروب من وجه العدالة إلى خارج البلاد، ما أصاب الأحزاب التي ينتمون إليها بمقتل. وأن الطريقة الوحيدة لإنقاذ ما تبقى من شخصيات وحفظ وجودها السياسي هو بالانتقال إلى عنوان آخر يوفّر فرصة لخطاب مختلف يزوّق وجوها.

ثالثاً: تدارك التراجع الكبير في شعبيتها والحاجة إلى أحزاب جديدة أو كيان سياسي يوسّع قاعدة التأييد لها في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ م، وأنّ أهمّ ما هو مطلوب وكمركز أساس في مشروع القائمة العراقية توسيع القاعدة الانتخابية ليس ضمن نطاق الشارع السني فحسب، بل وتتعدى ذلك إلى الشارع الشيعي.

رابعاً: إخراج الائتلاف الشيعي المكوّن من أحزاب إسلامية، وتسويق الاتهامات الموجهة إليه من كونه تكتلا طائفياً، وأنه ما زال متمسّكاً بمرحلة انقضت، ففي حين انتقل السنة من التكتل الطائفي منفتحين على آفاق العمل والخطاب الوطني يبقى التحالف الشيعي على حاله.

وقد كاد هذا الأمر يجرّ إلى نتائج سلبية وتداعيات على نتائج الانتخابات، لولا إقدام المالكي على تشكيل ائتلاف دولة القانون موازيا للائتلاف الوطني، والإصرار على خوضه الانتخابات منفردا. كانت هذه الخطوة مشار جدل واسع في الأوساط السياسيّة الشيعيّة باعتبار أنّ تلك الخطوة ستضعف من وحدة الصف وتشتت أصوات الناخبين. وقد كاد المالكي يتراجع عنها في اللحظة الأخيرة بفعل تلك الضغوطات إلا أن سير الأحداث أثبت نجاعة تلك الخطوة، فقد حصد ائتلاف دولة القانون عددا لا يستهان به من أصوات الليبراليين وغير المؤيدين للأحزاب الدينيّة من الشيعة مع نقيمتهم على حزب البعث الإجرامي.. وكذلك أولئك الذين تبلورت لديهم حالة رفض للأحزاب الإسلاميّة بفعل فشلها في تقديم الخدمات وتحسين حياة المواطنين دون التفكير بمن يقف وراء عرقلة أداؤها. هذا الرأي يذهب اليه العديد من المراقبين للشأن السياسي العراقي فضلا عن أنه حقق اختراقا لا بأس به في المناطق السنيّة عبر حصوله على مقعدين منها في حين فشل الائتلاف الوطني في الحصول على أي مقعد في تلك المناطق^(١). بمعنى آخر يمكن القول إن ائتلاف دولة القانون

(١) الثقافة السياسية، مصدر سابق، ص، ٨٧.

كان معادلا موضوعيا على الساحة السياسية للقائمة العراقية، وقد حدد إلى درجة معقولة من اختراق القائمة العراقية للشارع الشيعي. كما أنه لم يضر في نهاية المطاف بوحدة الصف وبقاء الأغلبية البرلمانية.

وبالنسبة للخلافات بين قوى التحالف الوطني فليست وليدة تلك الخطوة، فالاختلاف فيما بينها أمر سابق على الانتخابات، وأنها حتى بعد تحالفها بقيت القضايا الخلافية تنتمي إلى مراهقة سياسية واعتباطية في الرأي أكثر من كونها اجتهادات مبنية على رؤى وتصورات حقيقية نافعة.

خامسا: من الأسباب الرئيسة التي دفعت لتشكيل القائمة العراقية هو إيجاد واجهة للبعث تجمع شمل البعثيين من الشيعة والسنة وأن لا تكون عبارة عن حزب سياسي لن يجد بحال من الأحوال تأييدا مهماً له^(١).

إن وضع أياد علاوي الشيعي ذي الخلفية البعثية كان يهدف لجعله مظلة جامعة لأصحاب الهوى البعثي فيما جرى تسويقه كشخصية وطنية، وهنا تبرز لدينا واحدة من الإشكاليات المعقدة في الحالة العراقية التي تتميز باختلاط

(١) تم طرح فكرة تحويل القائمة العراقية إلى حزب سياسي يعمل كمؤسسة ذات هيكلية بعد أن كثرت الانشقاقات والانقسامات داخل القائمة، جريدة الشرق

المفاهيم وضبايبتها وتداخلها ، وأنّ التغيرات أو التقابل المفاهيمي يمتلك مرونة هائلة في كيفية توليد الضدّ بطريقة استنتاج في الوعي العام على مبلغ من الغرابة ، فالوطنية أضحت مقابلة في مفهومها وواقعها للانتماء المذهبي والإسلامي ، بعبارة أخرى أنّ شرط الوطنية أن لا يكون المرء إلا عدوا للطائفة التي ينتمي إليها وإلا أصبح إسلاميا طائفيًا ، وهذه من مخلفات الثقافة البعثية التي عاثت خرابا في الوعي العراقي لعقود. إن الدكتور أياد علاوي كان نموذجا لهذه الوطنية الزائفة ، لقد تقلّد زعامة العراقية وهو يعلم يقينا أنها قائمة سنية بعثية هدفها إقصاء الشيعة وتحييدهم ، هذا على افتراض أنه يشعر بضرورة مثل هذه الوطنية!!

وبالمثل وعلى نموذج أياد علاوي كان جواد البولاني الشيعي الحالم والمعروف بتقلّبه في مواقفه ومزاجاً سياسياً ، وقد شكّل ائتلاف وحدة العراق لخوض الانتخابات وكانت قائمة ذات صبغة سنية غير أنها لم تكن تملك أبسط مقومات مواجهة القائمة العراقية في شارعها الرئيس^(١) ، لهذا لم تخرج بنتائج مهمّة رغم دعمه بـ٤٥

(١) مقال جواد البولاني وأنا - إبراهيم الصميدعي، تاريخ النشر ١١ آب ٢٠١١ .

مليون دولار من السعودية، واضطر فيما بعد إلى الانضواء مع العراقية.

سادسا: مثلت القائمة العراقية الأجندة الخارجية في العراق، فبعد إخفاق الأنظمة والحكومات التي ساءها تغير المعادلة السياسية في البلاد في مشروع إحراقه عبر إشعال العنف الطائفي بين الشيعة والسنة انتقلت إلى وسيلة أخرى هي تقوية العمل على الجانب السياسي وإيجاد قائمة من مجموعة أحزاب يمكنها أن تصعد إلى سدة الحكم ويكون شعارها الوطني دعوى محاربة النفوذ الإيراني، والنفوذ الإيراني كناية سياسية وإعلامية عن الأحزاب الشيعية العراقية بالدرجة الأولى، وهي عين سياسة البعث في محاربته للشيعة في العراق.

سابعا: رغبة الولايات المتحدة في محاصرة نفوذ تنظيم القاعدة بعد أن أدى دوره في إثارة النعرة الطائفية في المجتمع العراقي، وفي حال موازاة هذا النفوذ بأحزاب دينية فإن خروج الساحة السنية يكون ذا فرصة أكبر لأن الأحزاب الدينية أكثر استجابة للتعاون مع القاعدة، ووقوع هذه الساحة تحت سيطرته يفقد الولايات المتحدة بعض مصالحها ويعرقل مخططاتها، ومن ذلك أن سيطرة القاعدة على

المناطق السنيّة يضعف كثيرا من مصداقيّة الموقف السني وقواه السياسيّة تجاه إيران، وهو موقف يراد له أن يكون جزءا من الموقف العراقي في حين أن القاعدة لا تملك ثقلا سياسيا يمثل جزءا من الموقف العراقي العام. ولهذا فقد شهد الخطاب منذ عام ٢٠٠٩ تصعيدا ضد إيران مصدره القوى السياسيّة المنضويّة تحت القائمة العراقيّة في لعبة تبادل الأدوار وصل إلى حد ادعاء أياد علاوي أنه مستهدف شخصا من إيران التي تعدّ العدة لاغتياله وتصفيته جسديا. وهذا يعتبر من جانب آخر محاولة لتدعيم شعبيته في الشارع السني لدى البعثيين والطائفيين على حد سواء.

ونتيجة ما تقدم نقول لقد انتهى الدور الديني على الساحة السياسيّة السنيّة وحلّ محلّه دور آخر تلعبه القوى العلمانية - البعثيّة وذوو التوجهات القومية. وكان ذلك برعاية أمريكيّة - سعوديّة لأنّ مثل هذه القوى هي خير من يحقق الطموحات الأمريكيّة في العراق، والتي على رأسها الوقوف بوجه التشيع السياسي الذي تنظر إليه أنه امتداد لنفوذ إيراني في العراق. وهذا ما يرضي حلفاءها العرب الذين يصرّون على رفض عراق بحكم شيوعي وأن سياسة أمريكيّا في تحقيق استقرار في الشرق الوسط بالصورة

٥٤ القائمة العراقية تحت الضوء

التي تؤمن مصالحها تستوجب أن يقبل العرب بالعراق
كحليف لهم وبالتالي للولايات المتحدة.

انتخابات ٢٠١٠ النتائج والتحولت

لم يكن هناك من شك كبير بأن الانتخابات البرلمانية في التاسع من آذار ٢٠١٠ ستكون مختلفة عمّا سبقها في ٢٠٠٥. ذلك أن ظهور القائمة العراقية مؤتلفة من الأحزاب والكيانات التي سبق ذكرها بشيء من التفصيل كانت قد قسّمت الخارطة الانتخابية إلى أربعة ائتلافات ثقيلة الحجم، هي الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني بالإضافة إلى القائمة العراقية. وقد شكّل ظهور العراقية تغييراً في طبيعة التمثيل للعرب السُنّة، فقد كان هذا التمثيل مختبئاً وغير مصرّح عن نفسه عبر القائمة رغم وضوحه الأكيد، بيد أن زعامة أياد علاوي كونه شيعياً مع حركة الوفاق التي يتزعمها فضلاً عن بعض الشخصيات الشيعية صوّر الأمر وكأن القائمة أحدثت نقلة نوعية في مستوى الوعي والإدراك السياسي الوطني العام، وأخذ البعض يتحدث عن بداية الصراع المنتظر بين المعسكر الإسلامي والعلماني في العراق، وحتى ذلك الوقت كان هناك من يرفض أن تكون العراقية

ممثلة للعرب السُنة بوصفها مشروعا وطنيا يأتي في مفصل تاريخي حساس ليطوي صفحة الاستقطاب الطائفي وينتقل إلى صفحة جديدة من خلال تمثيل القائمة العراقية لكل مكونات الطيف العراقي.

إن الحكم على وطنية القائمة وشموليتها تمثيلها عبر انضمام مكونٍ شيعي هو حركة الوفاق الوطني لم يقابله الحكم الضروري على ائتلاف دولة القانون التي قامت هي الأخرى بضمّ بعض الشخصيات والكيانات السنية. إن كلّ تلك الادعاءات ما لبثت أن انهارت على وقع تدفق حقائق ما بعد الانتخابات، وبدء الموقف للقائمة وقادتها بالتجلي شيئا فشيئا.. حتى وصل الخطاب إلى حدود التطابق مع الخطاب السياسي الطائفي الذي ساد في سنوات ما قبل ٢٠١٠م.

كانت النتائج الانتخابية مذهلة على صعيد الحصص الجزئية، ولكنها لم تشهد تغييرا كبيرا على مستوى الإطار الكلي للتمثيل المكوناتي العراقي. فأهم المتغيرات هو خسارة جبهة التوافق والحزب الإسلامي على الجانب السني، وخسارة مماثلة للمجلس الأعلى على الجانب الشيعي، فيما ذهبت الأصوات التي فقدها الحزبان إلى الائتلافين الكبيرين سنيا القائمة العراقية، وشيعيا ائتلاف

الدولة القانون بزعامة السيد نوري المالكي. فإلى حدّ كبير كانت الانتخابات مناقلة أصوات مكانيا من كيان سياسي إلى آخر دون اختراق مهمّ على صعيد جغرافيا التكوين المذهبي والقومي.

وبما أن البحث يتركز أساسا على المكوّن العربي السني نلاحظ أن نتائج الانتخابات قد أظهرت أن مزاج الشارع السني تغير بفعل الخطاب الموجّه إليه، ولظروف وعوامل محددة جعلته يتحوّل من تأييده للأحزاب الدينيّة إلى الأحزاب السياسيّة العلمانية. فقد حصدت العراقيّة واحدا وتسعين مقعدا برلمانيا من مجموع مقاعد البرلمان «مجلس النواب» البالغة ٣٢٥ مقعدا، أي ما يمثل نسبة ٢٨٪ من المجموع الكلي. وهذا العدد يمثل أكثر بثلاثة مقاعد من ضعف ما حصلت عليه جبهة التوافق في انتخابات ٢٠٠٥ م. وبمنظرة لتحليل واقع المتغيرين المكاني والعددي لهذه النتائج على الساحة السنيّة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ م نرى أنّ تحوّلًا كبيرًا حصل في عقليّة الناخبين السنيّة.

حازت العراقيّة على أكبر عدد من المقاعد في محافظة نينوى، إذ حدث تغيير بالاتجاه الإيجابي بلغ ١٨ مقعداً^(١).

(١) مناف محمد السوداني، التغير المكاني لنتائج الانتخابات بين عامي ٢٠٠٥ و عام ٢٠١٠.

في حين كانت النتائج عام ٢٠٠٥م تتمثل بمقعدين لتقفز إلى عشرين مقعدا في ٢٠١٠م.

ومن أبرز العوامل التي ساعدت كتلة عراقيون الممثل الرئيس للعراقية في نينوى هو ما أثاره رئيسها أسامة النجيفي من مشاعر قومية في مواجهته التي كانت مستعرة مع الأكراد، ورفضه ضم المناطق المتنازع عليها لإقليم كردستان، والمطالبة بإخضاع بعضها لإدارة مجلس محافظة نينوى.

ثم أن من الأسباب التي يمكن عدّها أسبابا لنجاح القائمة العراقية هناك هي ذاتها الأسباب التي أسهمت في خسارة وتراجع جبهة التوافق. والتي أشرنا إلى طرف منها فيما مضى من هذا البحث.

حققت العراقية كذلك تقدّما على حساب جبهة التوافق في محافظة الأنبار، إذ حصدت ١١ مقعدا من مجموع ١٤ مقعدا للمحافظة..

أمّا أقل المحافظات التي شهدت تغييرا إيجابيا لصالح القائمة العراقية كانت محافظات البصرة والديوانية وواسط، فهي أقل المحافظات التي كان للقائمة تغيير في الاتجاه المكاني فيها. فقد حصلت القائمة في هذه المحافظات على مقعد واحد لكلّ منها. بينما كانت

محافظتا ميسان والنجف قد فقدت القائمة فيهما المقعدين الوحيدين اللذين حصلت عليهما في الانتخابات عام ٢٠٠٥م. ولم تكسب العراقيّة أي مقعد في إقليم كردستان ومحافظه المثنى. في الوقت الذي حافظت فيه على مقعد لها في محافظة ذي قار، وآخر لها في كربلاء، كما كانت نتائجها في الانتخابات ٢٠٠٥م.

لقد تركّزت نجاحات القائمة العراقيّة في المناطق السنيّة فقط، وكانت بديلاً ناجحاً لجبهة التوافق التي كانت أكبر الخاسرين في الانتخابات البرلمانية. وقد تكبدت التوافق أكبر خسارة لها في بغداد حيث كان التغيير قد وصل إلى (١٢ -) مقعداً. وأسباب هذه الخسارة كما تقدمت الإشارة إليه هو خروج شخصيات مؤثرة منها والتحاقها بالعراقية.

وبالمثل لحقت الهزيمة بقائمة التوافق في ديالى، وحصيلة التوافق من الانتخابات كانت ستة مقاعد، اثنان في صلاح الدين، واثنان في الأنبار، ومقعد في بغداد، ومثله في الموصل^(١). وكم هو مؤشر كبير في التراجع بين

(١) لاحظ الملحق رقم (٢) الذي يوضّح التغير المكاني الحاصل في عدد المقاعد البرلمانيّة التي حصلت عليها الكيانات السياسيّة.

ما حصلت عليه عام ٢٠٠٥م وما حصلت عليه عام ٢٠١٠م،
وكم تغيّرت الخارطة المكانية^(١).

أما جبهة وحدة العراق فهي لم يسبق لها المشاركة في الانتخابات التشريعية وظهرت أغلب كتلتها في انتخابات مجالس المحافظات. توفّر لهذه الجبهة دعم مالي ومعنوي سعودي كبيرين من رجل الأعمال عبد الله الصجري. وهو كخميس الخنجر يقيم خارج العراق، وفي الأردن على وجه التحديد، ويمتلك شبكة علاقات واسعة من رجال أعمال ومسؤولين وشخصيات سياسية في السعودية ودول الخليج عموماً لا سيما الإمارات. وقد ترأس جواد البولاني وهو شيعي متقلّب المزاج والأهواء ويسعى بحسب المحيطين به إلى أحلام كبيرة كرئاسة الوزراء، وقد كان وزيراً للداخلية، ويتمتع باتصالات واسعة مع الجانب الأمريكي وحظي بحملة إعلامية واسعة، وساندته صحف ومواقع الكترونية ذات شعبية على الشبكة العالمية، فضلاً عن وسائل الإعلام المرئية. والبولاني شيعي ينحدر من مدينة العمارة، ولكن بدت

(١) مناف محمد السوداني، مصدر سابق، ص ٣٢.

كلّ التشكيلات السياسيّة المنضويّة تحت ائتلاف وحدة العراق سنية، ومن شخصيات سنية. وقد حصلت على أربعة مقاعد اثنان في صلاح الدين، ومقعد في الانبار، وآخر في نينوى. رغم أنه قدّم مرشحين له في محافظات العراق كافة. وما يُستخلص من ذلك أن القائمة كانت تميل إلى حزب البعث، وذات توجه طائفي، فالمساحة الانتخابيّة التي تحركت من خلالها كانت المناطق السنيّة، ومنها أيضا أن أغلب مرشحيها وشخصياتها هم من البعثيين ومن المرتبطين بأجهزة الأمن والاستخبارات في النظام السابق. ولا أدلّ على أن مشروعها هو ذاته مشروع القائمة العراقيّة من أنها التحقت بها واندمجت معها بتاريخ السادس من تموز ٢٠١١م. مما سبق وبناء على هذه النتائج للقوائم الثلاث نستطيع الخروج بالتالي:

أولا: من أنها سنيّة بعثيّة أكثر ممّا هي دينية، وإنها أخذت أصواتها من المناطق السنيّة بنسبة ٨٩٪ وأكثر، وفشلت فشلاً ذريعاً في المناطق الشيعيّة ما عدا محافظتي كربلاء وذي قار، أي أنها حافظت على ذات العدد.

ثانيا: ومن التوزيع المكاني يظهر أنّ المناطق التي كانت انتخبت الكيانات الأولى السنيّة ذات البعد الطائفي

السني، والتي أدارت العملية السياسية ممثلة الستة في الدولة عام ٢٠٠٥ هي نفسها لم تتخبرهم مما يعكس أن هذه المناطق انتشرت بينها ثقافة سياسية جديدة قومية بعثية بعد أن كانت الثقافة المنتشرة والسائدة هي الثقافة السنية المذهبية.

ثالثاً: ومن التوزيع المكاني يظهر أيضاً صحيح أن قوى زالت وضعفت واتت غيرها لكن بقي المحيط الجغرافي لهذه الكيانات هي المناطق المعروفة بنسبة عالية من المكون السني بما فيها الأجزاء السنية من بغداد.

مثالث الدعم الخارجي لعودة البعث

المشروع الأهرابي . العربي . التركي لعودة حزب البعث

ربما من نافلة القول: إنّ المشروع الذي كانت تطمح الولايات المتحدة لتنفيذه في العراق بعد ٢٠٠٣م لخدمة مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني قد فشل فشلا ذريعا ، مع أنها لم تترك خطّة من خططها أو أسلوبا من أساليبها إلا وعملت عليه ، لأجل ذلك المشروع دون جدوى ، والمشروع في ماهيته يرتكز على ثلاث نقاط رئيسة هي:

أولا: دمج العراق في منظومة الأتباع للولايات المتحدة وجعله دائرا في فلكها بشكل تامّ، على وجه لا تكون لهذا البلد سيادة على قراره السياسي والاقتصادي والأمني بكلّ ما يعنيه ذلك من تبعيّة ونهب للثروات وتوجيه للمواقف السياسيّة تجاه مجمل القضايا الإقليميّة والدولية ، ومنها الموقف تجاه قضية الصراع الفلسطيني الصهيوني.

ثانيا: محاصرة إيران وترسيخ ثقافة العداة العربي – الإيراني التي اعتمدها النظام المقبور طوال فترة حكمه. ويلزم من ذلك إفشال الأحزاب والحركات الإسلاميّة

الشيعة، وتحجيم دورها، وتقليص نفوذها، وتصويرها عاجزة عن إدارة البلاد، وتحمل مسؤوليات بناء الدولة، وبالتالي فقدان رصيدها في الشارع شيئاً فشيئاً.

ثالثاً: بناء الدولة على مقاسات محددة تضرب بقيم المجتمع العراقي وأعرافه عرض الحائط وترسخها على الضد من هويته الإسلامية ضمن صورة للدولة تتماشى مع الديمقراطية بصيغتها الغربية بحجة بناء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق التعبير بعيداً عن أي مراعاة والتزام لأخلاقيات المجتمع وخصوصياته.

من الواضح للغاية أنّ هذه النقاط أو المحاور الأساسية للمشروع الأمريكي لا يمكن تحقيقها مع وجود الأحزاب الإسلامية الشيعية، وأنه لا بد من وصول أحزاب وقوى علمانية وليبرالية إلى سدة الحكم كي يمكن تنفيذ بعض هذه الأهداف. إلا أنه لا ضمانة أكيدة حتى على هذا الفرض، ومع هذه القوى البديلة، لأنه من الصعب التكهّن بقدرتها على تحقيق المطلوب، بل ومن الصعوبة معرفة ما إذا كانت بالفعل يمكن لها أن تقبل بخيارات محددة في إطار علاقتها مع الولايات المتحدة كي تلبى العمل على أهداف كهذه، فضلاً عن عدم وجود تجربة سابقة يمكن معها

الخروج بنسبة نجاح مطمئنة. فوق هذا وذاك وهو الأهمّ فإنه لا وجود لحركات وتشكيلات علمانيّة وليبراليّة على الساحة الشيعيّة قد نظّمت نفسها، أو أنّ لها ثقلاً مهمّاً في شارع مؤيدٍ للأحزاب الدينيّة وحركاتها وتياراتها، خلا الحزب الشيعوي وهو حزب لم يستطع أن يظفر بمقعد واحد في البرلمان حتى الآن.

ومن هنا فإنّ البديل الأنسب لذلك كله هو البعث وأتباعه، والعلمانيون من ذوي النزعة الطائفية، وهم غالباً ما تكون لديهم خلفيات بعثية، أو عملوا في أجهزة القمع البعثي الصدامي وأغلبهم في المناطق السنية.

لهذا مسّت الحاجة الأمريكيّة للعودة إلى البعث ليواصل مشوار تاديّة الخدمات لصالحها بالشكل الذي تقتضيه الظروف والمتغيرات، وبأدوات مختلفة عمّا مضى. ولعلّ ما قاله ممثل أحد المراجع في النجف الأشرف من أن (أمريكا استعانت بالبعثيين مطلع الثمانينات ليشنوا حرباً عسكريّة ضد الشيعة في إيران والعراق، واليوم تستعين بهم لشنّ حرب سياسيّة ضد الشيعة للإطاحة بمشروعهم وإسقاط عمليّتهم السياسيّة)^(١) هذا الكلام يعبّر بشكل دقيق عن وضع

(١) خلال لقاء خاص مع مصدر مركز العراق للدراسات بتاريخ ٤/٢/٢٠١١.

العلاقة بين أمريكا والبعث، وعن الحالة والمهمة الجديدة المناطق تنفيذها بحزب البعث وبقاياه في العراق.

إن الفرص ليست كبيرة في توظيف البعث ضمن إطار الحالة العراقية في لحظة كانت الولايات المتحدة على مشارف الخروج العسكري من العراق، وبدا لها صعوبة إطالة تواجدها العسكري المكشوف، فإذا كان البعثيون مع القاعدة قد زعزعوا الأمن وأربكوا الحكومة في العراق، وأوجدوا مبررات بقاء القوات الأمريكية إلا أن هذه المرحلة ليس لها أن تطول إلى ما لا نهاية، وهذا ما حصل بالفعل إذ اسحبت قوات الاحتلال بشكل مخزي.

ومشروع المصالحة الوطنية الذي حاولت الولايات المتحدة أن تجعله حصان طروادة لإعادة ما أمكن من البعثيين لا يلبّي الطموح أيضا، فضلا عن أن الدستور العراقي الذي اتفقت عليه القوى السياسية العراقية - برغم ممانعة الأحزاب السنية والقائمة العراقية بقيادة علاوي قبل انتخابات م ٢٠٠٥ التي كانت تملك ٢٥ مقعدا من القبول به - يمنع هذا الدستور عودة البعث وتحت أي مسمّى. لهذا كان لا بدّ من إيجاد طريقة ما لتوظيف البعث في الحياة السياسية العراقية والبحث عن نفق جانبي في العملية

السياسيّة ينتهي في نهاية المطاف إلى إتاحة مشاركة البعث ورفع الحظر عنه. وكان خيارها قد تمثّل في (القائمة العراقية) التي أشرفت مع مخابرات الدول المجاورة وبعض الأنظمة العربيّة على تشكيلها كما مرّ.

إنّ هذه القائمة صارت بمثابة الذراع الوحيد الذي تتكئ عليه الولايات المتحدة، فلا يوجد هناك أصدقاء قادرين على لعب دور في تنفيذ مشروع إعادة البعث الى قلب العمليّة السياسيّة في العراق، ومن ثمّ في المنطقة غيرهم. فالأكراد وبرغم أنهم من ضحايا حزب البعث القمعي وسياساته إلا أنهم بعد ما أفضى إليه سقوط النظام من نتائج ومتغيرات لم يعد لهم اهتمام كبير بقضيّة البعث، وهم منشغلون بضمان مصالحهم، ومشروع بناء دولتهم المستقبلية، ولا دخل لهذا المشروع بالمنطقة العربيّة في الوسط والجنوب.

لقد بذلت الولايات المتحدة جهودا كبيرة لأجل أن تحصل القائمة العراقيّة على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، وبالفعل فقد فازت العراقيّة بواحد وتسعين مقعدا، لكثّه بقي العدد غير قادر على التحكم الكامل بمسارات تشكيل الحكومة. رغم أنّ حصول القائمة على هذا العدد من المقاعد ما كان ليحدث لولا عمليات تزوير واسعة بدءا

من مراكز الانتخابات في مناطق عدّة إلى مراكز الفرز النهائي، واحتساب النتائج عبر برنامج الكتروني خاصّ تتحكّم به شركات أمريكية^(١). ثمّ جاء قرار المحكمة الاتحادية باعتبار الكتلة الفائزة هي التي تتشكل قبل الانتخابات أو بعدها على حدّ سواء، فأسقط ما في يد الأمريكان والعراقية بعد أن ظهر التحالف الوطني من (اندماج الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون) ليشكّلوا الكتلة الأكبر بمائة وتسعة وخمسين مقعداً. لكن لم يكن ممكناً تجاوز القائمة العراقية بما تمتلكه من ثقل برلماني كبير، وهو ثقل بعثي بامتياز ومدعوم من قبل البعثيين الذين أجروا حوارات معمقة مع الجانب الأمريكي في أنقرة^(٢)، وكذلك من خلال المؤتمر الذي عقد للبعثيين في حمص قبل الانتخابات وحثّ أتباعهم داخل وخارج العراق على المشاركة الفاعلة فيها^(٣). فانخرط البعثيون في

(١) مقابلات خاصة لمسؤولين في الدولة العراقية أكدوا ان هذه الشركات الامريكیة هي من تشرف على احتساب النتائج النهائية للانتخابات التي حصلت عام ٢٠١٠ وذات المعنى تاكد من خلال التاييمز الامريكیة بتاريخ ٢١/٣/٢٠١٠.

(٢) نقلاً عن الواشنطن بوست، ٢٣-٧-٢٠٠٨.

(٣) مصدر سابق.

الانتخابات، وكان ذلك قد شمل المناطق السنيّة والشيعيّة معاً بغيّة تشكيل ثقل سياسي يغيّر موازين القوى السياسيّة في العراق.

يُضاف إلى ذلك التأثير العربي على البعثيين في بلدان مختلفة كسوريّة والأردن واليمن وغيرها، فضلاً عن الدعم المالي الهائل والسياسي الكبير.

لقد مرّ بنا التأكيد على ثلاثة نقاط تمثّل بمجموعها أساس وماهيّة المشروع الأمريكي، ويمكن القول: إنه في النهاية يستند إلى مطلبين الأول: وضع الشيعة العراقيين بين خيارين: أمّا المحاصرة والعزلة، أو الاندماج في المنظومة الإقليميّة المؤيدة والتابعة للسياسات الأمريكيّة، والمطلب الثاني: هو محاصرة إيران وإبعادها عن أي نوع من التأثير في المحيط الإقليمي، وإعادة العلاقات المتوترة بينها وبين العراق إلى ما كانت عليه إبان حكم البعث.

إنّ تحقيق ذلك بحاجة إلى وسائل وأدوات سياسيّة ضاغطة ومتعددة الأشكال. يعدّ البعث إحدى أهمّ تلك الأدوات القادرة على تنفيذ مشاريع الولايات المتحدة، وكما قلنا: إنّه الأنسب لتأديّة هذه المهمة. بسبب من التاريخ العدائي بين البعث وإيران، بل وضدّ التشيع بشكل عامّ. وقد

أدركت قيادات البعث هذه المسألة فأقدمت على إبراز الوجه الطائفي للبعث أكثر بكثير من أي وقت مضى، ومن داخل الإجراءات التنظيمية للبعث، فقام بطرد الشيعة البعثيين وقد أدى ذلك إلى انشقاقات في صفوف الحزب، خاصة من قبل أعضائه في الجنوب والوسط، فبتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١١ أعلنت ما تُسمى تنظيمات الوسط والجنوب انسحابها من حزب البعث جناح عزّت الدوري بسبب ما وصفته بالممارسات المنحرفة والدخيلة^(١). ثمّ عادت هذه التنظيمات وأصدرت بياناً تعلن فيه فكّ ارتباطها نهائياً بالحزب بعد أن قام بتشكيل قيادة قطرية أصلية من الستة وأخرى احتياط من الشيعة بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١١م.

كانت هذه الخطوة مدروسة بقدر ما قد تمثل مغامرة من قبل قيادات البعث حيث سيفقدها الكثير من التأثير الإعلامي والتأثير في أتباعها في مناطق خارج المناطق السنية، ولكن تعدّ خطوةً مهمّة لإرسال رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة تعلن عن أنّ الحزب مؤهل تماماً للعب الدور الذي تريده في العراق، وعليها فقط القيام بأقصى ما لديها لتسهيل

(١) وكالات، ٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

عودته إلى السلطة، ولو تحت عناوين وواجهات ومسمّيات جديدة وغير مباشرة. كذلك فهي خطوة للتقارب أكثر فأكثر تجاه الأنظمة العربيّة الخليجيّة وتركيا ونيل المزيد من الدعم من قبلها، فالبعث أصبح قوّة سنيّة ولم يعد حزبا علمانيا بادّعاءات أنّه فوق الطائفة والمذهب والهويات غير الوطنية.

إنّ العداء لإيران ومحاولة عزلها وتوتير علاقتها بالدولة العراقيّة الجديدة مطلب مشترك بين أمريكا والأنظمة العربيّة بقيادة السعوديّة وتركيا، وهذا المطلب من وسائله وأدواته حزب البعث الذي يمثل أفضل خياراتها، من هنا توجّب على هذه الأطراف الثلاثة العمل على أجندة واضحة لإعادة البعث السني إلى العراق.

تحاول الولايات المتحدة في مواجهتها للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة أن لا تقتصر على أسلوب وآليّة واحدة، لهذا تحاول على الدوام التنويع في خياراتها وحشد كلّ الآليات اللازمة لتطويق إيران ومحاصرة التشيع وهنا اعتمدت على:

أولا: دفع العرب وعلى رأسهم السعوديّة للقيام بدور إقليمي كالذي كان يلعبه نظام صدام حسين قائم هذه المرة على أساس الأيديولوجيّة الطائفية، وتوتير المنطقة على

وقع تنويرها طائفيًا ، ولهذا فالسعودية وقطر تقومان اليوم بمهمة نقل المنطقة إلى مرحلة المواجهة الطائفية وتهيج المشاعر المذهبية ، وليس أجلى وأوضح مثالا مما حدث ويحدث حدّ اللحظة في البحرين وسورية.

إن هذه الأحداث التي تكتظ بها المنطقة ووسط الحملة الشعواء على حكومة نوري المالكي ووصفها بالحكومة الشيعية العميلة لإيران تهدف إلى ترسيخ حقيقة واحدة هي أنّ العراق أمّا أن يكون مع هذه الأنظمة ضدّ إيران ، أو يكون مع إيران ضدّها. فأمّا أن يكون عدوًّا لإيران وصديقا للسعودية ومعسكرها أو عدوًّا لها وصديقا لإيران. ووضع العراق في هذه الزاوية سيكون بلا شكّ له من التداعيات والتأثيرات المهمة على ساحته الداخلية ، وتهيئة هذه الساحة لإمكانية تقبل أية متغيّرات وتصعيدا لجدل محتدم يوغل في تفتيت الوحدة الوطنية وزيادة الصراعات السياسية وتعزيزا لأطروحات القائمة العراقية وتقبل آرائها البعثية والتعاطف معها ، حيث العزف على وتر المصلحة الوطنية ، وتقييم مكاسب وخسارات العراق بناءً على مواقفه تجاه إيران.

ثانيا: تطويق إيران بقواعد عسكريه في المنطقة في

الخليج وآسيا وأفغانستان وتركيا وغير ذلك، وهي تهدف بشكل واقعي أن تكون محاصرة لإيران والتشيع، وترقب التحوّلات في المنطقة. فضلا عن أنها بنت في العراق أكبر سفارة في العالم مكوّنة من عشرين مبنى يستوعب من ١٥ إلى عشرين ألف دبلوماسي. في وقت يلفّ الغموض حقيقة التواجد الأمريكي في كردستان، ولكّته على الأرجح ثقة تواجد غير معلن وقواعد سرّيّة إلى جانب قواعد إسرائيليّة في الإقليم^(١).

ثالثا: العمل على حكومة عراقية تكون خاضعة لإملاءات واشنطن وقادرة ومؤمنة بتنفيذ الأجندة الأمريكيّة ضدّ إيران. وليس هناك من إمكانيّة لوجود مثل هذه الحكومة ومؤسساتها من دون البعثيين الذين سبق وأن خاضوا حربا مدمرة مع إيران، وليس لديهم من عدوٍّ أكثر بغضاً من إيران.

(١) إن التعاون الإسرائيلي - الكردي ليس أمرا خفيا ولا جديدا فهو يعود إلى الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وهناك تعاون وتنسيق استخباري بين الجانبين، وقد رصد سيمور هيرش في مقالته في نيويورك تايمز بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ الكثير من مظاهر النشاط الإسرائيلي في الإقليم. وقد أكد في المقال إن هدف الموساد تدريب عناصر حزب الحياة الحرة (البيجاك).

و بشكل عام فإنّ الولايات المتحدة تريد حكومة عراقية بالمواصفات التالية:

أولاً: حكومة تحدّ من النفوذ الإيراني كما تدّعي أمريكا وتساعدتها في ضرب المصالح الإيرانية داخل العراق، وتتهي كلّ وجودها بما فيه وجود المقاومة الفعالة. والمتابع للتصريحات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ م إلى عام ٢٠١١ م يلحظ تركيز أمريكا إعلامياً على محاربة إيران، ودور إيران داخل العراق مع أنه دور إيجابي لكنّ الإعلام الأمريكي يصرّوّه خلاف ذلك^(١).

ثانياً: تريد حكومة علمانية تحدّ من نفوذ الإسلاميين وخصوصاً الإسلاميين الشيعة؛ لأنّهم تخرجوا من عباءة الإمام الخميني وهم اقرب إلى منهجه الثوري، والأمريكان أفلحوا جدّاً في تحويل المنطقة السنية من استيلاء الحركات الدينية إلى هيمنة الحركات العلمانية، لذلك حينما قرأ طارق الهاشمي الرغبة والتوجّه الأمريكي بهذا الاتجاه انفصل عن الحزب الإسلامي ولم يؤسس حزبا إسلامياً آخر، بل أسس حزبا علمانياً يتماشى مع طموحات

(١) هذا ما أكدت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون نقلاً عن الواشنطن بوست ٢٧/٣/٢٠١١.

أمريكا، لذا فإنّ أمريكا تريد البعثيين لأنّهم هم الوحيدون الذين يقفون بوجه الحركات الإسلامية، أمّا باقي الحركات العلمانيّة في العراق أو الليبراليّة أو الديمقراطيّة أو الانفتاحيّة فهي لا تلبّي طموح أمريكا في الوقوف بوجه المدّ الإسلاميّ الشيعيّ السياسيّ.

ثالثاً: إنّ الدراسات الأمريكيّة كلّها توصلت الى نتيجة واحدة مفادها إلى أنّ العراق مقبل على أن يكون عملاقاً نفطيّاً، ففي عام ٢٠١٥ م يصل إنتاج العراق من النفط إلى ٣.١ مليون برميل، وفي عام ٢٠٣٠ م يصل - حسب التخمينات الأمريكيّة - إلى ٦ أو ٧ مليون برميل^(١) وهذا يعني أنّ أمريكا تريد من الآن أن تؤمّن وضع العراق سياسياً كي تكون ثرواته حصراً لها، وممنوع على الشيعة والإسلاميين أن يستفيدوا من هذه الثروة في نهضة تؤدّي إلى نهضة التشيع إقليمياً وبالتالي قد تصبّ في مصلحة إيران.

وقد استاءت الولايات المتحدة الأمريكيّة جدّاً، وعبرت عن غضبها وعدم ارتياحها من موقف نوري المالكي وتوقيع عدد من الاتفاقات مع إيران بما فيها اتفاقيات

(١) مركز الدراسات الاستراتيجيّة - أنتوني كوردسان، ٢٢-٧-٢٠٠٩ م

نفطية^(١).

رابعا: أمريكا تريد في العراق حكومة وقوى سياسية تكون جزءاً من منظومة الخليج، وتريدها أن تلعب دورا في ضمان أمن الخليج لصالح أمريكا وبالتعاون مع القوات الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي، ومن شأن ذلك أن يعزل إيران، وأيضا من نتائجه أن يضمن تدفق النفط والغاز بشكل دائم ومستقر.

إنّ مثل هذه الأهداف لا يمكن أن تحققها إلا حكومة علمانية ذات فكر ونهج وأسلوب حكم بعثي. وفي هذا الوقت ليس ثمة من يستطيع لعب هذا الدور سوى القائمة العراقية بصبغتها البعثية العلمانية.

كما وأنّ هناك هدفا آخر تبتغيه أمريكا من هذا المشروع، وهو أن تبقى التوازنات السياسية العراقية قلقة ومتقاربة من حيث نتائج الانتخابات من اجل أن يبقى الجميع بحاجة إلى الوجود الأمريكي لحلّ المشكلات العالقة،

(١) موضوع زيادة النفط العراقي في المستقبل في ظل الصناعة والعقود النفطية يوجد فيها تفاوت بالأرقام من نفس مصادر وزارة النفط العراقية ومراكز الدراسات الدولية والأمريكية، وهكذا نجد الأرقام مختلفة على لسان المسؤولين العراقيين لذا اخترنا الأرقام التي ذكرها مركز أنتوني كورد سان.

وبذلك تتحوّل أمريكا إلى مرجعيّة سياسيّة لحلّ المشكلات العالقة بين الأطراف السياسيّة، وبالتأكيد فإنّ حزب البعث وبحكم التجربة حزب يضع نفسه دوماً في خدمة الغرب والصهيونية، وهو المنقذ والحامي لمصالحهم.

قد يتبادر السؤال حول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وحزب البعث بعد ما حدث منذ عام ١٩٩١م وحتى ٢٠٠٣م حيث قامت بإسقاطه في العراق، والتحوّلات التي حدثت طوال سنوات ما بعد الاحتلال! كيف يمكن فهم من قامت بإقصائه من السلطة تعود لتحرص على وصوله إليها مرّة ثانية، وسط ما يبدو خلافاً كبيراً وموقفاً عدائياً تجاه أحدهما الآخر؟

في الواقع إنّ هذه القراءة تعدّ من أكثر القراءات سداجة في عالم السياسة، حيث إنّ طبيعة العلاقات تحددها المصالح، والتي تتغير وسائلها وآليات ضمانها وتحقيقتها بتغيّر الظروف والمعطيات.

ومن المعلوم أنّ الولايات المتحدة لم تسقط النظام البائد لأجل قضايا مبدئيّة وأخلاقيّة عامة وتصديقا لما تردده الماكينة الإعلاميّة الغربيّة حول حقوق الإنسان ومحاربة الأنظمة الطاغية في العالم وإشاعة الديمقراطيّة لأجل أن

تتحكم الشعوب بمصائرهما ، فحتى اليمين المتطرف في الولايات المتحدة ، والذي يقال: إنه يستند إلى مبدئية في سياساته الخارجية ، وأنه الأكثر التزاماً بالعناوين الأخلاقية ، إلا أنه لا يفهم ذلك بمعزل عن ماهية تلك المبادئ والأخلاقيات التي يستند إليها في سياساته.

إن نشر الديمقراطية لدى اليمين المتطرف لا ينبع من مبدأ أخلاقي فاضل يتمثل في نيل الشعوب حرياتهما بقدر ما تُعدّ قضية نشر الديمقراطية إحدى وسائل الهيمنة على الشعوب ، وكم تبدو المفارقة كبيرة حين تكون الآلة العسكرية هي وسيلة نشر تلك الديمقراطية ، وأن إكراه الآخرين على قبول الرعاية الأمريكية لمشاريع الديمقراطية في العالم هو الخيار الذي يجب على الآخرين تصديق أنه الخيار الوحيد المتاح أمامهم^(١).

إن علاقة البعث بالولايات المتحدة علاقة معروفة تاريخياً ، وليس لدى الولايات المتحدة مشكلة مع البعث كنظام سياسي ، بل العكس فقد اثبت البعث أنه مطيع للإملاءات الأمريكية إلى الحد الذي نُفذ أكبر مشروع

(١) مجموعة باحثين، التحولات في العقل السياسي العربي والإسلامي بعد ٢٠٠٣ ، مركز العراق للدراسات، ص ٦٠ .

أمريكي في المنطقة من خلال الحرب التي شنتها ضدّ الشيعة في العراق، وهجر وقتل الآلاف وترك مئات المقابر الجماعيّة وأعدم مئات الآلاف، وهاجم الحوزة وقام بتصفيّة العديد من المراجع والعلماء. ثمّ شنّ حرباً على دولة شيعيّة إسلاميّة، وأيضاً احتلّ للكويت كي يوقّر ذريعة للتواجد العسكري في المنطقة ولأمد غير معلوم، وكذلك من خلال غزو أمريكا للعراق إذ كانت سياسة البعث هي التي خلقت كلّ المقومات والمبررات لدخول أمريكا إلى البلاد.

لقد كان للولايات المتحدة مشروعها الذي أرادت تنفيذه في المنطقة بعد أحداث ١١ أيلول، وكان لا بدّ من تقديم كبش فداء لغرض تنفيذه، فكان الطاغية صدام ذلك الكبش للمشروع الأمريكي، وما عدا ذلك فلا مشكلة مع البعثيين^(١) الذين تعاملهم أمريكا كأبيّ خادم مطيع قد تنقله من مكان إلى آخر، وقد تفرض عليه دوراً مختلفاً بين حين وآخر وهكذا.. ولئن ظهر بعض التملل في صفوف البعث فإنّ ذلك لا يعني تمرّداً أو خروجاً عن الطاعة؛ لأنّ خدمة أمريكا بالنسبة للبعث منزلة من بين المنازل الرفيعة

(١) الدكتور بشار الربيعي، مركز العراق للدراسات، تاريخ علاقات البعث مع المخابرات الأمريكيّة، ص ٥٦.

التي يزامون عليها أكتاف الآخرين من الأتباع. ولهذا فبعد صياغة أسس المشروع الأمريكي الذي لم يكتب له نجاحه الكامل، إن لم نقل مُنِي بالفشل الواضح والذي ما كان لينطلق لولا خطوة التضحية برأس النظام البائد عادت الولايات المتحدة لتفرض عبر محاولات دؤوبة إعادة البعث، وكان ذلك عبر ما سعت إليه بما يعرف بالمصالحة الوطنية عام ٢٠٠٦م، والتي ركّزت على جعل حزب البعث وليس السُنّة هو المكوّن الثالث الذي يلعب دوره في العملية السياسيّة في العراق، وبالفعل عام ٢٠١١م كان المكوّن الثالث في العملية السياسيّة هو المكوّن البعثي، والآخران هما: الشيعي، الكردي الذي يعاني مشكلات داخلية أيضاً وهو مضمون بالنسبة إلى أمريكا^(١).

لقد مارست الولايات المتحدة في هذا الجانب ضغوطاً شديدة على الحكومة العراقيّة لتنفيذ ما يلي:

أولاً: إعادة بعثيين كبار إلى مفاصل الحكومة العراقيّة.

ثانياً: إعادة بعثيين من المستويات الحزبيّة العالسيّة

والمتوسطة إلى المؤسسة العسكريّة.

(١) محمد صادق الهاشمي، المصالحة الوطنيّة في العراق رؤيّة ونتائج، ص ٣٩.

ثالثاً: إعادة ضباط الأمن والمخابرات من البعثيين إلى أجهزة الأمن والمخابرات (بل وتم إعادة ضباط مهمّين في عهد الحكومة المؤقتة خاصّة المختصين في عهد صدام بملف القوى الإسلاميّة وملف إيران وسوريّة، وذلك بالتنسيق بين رئيس الوزراء العراقي آنذاك، وبين بعض الأجهزة الأمريكيّة المعروفة).

رابعاً: يطالب البعض حتى بالسماح لحزب البعث السابق بالعمل السياسي^(١).

ولولا المقاومة المعقولة الى حدّ ما التي أبدتها حكومتي الجعفري والمالكي مدعومة بالرفض الجماهيري واسع النطاق لعودة البعث لكانت تلك المطالب قد تم تنفيذها بالكامل، وأعيد حزب البعث ثانيّة إلى الحياة السياسيّة، وتنفيذ الأجنات المناط تنفيذها به.

إنّ جهود الولايات المتحدة في إعادة البعثيين ثانيّة تقع ضمن مشروع مشترك لها مع حلفائها في المنطقة وعلى رأسها السعوديّة وتركيا حيث بدأت طموحات الباشا بالعودة إلى المنطقة تحت غطاء الدفاع عن السّنة بوجه إيران.

(١) مقال أمريكي والبعث، وزير الحوار الوطني أكرم الحكيم - شبكة الإعلام العراقي

إنّ الدور التركي لا يقلّ أهمّيّة في ضرب مصالح التشيّع في المنطقة عن الدور السعودي، فتركيا اليوم دولة علمانيّة عثمانيّة سنيّة راعيّة لمصالح السّنة وأمريكا، وناهضة بسياسة الطائفية في المنطقة. خصوصاً بعد ضعف الدول العربيّة والانقلابات والاضطرابات التي هزّت هذه الأنظمة العربيّة، وعلى رأسها مصر. إنّها تريد اليوم أن تلعب دور الشرطي الطائفي في المنطقة وتؤكد هذا الدور في سوريّة في الأحداث الأخيرة وهكذا في زيارات المسؤولين الأتراك إلى لبنان في تموز عام ٢٠١١م بعد أن زار أحمد نجاد بيروت، وفي العديد من الأدلّة بما فيها دعمهم للقائمة العراقيّة، ولترشيح علاوي لرئاسة الوزراء^(١).

(١) الدكتور محمد مجيد سراج الدين تركيا العثمانيّة العلمانيّة ودورها الجديد، ص ١٢ .

الإقليم السنّي.. الفرار من الربيع إلى البادية

المشروع البديل

(الخطّة ب)

إنّ المشروع السابق الذي فضّلنا فيه القول لإعادة البعث يعتمد على مقدار ما يمكن تحقيقه من اختراق البعثيين عبر الواجهات السياسيّة أولاً، وثانياً وصولهم إلى مراكز القرار الأكثر أهميّة بحيث يمكن من خلالها السيطرة على الجانب التنفيذي لإلغاء وعرقلة تطبيق إجراءات المساءلة والعدالة في مؤسسات الدولة، وعلى الجانب التشريعي لإلغاء القانون، أو تعديله بما يفرغه من محتواه نهائياً، كذلك وهو الهدف الأساس للبعث تغيير بعض مواد الدستور، ومنها المادة التي تحظر حزب البعث من العمل والاشتراك في الحياة السياسيّة بعنوانه، أو بأيّة عناوين وأسماء أخرى.

إنّ الرفض الجماهيري لعودة البعث ووجود القوى الشيعيّة في حال حافظت على وحدتها وغلبت المصالح العليا

على مصالح حزبيّة ضيقة سيكون من أبرز المعرقلات لنجاح مشروع عودة البعث بالطريقة التي ذكرناها، والتي تمثل لبّ المشروع الأمريكي - العربي - التركي. ولهذا وضعت هذه الأطراف الثلاثة مشروعاً بديلاً يمثل الخطة بآء في حال لم تتمكّن من تنفيذ المشروع الأول. والمشروع البديل يتمثل في إنشاء الإقليم السنّي.. وقد بدأ تحرك القادة السياسيين السُنّة على هذا المشروع نهاية ٢٠١١م بشكل علني، فيما كان الأمر قبل ذلك يجري طبخه في كواليس أنقرة وواشنطن والعواصم الخليجية. وقد ذكر أحد قادة العملية السياسية^(١) أنّ الدكتور محمود المشهداني رئيس مجلس النواب السابق زاره في مكتبه وقال له: نحن نتحرك لتفعيل موضوع الإقليم العربي السنّي، وقد تحاورنا مع كبار البعثيين، وقلنا لهم: إنكم لا مأوى لكم بعد تغيير الأنظمة العربية إلا أن يكون هناك إقليم سنّي بمثابة حاضنة لكم، ويمكن من خلاله أن تكونوا حاضرين في المشهد السياسي. وبالتالي فلا مجال لتفعيل قانون المساءلة

(١) نتحفظ على ذكر أسمه، بتاريخ ٣/٣/٢٠١١. ونفس الكلام تؤكده مصادر مركز العراق التي التقت الدكتور المشهداني ٦/٧/٢٠١١.

والعدالة في الإقليم. وقد أبدى بعض كبار البعثيين موافقة مبدئيّة على هذا المشروع، وطلب منا أن ندعم فكرة الإقليم لتتخلّص من مشكلة البعثيين والبند السابع في الدستور العراقي الاتحادي الذي يمنع عودتهم.

إنّ ما قاله المشهّداني يؤسّر فقط إلى الوضع الجديد الذي جاء بعد ما يُعرف بالربيع العربي وانهيار الأنظمة التي كان بعضها ملجأً وداعماً أساسياً للبعث وكبار قادته وقادة وعناصر الأجهزة القمعيّة الذين هربوا بعد الإطاحة برأس النظام البعثي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ م.

إنّ سقوط أنظمة كالنظام المصري والليبي واليميني والوضع الصعب الذي يعيشه نظام البعث السوري يجعل البعثيين في ظروف سيئة، وقد فقدوا ليس المأوى فحسب بل والدعم المادي الكبير الذي كان يُقدّم إليهم، فضلاً عن الدعم المعنوي والإعلامي.

إنّ الأعداد الكبيرة للبعثيين الذين هربوا من العراق احتضنتهم الأنظمة العربية، وقد توزّعوا بين سورية ومصر واليمن وليبيا والأردن وقطر والبحرين.

وباستثناء البلدان الثلاثة الأخيرة فإنّ الأوضاع الجديدة بعد الثورات الشعبيّة لا يبدو أنّها ستسمح لهم بالعمل

والتواجد كما كان الأمر فيما قبل إسقاط الأنظمة في تلك الدول.

إذن هناك مشروع بديل عن المشروع الأول يمكن أن يتحوّل إلى حاضنة تضمّ البعثيين في الإقليم السني. وسيكون وجود البعثيين في هذا الإقليم عامل ضغط على مشروع الدولة المركزي، لأنّ هؤلاء لا يكتفون بالإقليم بقدر ما يراد للإقليم أن يكون منطلقاً لتنفيذ ما تبقى من المشروع البعثي، وهو السيطرة على مركز القرار، وضغطاً على إلغاء قانون المساءلة نهائياً، وليس تعطليه فحسب، وكذلك ربما يطالبون بتعديل الدستور لرفع الحظر عن حزب البعث في مشاركته السياسيّة. وقد بدأت معالم هذا التعديل تظهر بالأفق من خلال رفع الحظر عن الجامع الإرهابية^(١) التي حظرها الدستور وفق المادة السابعة منه.

كما أنّ وجود إقليم يضمّ شتات البعث يعطي رسالة واضحة إلى أذنان وأتباع البعث في الوسط الشيعي إلى الانتقال إلى هذا الإقليم ليستكملوا بناء المشروع البعثي أو

(١) كحماس العراق، وكتائب الفاروق، وكتائب ثورة العشرين وجيش عمر وعشرات المجاميع نقلاً عن كتاب الإرهاب في العراق صناعة أمريكية، مركز العراق للدراسات، ص ١١٢.

يتحوّلوا إلى ذراع للبعث في الإقليم السني، لينفذوا أجندته في المحافظات الشيعية.

وعلى أيّة حال فإنّ الإقليم السني كما لا يخفى مشروع يحقق الأغراض جميعها التي عجز لحدّ الآن عنها المشروع الأمريكي الأصلي في إعادة البعثيين وتفعيل دورهم في العراق مجددا للسيطرة على البلاد وتحقيق المصالح الأمريكيّة الإستراتيجيّة في البلاد والمنطقة.

لكن موضوع الإقليم موضوع معقّد للغاية ولا يمكن تناوله إلا بشيء من التفصيل لكون القضية لا تعني مجرد إنشاء كيان إداري وسياسي في الدولة العراقيّة يأتي ليحقق الغرض السابق، فهو يمرّ الآن كحالة من مشاريع من هذا النوع بمراحل متعددة، وتقف إشكاليات كبيرة سواء على صعيد إقامته أو ديمومته وما يخلفه من تداعيات، ولهذا سنتناول موضوع الإقليم السني في بحث منفرد ضمن الفصل الرابع والأخير من هذا الكتاب.

اتفاقية أربيل وتقاسم هُجَل للسلطة

وضعت اتفاقية أربيل الشهيرة حدًا لشلل أَلَمّ بالمشهد السياسي العراقي بعد الانتخابات، وكانت حلًّا وسطا بين القوى والأحزاب التي فازت بمقاعد في مجلس النواب في انتخابات آذار ٢٠١٠م، إذ حققت العراقية فيها فوزا بواحد وتسعين مقعدا بينما فازت دولة القانون بتسعة وثمانين مقعدا. كان هذا التقارب بين الخصمين اللدودين قد جعل من المستحيل تشكيل حكومة بمعزل عن الآخر، لا سيما أنّ الدستور عمّد من قضية تشكيل الحكومة التي تبدأ بانتخاب البرلمان لرئيس الجمهورية بثلاثي الأصوات، ثمّ يقوم الأخير بدوره بتكليف الكتلة البرلمانية الأكبر عددا في مجلس النواب بتقديم مرشّحها لتشكيل الحكومة التنفيذية، وهو ما يجعل التوافق الطريق الوحيد لتشكيل الحكومة وبهيئة صفيقة سياسية تتمّ بين أبرز الأطراف الفائزة. فقد كان محسوبا أنّ الأغلبية البرلمانية التي ستمثلها الأحزاب الشيعية لا يجوز أن تتمكن من تشكيل الحكومة من دون موافقة السُنّة أو الأكراد.

في ظلّ هذا الوضع قبلت جميع الأطراف بالتسوية التي توسّط فيها رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، فيما يعرف باتفاقية أربيل^(١)، والقاضيّة بتشكيل حكومة شراكة وطنية. وبموجبها يتولّى المالكي منصب رئيس الوزراء، لكن في المقابل يكون رئيس مجلس النواب من صفوف ائتلاف العراقية، وبالتالي سيكون سنيّاً، فيما يصبح علاوي شخصياً رئيساً للمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا الجديد. ويستمرّ الأكراد في السيطرة على رئاسة الجمهورية. وبالطبع فهم من جانب آخر سيستمرّون في إدارة إقليم كردستان بشكل مستقلّ. وتم بموجب التسوية تقاسم الوزارات بين الأحزاب السياسيّة بشكل يتناسب مع عدد المقاعد التي يسيطر عليها كلّ حزب. ومع ذلك فقد تُرك العديد من القضايا من دون حلّ، بما في ذلك عدد نواب الرئيس، وطبيعة المجلس الوطني للسياسة الإستراتيجية العليا^(٢).

(١) وسميت بالطاولة المستديرة عقدت في أربيل بزعامة مسعود بارزاني في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠م.

(٢) وقبلت القوى السياسيّة بمشروع البرزاني ورفضت مشروع عبدالله ملك السعودية الذي أسس لطائفة جديدة ولكن حاول فيه الدور السعودي خلط الأوراق وإرجاع العمليّة السياسيّة إلى الصفر كي يلعب الدور البعثي مجدداً في قلب الأوراق لصالحهم.

إنّ الخلافات السياسيّة والانقسامات بين القوى السياسيّة لم تكن بالشئ الجديد، لكنه اتخذ طابعا جديدا بعد تشكيل الحكومة. ولتسليط الضوء على ذلك الأمر نرى أنّه بعد أن فشلت أمريكا من إعطاء منصب رئاسة الوزراء لعلاوي البعثي الشيعي المدعوم سعوديّا وتركيا بقوة، وشعرت أن انتصارا حققتّه الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة لصالح التشيع في العراق بسبب ذلك حاولت أمريكا أن تزرع العصي في عجلة نوري المالكي وحكومته، بأن تؤسّس من خلال مؤتمر أربيل حقوقا لعلاوي واشترطات هي في واقعها فوق السقف الدستوري، وبلا إشكال فجوهر هذه الامتيازات يصبّ لصالح عودة البعثيين؛ لأنّ مؤتمر أربيل ينصّ على إعطاء علاوي منصب السياسات العليا، وحل هيأه المساءلة والعدالة، وإحداث التوازن داخل مؤسسات الدولة، أي إعطاء البعثيين مناصب جديدة، وتوسيع قاعدة المصالحة معهم^(٢).

انبثقت عن هذه الاتفاقية حكومة الشراكة الوطنية، وقد مثلت زواجا مؤقتا بعد أن لم يعدّ ثمة حلّ مقبول للأزمة..

(٢) انظر الملحق رقم (٣) لنصّ الاتفاقية الأولى

واستغرق الأمر شهراً لتشكيل الحكومة، وهو الحدّ الأقصى المسموح به بموجب الدستور قبل أن يصبح لزاماً على الرئيس أن يعلن أنّ المالكي قد فشل، ولذلك اضطرّ المالكي إلى تقديم حقيبة وزارية غير مكتملة، إذ أجلّ بعض الوزارات وبخاصّة الأمنيّة منها إلى ما بعد المدّة الدستورية، كي يختار بقناعة ودون ضغوط دستوريّة. ولذلك أيضاً عين بعض الوزراء بصفتهم وزراء (بالنيابة)، وحتى السيد المالكي شخصياً أصبح وزيراً للوزارات الأمنيّة بالوكالة بوصفه القائد العام للقوات المسلحة، ريثما يحسن اختيار وزراء كفوئين لهذه الحقائق، وبقي المالكي مسيطراً على الوزارات الثلاث حتى وقت كتابة هذه الورقة.

من المؤكّد أنّ المالكي وتحت طائلة الاضطرار قبل بتسويّة أربيل مع علاوي وهو يعلم أنّ هناك ما لا يمكن تنفيذه من وعود، كما يعلم أنّ حكومة الشراكة التي سيكلّف بتشكيلها ستكون ضعيفة، وفي ذات الوقت فهو كان قد أعطى وعوداً لأطراف عديدة بغية الحصول منها على تنازل عن مواقفها المتشددة تجاه توليه ولايّة ثانية. ولعل موقف التيار الصدري الذي سنأتي عليه لم يكن على

عادته يوماً ما ، ذلك الموقف الموفق الذي يحسب حساب تبعات مواقفه ، ويستفيد من تجربته السياسية الجديدة عليه كلية. إنَّ تشدد الموقف الصدري تجاه المالكي يعود إلى موقف الأخير الراض لنفوذ مسلح في الشارع للتيار فشنَّ ما سمِّي بصولة الفرسان التي أجبرت الصديريين وجناحهم المسلح جيش المهدي على الكفِّ عن تمردهم على القانون، وإعادة النظر في إستراتيجيتهم العسكرية، بحيث تكون موجَّهة بشكل أكثر تسيقا وتركيزا على مقاومة الاحتلال، لا على مشاكسة الحكومة وأجهزتها. وبالفعل فالمتتبع للأحداث يرى أنَّ مقاومة الجناح المسلَّح للتيار الصدري كانت قد تصاعدت وأصبحت أكثر فاعليَّة وقيمةً نوعيَّة وتأييدا شعبيا بعد التخلِّي عن سياسة فرض النفوذ على الشارع بموازاة الأجهزة الأمنية، وأنَّ الهجمات المنسَّقة ضدَّ الأمريكان بدت أكثر تأثيراً من سنوات ما قبل الصولة التي اتسمت بالفوضويَّة وتسهيل خلط الحابل بالنابل على القوات الأمريكيَّة على الساحة العراقية.

ولم يقف التيار الصدري عند هذا الحدِّ، فبعد الانسحاب الأمريكي تصاعدت حدَّة الأزمة السياسيَّة بين الائتلافين: القانون والعراقية، وانتهت إلى التهديد بسحب

الثقة من المالكي، وانضمّ طرف مسعود البرزاني إلى أطراف الأزمة بعد قمة بغداد العربية، وانفضاح سرقات النفط وتهريبه لصالحه الشخصي والحزبي، لتصل حالة التوتر بين المركز والإقليم إلى أقصى مستوياتها.

وهنا تجلّى التقارب الكبير بين البرزاني وعلاوي ليعقدوا اجتماعاً في نهاية شهر نيسان أبريل ٢٠١٢ م بحضور السيد مقتدى الصدر بالإضافة إلى أسامة النجيفي، ليصدر عن الاجتماع ما يشبه الاتفاقية الثانية من أربيل، وضعت مهلة للمالكي بتنفيذ بنود الاتفاقية الأولى أو مواجهة سحب الثقة منه. وهي خطوة أخرى لم تكن محسوبة، حشر فيها زعيم التيار، نفسه وتياره والتحالف الوطني في وضع لا يُحسد عليه، دون وضوح الأسباب الحقيقية والمنطقية التي دفعته لمثل هذا الخيار، ليعقبه بعد عدة أيام اجتماع في مدينة النجف بتاريخ ١٩ أيار بعد انتهاء المهلة، ولم يتمخض الكثير عن هذا الاتفاق سوى مهلة ثانية. وأعقبته ضغوط من المرجعيات الدينية والأحزاب في التحالف الوطني على الصدر لتغليب المصالح العامة والحفاظ على وحدة الصف الشيعي.

إنّ اتفاقية أربيل كان من ثمارها أن وضعت حدًا لشلل

سياسي غير مسبوق، ولكتها أيضا أنتجت حكومة هزيلة وغير متجانسة، ولم تحظ برضا رئيسها الذي قال عنها في خطاب إعلانها: أنها دون مستوى الطموح. في وقت حققت من خلالها العراقية قسطا مما تريده بينما بدا علاوي منتظرا تنفيذ البند الخاص بتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية على أمل أن يكون حكومة موازية لحكومة المالكي، وذات قرارات تنفيذية. بيد أن الإشكال تبدى منذ اللحظة التالية لتشكيل حكومة المالكي، حيث الاصطدام بالدستور الذي لم يرد فيه ذكر لمجلس سياسات له سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية، كما منصوص في مسودة مجلس السياسات.

خسارة علاوي ونجاح البرنامج

منذ البداية، كان علاوي العضو الأكثر تهميشاً في التحالف الحاكم، وكان المالكي ينظر إلى العراقية نفسها بعين الريبة. كان علاوي قد خسر الصراع على السلطة مع المالكي، وبات عرضة لأن يصبح شخصاً غير هام حتى داخل ائتلاف العراقية. بل إن الكثير داخل الكتلة العراقية ينظرون إلى زعيمهم بوصفه عائقاً، على الرغم من أنهم حافظوا معظم الوقت على مظهر عام زائف موحد.

كانت جائزة الترضية التي أعطيت إلى علاوي، والمتمثلة برئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا عقيدة أساساً. إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق واضح في أربيل حول صلاحيات المجلس ودوره. أصرّ علاوي والعراقية على أنّ المجلس لديه سلطة اتخاذ قرارات ملزمة.

أمّا المالكي، الذي كان يميل إلى أن مطلب علاوي يتقاطع ونصّ الدستور، فقد كان المالكي متمسكاً بالشرعية بشأن هذه المسألة، مجادلاً بأن المجلس يمكن أن يكون مجرد هيئة استشارية ما لم يتم سنّ تعديل دستوري.

ونتيجة لذلك، لم يتمّ أبداً إقرار تشريع لتشكيل المجلس، وأعلن علاوي أخيراً أنه لم يعد مهتماً بالمنصب، وسحب ترشيحه في بداية آذار/مارس لسنة ٢٠١٢م. وفي حين أنّ الانسحاب لم يكن يعني أن علاوي قد خرج من المشهد السياسي، فقد أكدّ أنه أصبح لابعاً من الدرجة الثانية.

وقد انعكس تقلص نفوذ العراقيّة وعلاوي أيضاً في رفض المالكي قبول أي من مرشحي العراقيّة لمنصب وزير الدفاع. ولا يزال المالكي وزير الدفاع في حكومته، ولم تتمكّن العراقيّة حتى الآن من تسمية وزير جديد. كما أنّ المالكي استمرّ في السيطرة على وزارة الداخلية، والتي كانت حُصّصت من الناحية النظرية للتحالف الوطني، وكانت تتطلب الحصول على موافقة شركائه في التحالف الوطني العراقي. ومما يؤكّد خطورة مشروع علاوي في هذه المرحلة هو أنّه رفض كلّ الشخصيات لأستلام منصب وزارة الدفاع إلا الرجالات البعثيين المقربين آنذاك من صدام حسين. فقد ألحّ المالكي على تقديم شخصيات مقبولة ومستقلة لمنصب وزارة الدفاع لكنّ العراقيّة لم تقدّم مرشّحا مقبولا ومستقلا إلا نادرا، وحين يوافق المالكي يتمّ سحب ترشيح تلك الشخصية في لعبة مملّة، دفعت المالكي

في النهاية إلى اليأس من أن يكون هناك مرشّح من قبل العراقيّة وفق المعايير والمقاسات التي اتفقت عليها الكتل فيما يخصّ وزير الدفاع والداخلية، فاضطر إلى تعيين سعدون الدليمي وزيراً للدفاع وكالةً، وهو من العراقيّة، لكثته شخصيّة مقبولة ومعتدلة. وهو ما لم يقبل به قادة القائمة العراقيّة الذين كانوا يختارون لهذا المنصب قادة كبار من العسكريين الذين عملوا في الدائرة القريبة من رأس النظام البائد.

وعلى أيّة حال فخسارة علاوي التي اتسمت بشيء من الإذلال الشخصي الذي شعر به، لا سيّما بعد أن حوّل الصراع في كلّ تصريحاته إلى خصومة شخصيّة مع المالكي. برغم هذه الخسارة إلا أنّ القائمة ذاتها التي يتزعمها حققت عبر اتفريقيّة أربيل وما أعقبها نجاحات يمكن القول: إنها كافية للحكم على أنها نجحت في تنفيذ القسط الأكبر من برنامجها الذي وعدت به ناخبها. ويمكن التحديد والتعرف على نسبة ما أنجزته العراقيّة من مشروعاتها عبر التالي:

أولاً: ضغط المالكي على هيئة المساءلة والعدالة:

ضغط السيد المالكي على هيئة المساءلة والعدالة منذ

الانتخابات من أجل التوصل إلى ترضيئة مع العراقية، بعد أن أعلنت هذه الهيئة عن شمول أكثر من خمسمائة مرشح مشمول بقانونها، وقد تأزمت العلاقة كثيرا بين السيد المالكي والشهيد السعيد علي فيصل اللامي بسبب مواقفه الصلبة في التطبيق. وحانت الفرصة أمام السيد المالكي بعد استشهاد السيد اللامي حيث عين أحد وزراء دولة القانون، وهو الوزير محمد شياح وزير حقوق الإنسان بمنصب رئيس الهيئة وكالة، ورافق ذلك صدور أمر من المالكي بإيقاف العمل بقانون المساءلة والعدالة.

ثانيا: المحكمة الجنائية المختصة:

نجحت العراقية في مطلبها هذا حيث أصدر مجلس القضاء الأعلى أمراً بإلغاء عمل هذه المحكمة، وإحالة ما تبقى من المتهمين إلى القضاء العراقي، وهذا يعد انتصارا لمشروع العراقية.

ثالثا: المصالحة الوطنية:

نجحت العراقية في شرطها هذا والذي يعد أكبر تتويج لمشروعها بعد تجميد هيئة المساءلة والعدالة، حيث فتحت

المصالحة الوطنيّة الأبواب مشرعة أمام البعثيين للعودة من جديد، وخصصت الحكومة وزارة خاصّة لمشروع المصالحة، وكان على رأسها عامر الخزاعي، وهو من شخصيات دولة القانون، وقد حصل على دعم كبير من قبل السيد المالكي حيث إنه في تقارير المائة يوم التي قدمها الوزراء لرئيس الوزراء، ونقلتها الفضائيّة العراقيّة، أتى المالكي كثيرا على جهود وزير المصالحة الوطنيّة، وأبدى استعداده لمزيد من الدعم^(١)، ما أعطى للوزير دعما معنويا جعله يتجاوز المصالحة مع البعثيين ليعلن انه سيفتح باب المصالحة كذلك مع العناصر المسلحة ممن انخرط في تنظيمات القاعدة.

وفي تصريح نادر لكبير مستشاري رئيس الجمهوريّة فخري كريم رئيس مؤسسة المدى الإعلامية، ورئيس تحرير جريدة المدى، انتقد فيه المالكي من على قناة الحرية عراق يوم الثلاثاء ١٢/٧/٢٠١١م قائلاً(إنّ المالكي يصف المتظاهرين بأنهم بعثيون في الوقت الذي يعين رئيسا لجهاز المخابرات وهو بدرجة عضو فرقة في حزب البعث)، في

(١) قناة العراقيّة ٢٣/٦/٢٠١١.

إشارة إلى أن المالكي تعاطف كثيرا مع البعثيين وأدخلهم في عمق مؤسسات الدولة^(١).

رابعا: عودة كبار ضباط الجيش السابق:

ربما لازال هذا الملفّ محلّ أخذ وردّ بين القبول وعدم القبول به، فلازال المالكي يماطل في القبول بعودة كبار الضباط وتحديدًا أصحاب الأوسمة والنياشين التي علقها صدام على صدورهم أيام الحرب العراقية الإيرانية، لكّته سمح لبعض كبار الجيش في العودة، والذين يمكن أن يقال: إنهم تحوّلوا إلى أشبه بالموظفين عند القائد العامّ للقوات المسلّحة.

برغم كلّ ذلك فإنّ القائمة العراقية لم تقبل بهذا العدد من عودة كبار ضباط الجيش؛ لأنهم يطمحون بالمزيد، أمّا ضباط الأمن فقد عاد العدد الكبير منهم إلى المؤسسات الأمنيّة والقضائيّة، وإنّ الإحصائيّة الأولىّة تؤكّد أنّ عدد البعثيين في مختلف المستويات والدرجات الحزبيّة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الداخليّة بلغ ٧٧٪ وعدد البعثيين في الأمن الوطني بلغ أيضا بمختلف المستويات ٧٠٪ وعدد

(١) للمزيد يراجع موقع العمارة الالكتروني بتاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠١١ م.

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ١٠١

البعثيين في مختلف المستويات في الجيش بلغ ٧٨٪^(١) أمّا لو ناقشنا أمر البعثيين المتقدّمين في الدرجات فإنّ النسبة ستصل إلى أكثر من الثلثين في كلّ المؤسسات المذكورة، أمّا موضوع نسب البعثيين الذين يشكّ بأنّ لهم ارتباطا إلى الآن بحزب البعث المنحلّ ولهم أجنّادات حسب تخمينات مركز العراق للدراسات، ومن تقديرات نفس الضباط في الوزارات المذكورة قد يصل في كلّ وزارة إلى ما لا يقل عن ١٠٪ من الضباط البارزين تقريبا. وهذا الرقم تأكّد أكثر من خلال تحقيقات وزاره الداخليّة مع الضباط الذين يقومون بدور الاغتيالات في العراق بكواتم الصوت التي حصلت في عام ٢٠١٠ م وعام ٢٠١١ م وقتلت حدود ٧٨٦ ضابطا في الأحياء الشيعيّة.

خامسا: موضوع التوازن:

وهو من أكثر الموضوعات تشددا من قبل السيد المالكي، إذ انه لحدّ هذه اللحظة يرفض إعادة النظر في توزيع المناصب المهمّة في مؤسسات الدولة على أساس عرقي أو

(١) هذه النسب الرقميّة تعتمد على تقدير ضباط يعملون في الأجهزة الأمنيّة داخل الأجهزة الأمنيّة هي مطابقة للأرقام التي أصدرها مركز الكاشف في دراسة عن التوازن السياسي والعسكري في العراق. (alkashif.org) /١٧/٨/ ٢٠٠٩.

طائفي، والبعض يعزو سبب الرفض إلى عدّة احتمالات منها:

١- أن يكون المالكي قد زجّ في هذه المؤسسات أعداداً كبيرة جدّاً من أتباعه ومريديه ومن كوادِر حزب الدعوة، وهناك مؤشّرات أو معلومات شبه دقيقة تقول: إنّ المالكي قبل الانتخابات وقبل تشكيل الحكومة قام بتثبيت أعداد كبيرة من المدراء العامّين الذين كانوا يعملون بالوكالة في مؤسسات الدولة؛ خشية أن لا يحصل على السلطة لولاية ثانية، من أجل السيطرة على مفاصل الحكومة والدولة، ومن أجل كسب أكبر عدد ممكن من هذه الطاقات لصالح حزب الدعوة والعمل معهم لمراحل مقبلة^(١)، وقد اعترض وانتقد كثير من السياسيين هذه الظاهرة في وقتها أثناء حوارات تشكيل الحكومة الأخيرة، ومنها انطلق مشروع ضرورة إعادة التوازن في مؤسسات الدولة، بل أنّ الأمر تعدّى العراقيّة ليصل إلى بعض الكتل الشيعيّة، وفي مقدّماتها المجلس الأعلى حيث تؤكد قيادته لأكثر من مرّة وضمن لقاءاتها المتكررة مع السيد المالكي وقيادات دولة القانون انه لابدّ من إعادة

(١) الشرق الاوسط ١٦/٦/٢٠٠٩ والواشنطن بوست ١٨/٧/٢٠٠٩.

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ١٠٣

التوازن في مؤسسات الحكومة بين المكونات الشيعيّة على أقلّ تقدير^(١).

٢ - أن يكون السيد المالكي يعلم أنّ هناك هيمنة شيعيّة على مؤسسات الدولة وهو لا يريد القبول بهذا الشرط خشيةً أن يفقد الشيعة عدداً من هذه المناصب، وهي رغم مغموريتها لكثرتها تعد مفاصل أساسيّة في نجاح الحكومة. أو انه ينظر إلى هذا الموضوع بأنه ليس مهماً قياساً إلى أولويات أخرى أكثر أهميّة في جدول حواراته مع العراقية، وأنه إذا وافقت العراقيّة على حلّ المشاكل الرئيسيّة بينهما يمكن العودة إلى هذه الإجراءات.

سادسا: إعادة النظر بموضوع دمج الميليشيات:

وهذا الموضوع هو أيضا محلّ اختلاف بين العراقيّة ودولة القانون. فالعراقيّة تريد إخراج أكبر عدد ممكن ممن شملوا بالدمج إلى وظائف مدنيّة وإفراغ المؤسسة العسكريّة منهم؛ لأنهم في نظر العراقيّة غير مهنيين وغير

(١) وهذا ما تؤكد عليه كلّ الخطابات والتصريحات الصادرة عن المسؤولين في المجلس الأعلى جريدة العدالة ٢/٧/٢٠١٠ وموقع الفرات نيوز ١٨/٨/٢٠١٠ وموقع برائنا ١١/١٢/٢٠١٠.

كفؤين، ولا يمتلكون ثقافة عسكرية من جهة، ومن جهة ثانية يمثلون واجهات مليشياوية لجهات سياسية، يستخدمونهم لتصفية حساباتهم السياسية مع خصومهم، وأنهم يقومون بتهديد البعثيين في المؤسسات الأمنية.

بينما هناك مشكلة بين السيد المالكي والمجلس الأعلى لأن الأخير يرى أن هناك تهميشاً أو طرداً أو إبعاداً لبعض القيادات العسكرية في وزارة الداخلية التابعين للمجلس الأعلى أو بدر، أو أُبعدوا عن مصدر القرار الأمني، وتم تقريب آخرين مقرّبين من المالكي، أو بعثيين مطيعين للمالكي.

النتيجة أنّ السجال مازال محتدماً بهذه القضية والعراقية لم تتجح لحدّ الآن في هذا الشرط في مفاوضاتها رغم أنها نجحت في ضمّ أعداد كبيرة مما يسمّى (بأبناء العراق) ومجاميع الصحوات التي قاتلت القاعدة مع القوات الأمريكية، وكانت مدعومة أمريكياً وتتقاضى رواتب من الجانب الأمريكي، فقد تم ضمّهم فيما بعد إلى قوات الشرطة، وهم غالبيتهم من أبناء السنتّة، وبعضهم من الأجهزة الأمنية الصدامية. وقد اختلفت الإحصاءات في أعداد هؤلاء وآخر إحصائية حصل عليها مركز العراق للدراسات من مصادر وزارة الداخلية أنّ عددهم بلغ (٤.٧٨٠) عنصراً.

سابعاً: المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية:

ويعدّ من أكثر الموضوعات سخونة بالنسبة للعراقية؛ لأنه يمثل الواجهة السياسيّة التي يمكن أن تدخل من خلالها القائمة العراقيّة للسيطرة أو المشاركة في صنع القرار السياسي في العراق، وهو انجاز لو تحقق لها فانه يعني انتصارا كبيرا للقائمة، بل ربّما سيحقق سائر المطالب الأخرى، لهذا لا تقبل القائمة العراقيّة في حواراتها مع دولة القانون أو عبر الوساطات التي تجريها بعض الشخصيات السياسيّة بحديث غيره، لأنّه مقدّم على غيره وعليه تتوقّف كلّ الحوارات الأخرى. في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١١م رفضت القائمة العراقيّة الحديث عن التواجد الأمريكي في العراق، أو موضوع الترشيح الوزاري قبل أن تنتهي من اتفاقات أربيل، وما لم يتحقق منها، وبالتأكيد فإنّ المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجيّة يتقدم كلّ مطالب أربيل الأخرى. وقد ذكرنا سابقا في طيات البحث ماذا تريد العراقيّة من هذا المجلس، وأي أغراض تروم تحقيقها من خلاله.

ثمّ صدرت تصريحات وأخبار من مصادر عدة من أن العراقيّة مع تمديد البقاء للقوات الأمريكية، لأنّ المالك

يريد توسيع النفوذ الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي^(١) في محاولة لربط ملفّ الانسحاب بتنفيذ البند الخاصّ بمجلس السياسات، والقول: إنّ الأبواب مفتوحة على أزمة سياسيّة لا تُعرف مدياتها، وهو ما يستدعي التريث في سحب القوَّات الأمريكيّة، وبالفعل وقبل أسابيع قليلة من الانسحاب الأمريكي أوصلت العراقيّة تصريحاتها الاستفزازيّة إلى الذروة، ثمّ بمجرد بدء انسحاب الجزء الأخير من القوَّات الأمريكيّة انتهجت القائمة العراقيّة سياسة افتعال الأزمات، والتي لا زالت تبعث بدخانها على الأجواء السياسيّة حتى هذه اللحظة، ساعدها على ذلك ملفّ طارق الهاشمي، وانكشاف دوره في استخدام حماياته كميليشيا تورّطت بعدد كبير من الجرائم، ففرّ الهاشمي إلى كردستان، ومنها إلى الدول العربيّة ثمّ تركيا. وتصاعدت حدّة الأزمة السياسيّة وتشابكت ملفاتها، وأخذت تتعمّد وتذر بنتائج غير محمودة. ومن بين نتائجها الأوّليّة طفو الخلافات بين الأحزاب الشيعيّة لا سيّما حزبي المالكي والصدر، وإن أجبرت في بعض فصولها

(١) حيدر الملا بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١١، موقع طارق الهاشمي.

على تقارب إعلامي على الأقلّ بين الدعوة والمجلس الأعلى، وكان المبادر في ذلك السيد المالكي الذي شعر أنه قد يبدأ بفقدان حلفائه ويتحول شبح سحب الثقة إلى حقيقة واقعة، وعلى ذكر هذه العلاقة بين الحزبين الأعرق شيوعياً في العمل السياسي المعارض للنظام تجدر الإشارة إلى أنّه وفيما يتعلّق بعودة كبار القادة الأميين والعسكريين وبعض البعثيين إلى مؤسسات الدولة تبادل الحزبان الاتهامات. فكلّاً منهما اتهم الآخر بأنّه له اليد الطولى في مساعدة العراقيّة على الاستجابة إلى مطالبهم، فحزب الدعوة ينظر إلى المجلس الأعلى على أنه له الفضل في عودة البعثيين بسبب التحالف مع العراقيّة ضدّ دولة القانون، ممّا جعل الأخيرة تضطرّ للتنازل لصالح العراقيّة في بعض مطالبها، وأنّ الخطاب العاطفي من المجلس تجاه العراقيّة جعل الأخيرة تصرّ على الاستجابة لتلك المطالب.

أمّا المجلس الأعلى فإنه ينظر خلاف ذلك، ويرى أنّ السيد المالكي بسبب رغبته الجامحة نحو السلطة فرط بأهمّ الثوابت التي قاتلوا من أجلها كإسلاميين شيعة، وهي عدم عودة البعث إلى السلطة، وأنّ عشرات الآلاف من كبار البعثيين في السلطة عادوا في فترة ولايّة المالكي،

والأكثر من ذلك يرى المجلس الأعلى أنه رغم علاقته الطيبة مع العراقية إلا انه لم يوقع أي قيادي في المجلس على عودة البعث إلى المسرح السياسي كما فعل المالكي عندما وقّع على عودة صالح المطلك، وضاfer العاني ورأسم العوادي وغيرهم، وهم مشمولون بالمادّة السابعة من الدستور^(١).

(١) سيناريوهات ما بعد تشكيل الحكومة، هدسون مايكل، بيروت سنة ٢٠١١م، ص ٢٣.

المصالحة.. إلغاء قانون وتفعيل مشروع

كثيرا ما أعتبر مشروع المصالحة الوطنية وفقا لتفسير غاياته وأهدافه النهائية إحدى الأساليب الرامية إلى إدخال كبار البعثيين إلى قلب الدولة وبتنسيق حكومي أمريكي واضح وصل إلي درجه أنّ جوزيف بايدن بنفسه أشرف على صياغة المشروع وتطبيقه، بعد أن نجحت الحكومة العراقية واستطاعت أن تتجز مشروع التشكيل في ظروف تعدّ أعقد ظروف من نوعها في الوقت الراهن، تحوّلت الحوارات إلى إعادة مجرمي البعث تحت مشروع المصالحة الوطنية الذي يعدّ بحق نافذة لعودة كبار البعثيين تحت شعار (عفا الله عمّا سلف) الذي أطلقه نوري المالكي بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١١م، بل نجد أنّ وزير المصالحة الوطنية عامر الخزاعي قبل أن يتم حلّ هذه الوزارة يتحرك بثقة عالية واطمئنان عال، وكأنه ينقذ أجدة خلفها مواقف سياسية تجعله يتحرك باطمئنان ليتجاوز موضوع البعثيين ليصل إلى الجامع الإرهابية التي تعمل مع تنظيمات القاعدة، وقد صرح في أكثر من مرة: إنّ أحداث وتداعيات

أحداث ما بعد عام ٢٠٠٣م تسمح بانخراط عناصر تنظيمات القاعدة في مشروع المصالحة، ولكن باستثناء من يسميهم (ملطخة أيديهم بدماء الأبرياء) لكن المشكلة في أن هذه الجملة الأخيرة تبدو أنها تأتي لغرض ذر الرماد في العيون، ذلك أنّ السؤال يبقى عصياً على تلمّس إجابة منطقيّة في كيف يمكن لنا أن نميّز من تطلّخت أيديه بدماء العراقيين من غيره؟ وطالما راح ضحيّة تنظيمات البعث والقاعدة والمجاميع الإرهابيّة الآلاف من دون أن يعرف أحد الجناة الحقيقيين، ولا يعلم الجناة الحقيقيين إلا الله والحكومة التي تريد أن تغلق هذا الملفّ نهائياً! لذلك ليس من مصلحتها أن تتهم من انخرط بالمصالحة الوطنيّة من عناصر هذه الجماعات بأنّه متورط بدماء العراقيين حتى تكون صادقة في وعودها للأمريكان ولأفراد هذه الجماعات، علماً أنّ وزير المصالحة أكّد أكثر من مرّة أنّ الحقّ العام قد أسقط عن هؤلاء وبقي الحقّ الشخصي، وبما أن ذوي المغدورين لا يعلمون هويّة الجناة فتسجل القضية ضدّ مجهول وتنتهي المشكلة.

ومن الجدير بالذكر أنّ المشمولين بقانون المساءلة والعدالة أغلبهم من كبار ضباط المخابرات أو الأجهزة

القمعيّة، وبما أنّ قانون المساءلة والعدالة معطلّ فيحقّ لهم ضمن صفقة الاتفاقيّة العودة إلى مناصبهم أو مناصب مماثلة ليمارسوا عملهم بثقة عالية، وأنّ ٨٧٪ منهم من المكوّن السني، وليس من الشيعة.

إنّ المضيّ في تنفيذ مشروع المصالحة الوطنيّة ستكون له نتائج وخيمة على المشروع السياسي بصورة عامّة، والمشروع الشيعيّ بصورة خاصّة لعدّة أسباب منها:

- ١- انه يمثل ذراع وآليّة المشروع الأمريكي في العراق.
- ٢- إنّ عودة هؤلاء ستكون إلى مناصب حساسة في الدولة، وهو جزء من الاتفاق بوصف بعضهم ضباطاً، ويمتلكون خبرة تزعم الحكومة أنّها تحتاجهم في مناصب أمنية.

ونتيجة ذلك سيتمّ إبعاد المجاهدين الذين أصبحوا يتسمّون مناصب أمنية من خلال الدمج، وتحت ذرائع شتى منها عدم الكفاءة، أو كون شهاداتهم مزوّرة، أو أن ولائهم للأحزاب أو غير مستقلّين أو ما شابه ذلك.

ستكون تصفيّة الحسابات السياسيّة في أوجها من قبل هؤلاء العائدين؛ لأنهم يشعرون أنّ عودتهم ليس بفضل من أحد، بل أنّ الأمن العراقي متوقّف على وجودهم، أو أنّهم

فرضوا وجودهم على الواقع العراقي السياسي والحكومي، وأنّ هناك دولةً عظمت ترعاها وتدعمهم متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية. وهناك دول عربيّة تتبناهم ويمكن أن يعملوا على تصفيّة خصومهم الشيعة بهدوء كما حصل في قضية توزيع سيارات (التابوت) وهي سيارات نوع (sunny) ورّعت على عدد من الضباط، ولكنّ الضباط البعثيين أخذوا أرقامها وأعطوها إلى الجماعات المسلّحة فقاموا بتصفيّتهم واحداً واحداً فسمّيت هذه السيارات بالتابوت، وقتل بسبب ذلك أكثر من ٢٣٨ ضابطاً شيعياً.

انشقاقات القائمة العراقية

سبق لنا الحديث عن القائمة العراقية كمشروع مدعوم إقليمياً لتمثيل العرب السُّنة، وأنّ الشارع السُّني شهد انقلاباً فعلياً في توجّهاته، بحيث أزاح الأحزاب الدينية، وأعطى أصواته للأحزاب العلمانيّة المنضويّة تحت القائمة العراقية. وسبق كذلك بسط القول في المبررات والأسباب التي أوجبت استبدال الأحزاب العلمانيّة بالدينية، وفقاً لمقتضيات مشروع سياسي برعاية أمريكية وعربيّة وتركيبية لإعادة البعث ومحاصرة الشيعة وتقوية الصوت المعادي لإيران في العراق بحجّة تقليص النفوذ الإيراني.

وقد بيّنا أنّ القائمة العراقيّة التي وضعت أياد علاوي زعيماً لها، وتمّ تطعيمها ببعض الشخصيات الشيعيّة كانت متجانسة من جهة خلفيات وأهداف أحزابها والشخصيات القياديّة المؤثّرة فيها، حيث جمعتهم انتماءاتهم البعثيّة وتوجّهاتهم القوميّة ومعاداتهم للأحزاب الإسلاميّة الشيعيّة.

لكنّ هذا الجمع الذي تمّ حشده لتلك الغايات لم يكن متجانساً تماماً، وقد كان واضحاً من الوهلة الأولى أنّه لن

يتحمّل الكثير من الاهتزازات السياسيّة بفعل تطوّرات الساحة العراقيّة ومتغيّراتها. والحقيقة أنّ جلّ المراقبين كانوا يفترضون لائتلاف العراقيّة أنّه سيتفكك سريعا بعد الانتخابات^(١). ذلك أنّه ليس هناك من قواسم مشتركة بين كتله سوى رغبة تمثيل السُنّة والاتفاق على نقاط من بينها عودة البعثيين وكذلك الاشتراك في جهات التمويل التي يُفترض أنّها دفعت بعضا من القوى للائتلاف ضمنها كشرط من شروط دعمها المالي والإعلامي والسياسي. بيد أنّ القائمة حافظت على وحدتها ولم تتفكك بالسرعة التي كان يتوقّعها المراقبون والمحللون، وكان أهمّ عامل لصمود القائمة هو بقاء أمل أنّ تتمكّن من تشكيل الحكومة عبر التمكنّ من جمع أغلبيّة برلمانيّة لذلك مستغلّة الخلافات داخل البيت الشيعي.

ومع الخطوة غير المحسوبة سياسيا للسيد مقتدى الصدر بعد حضور اجتماع أربيل واكتساب قضية سحب الثقة من المالكي زحما واقعيا حقيقيا عادت العراقيّة لتمتلك فرصة إضافية في التماسك بعد أن كادت تفقد

(١) صحيفة الوشنطن بوست، بتاريخ ١/٢/٢٠١٠م.

ثلاثين عضوا من أعضائها قبل الاجتماع الخماسي في أربيل وما أعقبه من اجتماع في بيت السيد الصدر في النجف، وسنعود للحديث حول هذه النقطة فيما بعد.

وعلى أيّة حال فقد وجدنا أنه ما أن تبيّنت تلك الأحزاب والكتل وقياداتها من أنّ القائمة لم يعد باستطاعتها تشكيل الحكومة حتى راح كلّ منها يبحث عن مصالحه الخاصّة ويقدر استحقاقه الانتخابي لضمان مناصب حكوميّة رفيعة.

لقد شجّعت خسارة العراقيّة لفرصة تشكيل حكومة بقيادة علاوي والتي لأجلها كان العديد من قادتها كأسماء النجيفي والعيساوي والمطالك وغيرهم مستعدّين للتنازل عن بعض استحقاقاتهم الانتخابيّة مقابل ضمان أن تسير الحكومة التنفيذية بقيادة زعيم القائمة بالاتجاه الذي يحقق كامل بنود المشروع السياسي لها، نوّكّد أنه قد شجّعت تلك الخسارة على بدء الانشقاقات في مواقف قادتها وأعضائها، وبعد أن اتضحت حقيقة ما يسمّى (المشروع الوطني) الوهمي للقائمة العراقيّة الذي انكشف عن كونه ليس إلا مشروعا طائفياً - بعثيا حتى بدأت الانشقاقات الفعلية والانسحابات من صفوفها، ثمّ ازدادت

على وقع تباين المصالح الشخصية والفئوية داخل القائمة. سنلقي الضوء هنا على هذه الانشاقات، وتلمس بعض الجوانب من أسبابها ومستقبل القائمة العراقية، وفرص بقائها موحدة ولو شكليا لخوض الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، ومنها مجالس المحافظات نهاية ٢٠١٢م والانتخابات البرلمانية المقبلة عام ٢٠١٤م.

إنّ أول انشقاق حقيقي شهدته القائمة العراقية كان في ٧ آذار\ ٢٠١١م عبر بيان تلاه النائب البرلماني ووزير الدولة لشؤون العشائر عضو حركة الوفاق جمال البطيخ، وأعلن فيه تشكيل كتلة جديدة تحت عنوان «العراقية البيضاء»، وضمت هذه الكتلة ثمانية أعضاء^(١) يتزعمها حسن العلوي ويرأسها في مجلس النواب جمال البطيخ. وبحسب بيان البطيخ الذي أعلن في الدائرة الإعلامية لمجلس النواب تشكيل العراقية البيضاء، فإن سبب الانسحاب هو «أنّ القائمين على ائتلاف العراقية لم يوفقوا في إدارة العمل السياسي»^(٢).

(١) الأعضاء الثمانية هم حسن العلوي وجمال البطيخ وعالية نصيف وقتيبة الجبوري وكاظم الشمري وعزيز المياحي واحمد العريبي وغضنفر البطيخ (مركز العراق للدراسات).

(٢) وكالة أصوات العراق، بتاريخ ٧/٣/٢٠١١.

غير أن الناطقة الرسميّة باسم البيضاء النائبة عاليّة نصيف المعروفة بصراحتها أعطت أسباباً أكثر وضوحاً في تصريحات عديدة لوسائل الإعلام، ومن أبرز تصريحاتها تلك التي وصفت فيها القائمة العراقيّة بالطائفية وأكدت أنّ «تمويلها - أي العراقيّة - إقليميّ وتُدار من قبل تجار في إحدى الدول المجاورة للعراق. وإنّ انسحاب بعض أعضائها جاء بسبب أنّها أصبحت ذات طابع طائفيّ، وتدار من قبل رجال ظلّ في القائمة، وليس عن طريق التفاهمات والاتفاقات المشتركة بين الأحزاب المنضوية فيها» مضيفة: «أنّ العراقيّة مؤلّت مشروعها من دول خارجيّة، والتي بدأت تمليّ عليها تنفيذ بعض البرامج، مثل دعوات الانفصال التي تمت بدفع إقليمي واضح»^(١).

بل قالت عاليّة نصيف وبفعل إطلاعها على تفاصيل الحملة الانتخابيّة للقائمة التي كانت عضواً فيها: إنّ المجرم فراس الجبوري صاحب مجزرة عرس الدجيل كان أحد أهمّ قيادات الحملة الانتخابيّة للقائمة، وكان - على حدّ

(١) تصريح نصيف لقناة العراقيّة، بتاريخ ٢٣ آب ٢٠١١ م.

وصفها - يرش الدولارات رؤسًا بشكل لفت انتباهها^(١).

راحت الكتلة البيضاء تنتقد العراقيّة وزعيمها أياد علاوي، وحاولت كذلك جمع توقيعات في البرلمان لاستجواب وزير المالية الدكتور رافع العيساوي^(٢)، وهو عضو قيادي في قائمة العراقيّة شغل منصب كبير مفاوضيها في فترة ما بعد الانتخابات. لكنّها فتحت الباب ذات مرّة لعودتها إلى العراقيّة بشرط أن يبعد أياد علاوي بوصفه زعيم القائمة العراقيّة الأحزاب الإسلاميّة ذات الإطار الطائفي مقابل العودة إلى العراقيّة.

بعد انسحاب الأعضاء الثمانيّة حاول علاوي أن يضمّ تحالف الوسط، لكنه أخفق حينها في ضمّهم فتحركت العراقيّة البيضاء من جانبها لإقناع الوسط والتغيير الكرديّة وبعض النواب بتشكيل كتلة معارضة برلمانية، وكانت عاليّة نصيف وبعض أعضاء كتلتها قد صرّحوا أكثر من مرّة بقرب تشكيل كتلة معارضة كهذه

(١) في لقاء لمصادر مركز العراق للدراسات مع النائب عن العراقيّة السيدة عاليّة نصيف، ذكرت بالتفصيل ماذا كان يعمل المجرم القيادي في حركة الوفاق فراس الجبوري والذي كان أحد المسؤولين عن الحملة الانتخابيّة في القائمة العراقيّة.

(٢) صحيفة الصباح الرسميّة بتاريخ ٢٢/٣/٢٠١١ م.

وخاصّة من الكتل الصغيرة التي لا تستطيع تنفيذ برامجها بسبب هيمنة الكتل الكبيرة^(١). ولأشهر سعت العراقيّة البيضاء إلى توسيع عدد أعضائها وضمت أعضاء من العراقيّة أو من المستقلّين أو حتى من التحالف الوطني. وبالفعل فقد نجحت في آب ٢٠١١ بجذب خمسة أعضاء جدد من العراقيّة، وهو الانشقاق الثاني الذي شهدته العراقيّة وهؤلاء الأعضاء كانوا كلّ من محمد الدعيمي وزهير الأعرجي وأمنة السعدي ورضوان الكليدار.

ولكّتها بدلاً من المحافظة على كيائها الوليد شهدت خلافات داخلية بين أعضائها على قلّتهم أدّت إلى انشطارها إلى كتلتين: العراقيّة البيضاء، والعراقيّة الحرّة! التي أعلن عن تشكيلها في التاسع من نيسان ٢٠١٢م وضمت خمسة أعضاء^(٢). وقد سبق ذلك أن تعرّضت البيضاء إلى انسحاب زعيمها حسن العلوي فدبّت الخلافات العلنية بين أعضائها على من يشغل مكانه زعيماً للكتلة. إن قتيبة الجبوري

(١) وكالات، بتاريخ ١١ نيسان ٢٠١١.

(٢) الأعضاء الخمسة هم قتيبة الجبوري ومحمد الدعيمي وعاليّة نصيف وأمنة سعدي وزهير الاعرجي. كما أعلن عن ذلك في مبنى البرلمان في مؤتمر صحفي عقده النائب قتيبة الجبوري.

نفسه صرح لوسائل الإعلام قبل ذلك من أنّ أعضاء العراقية البيضاء هم من مؤسسي المشروع الوطني في القائمة العراقية الذي تبنيه قبل الانتخابات البرلمانية في آذار/ مارس من العام الماضي على حدّ قوله. وهو ما يعكس حقيقة أنّ مشروع القائمة العراقية لم يكن مشروعاً واضحاً بشكل كافٍ لجميع الأعضاء والقوى الذين شكّلوها. وليس هو بذلك المشروع المتمسك ودعاوى ملكيته المتعددة الأطراف يثبت أنّ المشروع في أساسه قائم على وحدة هدف انتخابي أكثر من أيّ شيء آخر. ومن جانب آخر قد تعكس مثل هذه التصريحات أنّ المشروع للقائمة ليس مشروعاً واحداً، وأنّ المشروع الحقيقي قد لا يعرف تفاصيله سوى القادة الكبار (أسامة النجيفي، رافع العيساوي، طارق الهاشمي، أياد علاوي، صالح المطلك). وهو ما شعر به المنشقون الذين اتهموا هذه القيادات باحتكار القرارات وتهميش الآخرين.

والحقيقة يمكننا تقسيم الانشقاقات التي عانت منها القائمة العراقية إلى نوعين: الأول انشقاقات داخلية، والثاني خارجية.

إنّ الانشقاقات الداخلية كانت قد بدأت في وقت مبكر

بعد الانتخابات وأثناء ما أعقبها من أزمة تشكيل الحكومة.
ففي الأوّل من أيلول ٢٠١٠ أعلن رسمياً عن تكتل داخل
العراقيّة سُمي بالتيار الوطني المعتدل ضمّ ٣٠ نائباً بزعامة
طلال الزوبعي. وقد وصف هذا التكتل بأنه يمثل جناح
المعتدلين أو الحمائم في العراقيّة مقابل صقورها المعروفين.
رافق ذلك انسحاب عشرة أعضاء من كتلة عراقيون
وتشكيلهم كتلة جديدة اسمها «قرويون» داخل العراقيّة.
إنّ السبب الرئيس لمثل هذه الانشقاقات داخل العراقيّة هو
شعور العديد من أعضائها ونوابها بأنهم لم يحصلوا على
مناصب بموجب استحقاقهم الانتخابي، وأنّ المفاوضات التي
كانت تجري بين العراقيّة وباقي الكتل لم يكن لهم دور
فيها، وقد ذهب في النهاية أغليّة المناصب في الحكومة
المقررة كحصّة للعراقيّة إلى قادتها كإسماعيل النجيفي
رئيساً للبرلمان، وطارق الهاشمي نائباً لرئيس الجمهوريّة،
وصالح المطلك نائباً لرئيس الوزراء، ورافع العيساوي وزيراً
للماليّة، والكربولي للصناعة^(١)... وهذا ما صرح به

(١) قال عضو كتلة الحّل إحدى مكّونات القائمة العراقيّة كامل الدليمي لوكالة
كرديستان للأخبار (آكانيوز)، إنّ تقاسم المناصب الوزاريّة والسياديّة بين قادة
القائمة العراقيّة جرى بصفقة ماليّة كبيرة.

وبوضوح العضو كاظم الشمري قائلاً: إن الهدف من هذا التكتل الجديد «التيار الوطني المعتدل» هو للحفاظ على الاستحقاق الانتخابي للنواب^(١)، واستمرت الانشقاقات الداخلية كالتي قام بها عبد الرحمن اللويزي وجمعة إبراهيم خضر وأحمد الجبوري داخل القائمة وأخيراً عبد الخضر طاهر.

أما الانشقاقات الخارجية فقد بدأت كما أشرنا مع الكتلة العراقية البيضاء التي غيرت اسمها فيما بعد إلى الكتلة البيضاء، واستمرت الانشقاقات كالتي حصلت في التاسع من كانون الأول ٢٠١١ بانسحاب سلام الزوبعي (والذي تبرأت منه العراقية بعد تهديد أطلقه بفضح أسرار القائمة وحقيقة الأجندة الخارجية التي تتفّدها، ولكنه لم يعلن شيئاً مهماً في مؤتمر أثار موعده شهية الصحفيين أكثر من التأكيد على الدعم الخارجي للقائمة والنفس الطائفي لقادتها والارتباط بجناحي (حزب البعث)، وأعلن أنه انسحب مع مجموعة لكن لم يلبث أغلبهم أن نفوا انسحابهم.. وفي يوم ٢٠١١/٧/٣١ أعلن زهير الأعرجي

(١) السومرية نيوز، ١٥ كانون الأول ٢٠١٠.

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ١٢٣

انسحابه من القائمة، وفتح الشيخ هو الآخر أعلن انسحابه في ١٥/١٢/٢٠١١.. وبتاريخ الأوّل من كانون الثاني ٢٠١٢م انسحب عضو العراقيّة النائب اسكندر وتوت وثلاثة أعضاء آخرين من العراقيّة، يمثلونها في مجلس محافظة بابل، وفي تلك الفترة بدأت حركة الوفاق الوطني بالانهيار بعد انسحاب عشرات الأعضاء المهمّين فيها في كلّ من واسط والنجف وذي قار والبصرة وبابل وتشكيل كتل سُمّي حركة أبناء العراق للتغيير.. وأغلب أعضاء هذه التكتل هم بعثيون سابقون وعاملون في الأجهزة الأمنية، ويمكن قراءة هذه الانقسامات على أنها محاولة من هؤلاء لإعادة السيناريو الذي فشل علاوي في تنفيذه، حيث محدوديّة الاختراق الذي استطاع فعله في المحافظات الجنوبية. ثمّ إنهم أدركوا بوضوح تراجع شعبيّة علاوي، وأن الاستمرار في ركب سفينة مثقوبة سينتهي بهم إلى الغرق على ضفاف الانتخابات المقبلة.

دأبت العراقيّة على وقع هذه الانقسامات والانشقاقات على اتهام دولة القانون بالوقوف وراءها عبر سياسة التهيب والترغيب، بل وحتى الضغوط التي تصل إلى حدّ التعذيب كما صرّحت به الناطقة الرسميّة باسم القائمة ميسون

الدملوجي^(١). في حين برر سلمان الجميلي هذه الانسحابات بتبريرات مختلفة منها أنّ المسحبين ممن قررت القائمة طردهم، وبعضهم أحيل إلى التحقيق، وآخر أراد لفت الانتباه الإعلامي إلى شخصه^(٢). وقد انتهجت القائمة سياسة التقليل من تأثير انسحابات أعضائها على وحدتها وتماسكها، ولئن كان هذا الموقف مفهوماً والمبررات السابقة مفهومة هي الأخرى فإنّ ما ليس مفهوماً هو موقف التيار الصدري من تلك الانسحابات، فقد رأى جواد الشهيلي أنّ الانسحابات من العراقية لا تنفع، وستؤدي إلى تقوية مركز المالكي، وينهي حديثه بالقول: «أثّها لا تفيدنا.. وسيكون قسم من العراقية إذا تشظت مواليا لرئيس الوزراء وهذا ما نخشاه»^(٣).

لم تقف العراقية مكتوفة الأيدي تجاه تبعثر أعضائها، وما بدا أنه انحدار صوب التفكك النهائي، لهذا بادرت إلى إقناع تحالف الوسط فاندمج معها بالفعل في الأوّل من آب ٢٠١١م معوضةً بذلك عشرة مقاعد في البرلمان. إلا أنّ هذه

(١) جريدة الشرق الاوسط ٢٨/٣/٢٠١٢.

(٢) لقاء الجميلي مع موقع نيوز ماتيك، بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١١.

(٣) صحيفة العالم العراقية، عدد ٤/١/٢٠١٢.

الخطوة لم تكن كافية ، فمسألة الاندماج في واقع الأمر تبدو شكلية من الناحية الواقعية ذلك أنّ تحالف الوسط المكوّن من وحدة العراق لجواد البولاني والتوافق لا يختلفان في أجندتهما السياسيّة عن العراقيّة في شيء. وستكون أصواتهما مضمونة في البرلمان تجاه أيّة قضية مهمّة يجري التصويت عليها. لهذا مالت إلى لعبة سياسيّة لا تخلو من الدهاء ، وهي سياسة افتعال الأزمات لإيجاد قاعدة تراض تحفظ كيانها من التفكك.. فقبل أسابيع من الانسحاب الأمريكي الذي حدّرت العراقيّة من عواقبه ، أخذت التصريحات المتشنجة تتصاعد ، وعاد الحديث عن اتفريقيّة أربيل ومجلس السياسات بعد أن أعلن قبل ذلك أياد علاوي التخلّي عنه نهائياً. وفجأة جاء تصريح صالح المطلك الذي اتّهم نوري المالكي بالدكتاتور الأسوأ من صدام. فصار غضب المالكي وقام بمنعه من دخول مجلس الوزراء ، ولم تعتذر العراقيّة عن تصريحات أحد أبرز قياديينها ، بل زادت نبرة الاتهام بالدكتاتورية والاستفراد بالسلطة وساعدها على ذلك اتهامات وانتقادات مماثلة من قبل بعض مكونات التحالف الوطني المهمّة ، هذه الانتقادات لم تنطلق من فراغ ، بل في سلوك المالكي سياسياً ما يدلّ على ذلك ، وبهذه

التصريحات احتدم الجدل السياسي. لتتشب أزمة سياسية راحت تتدحرج ككرة الثلج، وزادها المالكي باختياره توقيتا غير مناسب على ما يبدو لإثارة ملف الهاشمي. قبل ذلك كان من المتوقع حدوث أكبر انشقاق في صفوف العراقية عبر انسحاب حوالي ٣٠ عضوا كان ١٦ منهم جاهزين لإعلان الانسحاب في مؤتمر صحفي، لكن نشوب الأزمة حشرهم في زاوية ضيقة.

يقول العضو في الكتلة البيضاء زهير الأعرجي: إن انسحابات أخرى من القائمة العراقية كادت تعلن لولا اندلاع أزمة اتهام طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة برعاية مجاميع إرهابية، مضيفا «حتى لا يتهم المنسحبون بأنهم تهريبوا من المسؤولية تجاه الأزمة، فأرجأ أكثر من ١٦ عضواً إعلان انسحابهم، حتى أنهم كانوا مهيين لإعلان انسحابهم في مؤتمر صحفي»^(١).

إن ما حدا بالمالكي وهو المعروف بحساسيته من العراقية وقادتها، ربما لمعرفة الرجل بنواياهم وأجنداتهم الحقيقية وأيضا مراعاة لمصالحه السياسية، لفتح قضية

(١) المصدر السابق، ٥/٢/٢٠١٢.

الهاشمي عقب الانسحاب الأمريكي هو هواجسه الأمنيّة والتقارير الاستخباريّة التي رُفِعَت إليه حول محاولات انقلاب عسكري أو القيام بعمليات إرهابيّة واسعة النطاق بعد الانسحاب الأمريكي مباشرة وبمساعدة بعثيين في مختلف المحافظات. فحاول استباق ذلك باحترازاات أمنيّة مشددة، وشنّ حملة اعتقالات واسعة ضدّ البعثيين، وقام بضرب أكثر قادة العراقيّة تورطاً في العمليات الإجراميّة والاغتيالات عبر أفراد حمايته وعبر علاقاته مع قوى إرهابيّة يسهل لها القيام بعملياتها من خلال نفوذه، وهو كما قلنا طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهوريّة. لكن فات نوري المالكي أنّ تلك الخطوة قد تعطي العراقيّة جرعة كانت بأمسّ الحاجة إليها وسط حقيقة أن حلفاءه في التحالف هم الآخرون يبحثون عن أيّة فرصة لحشره في أضيق الزوايا.

لقد مكّنت الأزمة الجديدة المفتعلة من أن تمنع العراقيّة حدوث المزيد من الانشقاقات المهمّة في صفوفها خاصّة الأعضاء والقوى غير الشيعيّة، بعد أن صوّرت قضيّة اعتقال الهاشمي كونها موجهة إلى السُنة العرب فعمدت إلى تصعيد اللهجة الطائفية، وإن كان ذلك قد كلفها انشقاق الأعضاء الشيعة في حركة الوفاق التابعة لعلاوي لكنها

خسارة مقبولة بالنسبة لقادتها الكبار طالما حفظت من خلالها عدم تصدّع الشمل السني العلماني للقائمة. ولهذا تسربت أثناء الأزمة أنباء تناقلتها وسائل الإعلام إلى أنّ الجهات التي ترعى وتموّل القائمة بدأت تفكّر في تغيير زعامتها المتمثلة بأياد علاوي الشيعي الذي فقد العديد من أعضاء حركته في المحافظات الجنوبية والوسطى، الأمر الذي يجعل بقاءه في القائمة غير ذي جدوى كبيرة. لكنّ الخطوة الفعلية التي جاءت لتوطيد تماسك القائمة كانت بعد اجتماع قادتها الذين أقروا تشكيل هيئة سياسية تمثل كلّ الأطراف والكيانات المكوّنة للعراقية لإدارة الكتلة النيابية^(١)، وهي خطوة باتجاه ما تردد في وقت سابق قبل الأزمة من أنّ الجهات الراعية للقائمة العراقية تفكّر بتحويلها إلى حزب سياسي يمثل العرب السنة.

إنّ التطوّرات التي حدثت بعد الأزمة السياسية وتحديدًا منذ بداية شهر أيار فتحت باب التوقع على أنّ العراقية قد عوّضت خسارتها لبعض الأعضاء ليس بجذب أعضاء جدد بل عبر الانقلاب في الخارطة السياسية وتحالفاتها، ومن

(١) الاجتماع جرى يوم ٢٥/٥/٢٠١٢ - وكالة أصوات العراق.

المتوقّع في حال استمرار المواقف على ما هي عليه الآن أن تبقى القائمة العراقيّة متماسكة وقوية، بعد أن وصلت قبل الأزمة وقبل تبدل المواقف السياسيّة والمفاجآت التي حملتها إلى أضعف حالاتها، وبدا المالكي على الجانب الآخر في أفضل حالاته، الأمر الذي شجّعه على التلويح بحكومة أغليبيّة سياسيّة^(١).

إنّ فرصة انهيار حكومة المالكي وسحب الثقة منه أصبحت أقوى من أيّ وقت مضى وخلاف أيّ توقّع مسبق فإنّ الإطاحة بالمالكي يبدو أنها ستكون على يد حلفائه في التحالف الشيعي. والعائق الوحيد الذي يحول دون الإسراع في سحب الثقة هو الاتفاق على البديل لا غير. مع أنّ رحلة البحث عن هذا البديل لن تكون بمشقة البحث عنه بعد الانتخابات السابقة لأسباب منها:

أولاً: طرح العراقيّة المتمثل باختيار أي شخصيّة غير المالكي من التحالف الوطني.

ثانياً: ذات الموقف لدى الأكراد، وموافقتهم على بديل من التحالف كائناً من كان ما دام المقابل هو التخلّص من نوري المالكي.

(١) موقع عراق، ١٠ بتاريخ ١١/٦/٥ م.٢٠١١.

ثالثاً: عدم قدرة ائتلاف دولة القانون على فرض شروط
تحت قبة البرلمان، فمقابل أغلبية من العراقية والأكراد
والتيار وربما الائتلاف الوطني بكامله أو بأغلبيته لن
يكون للقانون قدرة على عرقلة تكليف شخصية جديدة.

لكن المشكلة الأكبر التي ستواجه الشخصية
المكلفه هي ما هو شكل الحكومة الجديدة خلال
السنتين المتبقيتين؟ هل هي حكومة شراكة تراعي
اشترك ائتلاف دولة القانون، أو أغلبية سياسية تقصي دولة
القانون برمتها من الحكومة؟ وعندها يمكن القول في
حال تحقق هذا السيناريو أن الأمور انقلبت رأساً على عقب،
فالعراقية قد تدعو إلى حكومة أغلبية، وسنرى أن دولة
القانون تطالب بالشراكة. ومن جانب آخر نتوقع في حال
جرت الأمور بهذا الشكل أن تشهد دولة القانون تفككا
وانسحابات لبعض أعضائها سعياً وراء مناصب في
الحكومة الجديدة. لحدّ كتابة هذه السطور لا نميل إلى
ترجيح هذا السيناريو.

وإن كانت هناك سيناريوهات بعضها كارثي منها
تفكك التحالف الشيعي وربما يتطوّر الأمر إلى مواجهات
في الشارع بين أكثر من طرف في المناطق الجنوبية

والوسطى في حال إصرار كلّ طرف على موقفه.

وفي مقابل كلّ ذلك ستزداد العراقيّة ومشروعها العربي الأمريكي قوّة، وللأسف فإنّ نقطة التحوّل الكبيرة التي أدت إلى ذلك كانت من صناعة قوى شيعيّة نتيجة تغليب خلافاتها ورغباتها الشخصيّة على المصالح العليا والعامة والتمسك المفرض بقراءتها الخاصّة لمجمل الوضع السياسي.

وهنا لنبتعد عن راهن اللحظة السياسيّة وقضيّة بقاء المالكي في منصبه من عدمه، لنرى ما يمكن استخلاصه من الأزمة التي ألمت بالمشهد السياسي العراقي وتصاعدت منذ انسحاب القوات الأمريكيّة ثمّ التصاعد الأكثر دراماتيكيّة بعد القمّة العربيّة.

لعلّ أوّل ما يمكن الالتفات إليه هو أنّ مشروع القائمة العراقيّة يتمتّع برعاية خارجيّة قويّة، ودعم تحوّل من السرّ إلى العلن. فحتى منتصف ٢٠١١ م وقبل الانسحاب الأمريكي كانت الأطراف الخارجيّة (التركيّة والعربيّة) متحفظة في الإفصاح عن مواقفها الداعمة للقائمة العراقيّة بوصفها قائمة سنية، لكنّ الأمر تغيّر جذرياً وبلغ بتصريحات أوردوغان والتغطية الإعلامية من وسائل الإعلام السعوديّة والقطريّة

والتصريحات لمسؤولين سعوديين وقطريين حدود الوضوح الكامل بأنّ العراقية تمثّل المكوّن السّطي، ولا يمكن القبول والسماح لنوري المالكي الشيعي من تهميش مشاركة القائمة في عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي والاستمرار في إقصائها عن صناعة القرار، وفي الوقت الذي تفتعل فيه العراقية أزمات سياسيّة في البلاد يأتي اتهام أوردوغان للمالكي بإذكاء التوترات الطائفيّة بين الشيعة والسنة والأكراد في العراق من خلال تصرفاته مع شركائه في الائتلاف الحاكم، مضيفاً أنّ أساليبه الأنانيّة تثير قلقاً بالغاً لدى الجماعات الشيعيّة والبرزاني والجماعات العراقية^(١). وهي عبارة رغم بعض توريتها المتعمدة لكنها في مضمونها تردّد لما تقوله القائمة العراقية.

الأمر الآخر هو أنّ العراقيّة والقوى السياسيّة السنيّة تنظر إلى منصب رئاسة الوزراء باعتباره وسيلة لتحقيق مشروع صياغة الدولة وفق الصورة التي تريدها^(٢)، فجعل هدف تغيير المالكي شخصياً بأيّ بديل آخر لا يمكن

(١) رويترز بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٢.

(٢) جريدة الواشنطن بوست ٢٣/٤/٢٠١١.

الفصل الأول: الخارطة السياسيّة السنيّة بعد ٢٠٠٣ م ١٣٣

النظر إليه كونه مجرد خلاف شخصي، وحكما مزاجياً، فمن البديهي أنّ أيّ بديل للمالكي سيكون ملزماً بتغيير سياسات سلفه، وما يلاحظ هنا هو نجاح العراقيّة في إقناع أطراف شيعيّة مؤثرة بحقوق مستلبة منها، وإنّ الاستمرار في سلب هذه الحقوق يعني قيادة البلاد إلى الهاوية.. وعلى فرض أنّ هذه الأطراف الشيعيّة لا زالت تحتفظ بمواقف مبدئيّة بعيداً عن مصالحها السياسيّة والبحث عن نفوذ أوسع في دائرة صناعة القرار في مؤسسات الدولة، وأنها ليست خاضعة لحساسيّة العلاقات الشخصيّة المتوترة مع المالكي، بمعنى بقاء موقفها من عودة البعث وما شابه من ملقّات فهنا تبدو أسباب تغيير مواقفها تجاه العراقيّة وزيادة التقارب معها يأتي بفعل نجاح العراقيّة في سياسة إدارة الحوار وفن الإقناع، ما يعكس خواءً وتبلّداً للعقليّة الشيعيّة المحاوره.

وهنا على وقع تلك الأزمة يعاد طرح السؤال الشاغل حول من هو الطرف أو الجهة القادرة على ضبط إيقاع الأحزاب الشيعيّة؟ خاصّة وأن المرجعيّة الدينيّة النجفيّة سحبت يدها من التدخّل بعد الشعور بالإحباط من أداء الحكومة وشعورها بالحرّج أمام الجمهور..!

الفصل الثاني

النجيفي ومشروع الفدراليات

كان الحديث لا يكاد ينقطع حول دوافع مشاركة بعض القوى السنيّة بعد ٢٠٠٣م وسط مقاطعة العديد من السُنّة للعمليّة السياسيّة بضغط من أطراف كانت نافذة على الأرض في محاولة إظهار امتعاضهم للتغيير الذي حدث، الحديث كان يدور حول أهداف ودوافع مشاركة قوى محددة فرضت نفسها كممثل للطائفة السنيّة الكريمة ذات الأصالة في انتمائها ومواقفها الوطنية.. وقيل وقتها: إنّ من الواضح وسط ما يبدو رفضا للعمليّة السياسيّة جملة وتفصيلا من قبل قوى ونخب في المكوّن السني وبتوجيه ودعم أطراف خارجيّة هو أنّ تلك المشاركة محاولة لعرقلة العمليّة وإفشالها من الداخل وبمساندة قويّة من حزب البعث، وهذا ما صرح به الممثل الرسمي لحزب البعث خضير المرشدي قائلاً: إنّ البعث سينظر بتأييد أي عراقي وطني يستعد للتضحية من خلال مقاومة العمليّة السياسيّة من داخلها في الانتخابات^(١).

إنّ كلام المرشدي هذا جاء قبل الانتخابات البرلمانيّة

(١) الدستور الأردنيّة ٣١/٨/٢٠٠٩.

في ٢٠١٠م ليكشف مساندته للقائمة العراقية، ومع هذا فهو يمثل نهجا متوصلا في تخريب العملية السياسية عبر زج قوى إلى داخل الساحة السياسية ومؤسسات الدولة الفتية لإجهاض مشروع بنائها.

وقد عرضنا سابقا ماهية مشروع العراقية، ولكن لتنفيذ هذا المشروع لم يتم الاقتصار على أسلوب واحد، فقد استمرت أساليب القائمة العراقية وتجلت بأسلوب آخر عبر ما قام به النجيفي ضد العملية السياسية، أي أن النجيفي لم يكتف بما طرح في مؤتمر اربيل، كي يكون هو السقف الأخير لطموحات القائمة العراقية، ولم يفعل ما يرى من أجندة رسمت له من خلال مساعي علاوي، بل هو الآخر كان له دور ومحاولات أخرى. وهنا نجد أن ما قام به النجيفي يكاد يكون مشروعا مستقلا بذاته ضد المشروع السياسي، وضد الحكومة وقد سلك النجيفي اتجاهين:

الأول: محاولته سلب صلاحيات رئاسة الوزراء وتحويلها

إلى رئيس البرلمان، أي له مباشرة.

والثانية: بعد أن يئس من هذا الأمر طرح مشروع

الانفصال.

صراع المؤسسات.. شرك الرصاصية

قبل التطرق لمشروع أسامة النجيفي والاتجاهين اللذين سلكهما لتنفيذه لا بدّ من التأكيد على ما هو معروف تماماً من أنّ بناء أسس الدولة العراقية تم على يد الأمريكان وفق صيغة التخاصص بين المكونات (شيعة - سنة - أكراد). هذه الصيغة أوجدت صراعاً بين مؤسسات الحكم للدولة وعدم تجانس فيما بينها ، ففي الوقت الذي أملى ثقل الأغلبية الشيعية أن تكون حصتها رئاسة الوزراء (الجانب التنفيذي) أعطيت الأقلية السنية السلطة التشريعية (رئاسة مجلس النواب).

إنّ الصراع بين هاتين المؤسستين يعني تعطيلاً وتلكؤاً وعدم قدرة على النهوض بالتنمية الشاملة التي يحتاجها العراق لتجاوز ظروفه المعروفة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وبما أنّ التجربة العراقية قد شهدت منذ مراحلها الأولى صراعاً سياسياً ذا خلفيات طائفية وقومية بدا أنّ علاجه الوحيد هو التوافقات وتقاسم المناصب وفق مبدأ المحاصصة، وأنّ الكتل السياسية هي كتل شخصيات

وزعامات خلقها (مجلس الحكم) في ٢٠٠٣م وضمن نظام برلماني ينتج حكومات ائتلافية بأغلبية أصواته وبطريقة تبدأ من اختيار رئيس للجمهورية بثلاثي عدد أعضاء مجلس النواب بحيث لا يمكن تشكيل حكومة إلا كصفقة كاملة بين أكبر قدر ممكن من الأطراف والكتل النيابية، ومع رغبة الجميع في أن يكونوا في الحكم لا المعارضة، فقد أسهمت كل هذه العوامل وغيرها في فقدان البرلمان لدوره ووظيفته الطبيعية، وتبلورت صورة الضعف هذه في ذهن المواطن العراقي مما جعلته لا ينظر إلى البرلمان بوصفه أعلى سلطة في البلاد، بل اتجهت الأنظار وألفت حقيقة أنّ السلطة يمثلها رئيس الوزراء المسؤول التنفيذي الذي يتحمّل كلّ الإخفاقات للأداء الحكومي. وهذا ما جعل كلّ مشاكسات السلطة التشريعية وعرققتها لعمل السلطة التنفيذية وكأنها أشياء غير مرئية.

إنّ السلطة التنفيذية والحال هذه تتحمّل وزر أخطائها وأخطاء البرلمان معا، في حين يلام البرلمان على عدم كبح جماح الحكومة وتقاعسه في انتقاد وتصحيح أخطائها. سهّل هذا الواقع على رئاسة البرلمان الممثلة اليوم بالسيد

أسامة النجيفي من عرقلة عمل رئيس الوزراء والتحرك باتجاه سلبه بعض صلاحياته من باب ممارسة البرلمان لسلطته وتفعيل دوره. في حين جاء ردّ المالكى عبر محاولات توسيع نفوذه والتخلّص من قيود رقابية وإدارية، ومن بين أسوأ تحركاته محاولته ربط الهيئات المستقلة به شخصيا، الأمر الذي عزز مواقف النجيفي في البرلمان، وجعله أكثر إقناعا في تحريكه وخطابه من المالكى.

إنّ المفارقة التي يشار إليها عند الحديث عن الدولة العراقية الجديدة ومؤسساتها وصيغة الحكم الجارية تتمثل في أنّ الدستور وهو المرجعية العليا للبلاد يعتبر دستور أغلبية سياسية لا دستورا توافقيا تحاصصيا، لكنّ هذا الجانب بقي جانبا نظريا في مقابل تطبيق مبدأ المحاصصة التي أرسنها الولايات المتحدة، وفرضتها كعرف على السياسة العراقية. ولا شكّ أنّه في حال تطبيق الأغلبية السياسية سنكون أمام حالة أكثر انسجاماً وقاعلية في أداء الحكومة لدورها على مختلف الأصعدة والمجالات التي تتعثر فيها اليوم. ويحدّ من صراعات المؤسسات فيما بينها، لكنّ هذه الصيغة محفوفة بمخاطر واضحة، ويعدّها البعض من المراقبين المعنيين مغامرة غير محمودة العواقب

في هذه المرحلة والمراحل المقبلة إلى حين يشهد الوعي السياسي العراقي والشعبي نضوجاً يتجاوز من خلاله الأفق الضيق في النظر إلى الوضع الجديد القائم بعد ٢٠٠٣م.

إن إحدى الحلقات التي مارسها القائمة العراقية للضغط على حكومة المالكي هو تحرك رئيس البرلمان النجيفي لسلب صلاحيات المالكي، وقد استمر التوتر بينه وبين رئيس الوزراء الذي يتمتع أكثر فأكثر من سلطة رئيس البرلمان. وعلى غرار التوتر ما بين رئيس الوزراء والبرلمان، يتبدى توتر شخصي بين المالكي وبين النجيفي، وكلاهما طموح، ويملك أجندته السياسية الخاصة. من الصعب الفصل بين التوترات المؤسساتية والشخصية، إلا أنهما يساهمان معاً في تفاقم الوضع.

تمثل التوترات السياسية التي تقوض اتفاقية أربيل استمراراً للمعارك السياسية القديمة في فترة ما قبل وما بعد الانتخابات. وتضيف التوترات المتزايدة بين رئيس الوزراء ورئيس البرلمان بعداً مؤسسياً جديداً للصراع على السلطة. أي أنه يمكن وصف الخلاف بين المالكي كرئيس وزراء، وبين النجيفي رئيس البرلمان العراقي هو صراع مؤسسات على خلفيات طائفية، والخلاف بين علاوي والمالكي صراع

الفصل الثاني: النجيفي ومشروع الفدراليات ١٤٣

سياسي طائفي أو صراع دولة، أو صراع بين امتداد حزب
البعث، والدول العربية الطائفية من جهة، وبين الشيعة ومن
يقف خلفهم وهي الجمهورية الإسلامية في إيران. هكذا
تصفه كبريات وسائل الإعلام^(١).

(١) ومنها الواشنطن بوست ٧/٦/٢٠١١.

سلب صلاحيات الهاكي

في اليوم الذي انتخبه البرلمان رئيساً له، أعلن أسامة النجيفي أنه لم يعد ممثلاً لكتلة العراقية - التي فاز بمقعده عن قائمتها الانتخابية - بل رئيساً لبرلمان العراق كـله. في الأشهر التي تلت ذلك الإعلان حاول النجيفي بالفعل الدفاع عن موقفه السياسي، وهو ما أدخله في صراع مع المالكي. عندما انتخب، كان أسامة النجيفي معروفاً بوصفه قومياً عربياً، يفضّل وجود دولة مركزية وحدوية، ومعارضاً للحكم الذاتي لكردستان، وكان شديد الانتقاد للسّمات الفدرالية في الدستور. كان موقفه الصريح بشأن الحكم الذاتي في كردستان يشكّل عقبة واضحة للتحالف بين قائمة العراقية والتحالف الكردي خلال مفاوضات تشكيل الحكومة، بل وصل الخلاف بينه وبين الأكراد إلى الدرجة التي منع فيها دخول الإقليم. ومع ذلك فقد تخلّى النجيفي عن الخطاب القومي العربي إلى حدّ كبير بعد أن أصبح رئيساً للمجلس، وركّز بدلاً من ذلك على تعظيم سلطة البرلمان، وقد نصّب

النجيفي نفسه بوصفه حامياً لسلطات وصلاحيات البرلمان التشريعية والرقابية، وطعن في تركيز السلطة في يد الحكومة، وجعل نفسه وصياً على الأخلاق العامة ضد موجة الفساد التي تجتاح البلاد. ونتيجة لذلك فقد اصطدم مع المالك الذي يبدو أنه يعيد تعريف دور وصلاحيات رئيس الوزراء بشروط رئاسية، ويغضب من القيود التي يسعى البرلمان فرضها عليه.

تشكل النظام السياسي في العراق على أساس أنه نظام اتحادي فيدرالي تعددي بناء على ما ذكره الدستور العراقي^(١)، يحتاج فيه رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى ثقة البرلمان كي يحكما. ويتعارض اعتماد النظام البرلماني مع التقاليد العربية للأنظمة الملكية أو الرئاسية، وكلها لديها سلطات تنفيذية قوية وبرلمانات ضعيفة.

يبدو أن النجيفي مصمم على التأكيد من أن البرلمان سوف يمارس الصلاحيات التي يمنحها له الدستور، وربما أكثر قليلاً. وفي حين كان حريصاً على عدم التورط في معارك سياسية بين الأحزاب، فقد عمل النجيفي على

(١) الدستور العراقي المادة ١-..

إضعاف سلطات المالكي من خلال تعزيز سلطات البرلمان، وربما الأكثر إثارة للدهشة من خلال الدعوة إلى منح دور أكبر للمحافظات، وحتى لمؤسسات الدولة المركزية. وقد أخذ على عاتقه ليس فقط تعبئة البرلمان للعمل بفعالية، ولكن أيضاً دفع الجهات الفاعلة الأخرى إلى رفض التدخل السياسي، أو تدخل الحكومة المركزية في شؤونها. وقررت الاحتجاجات التي اندلعت في العراق في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٢ للنجيفي فرصة غير مسبوقة لتأكيد الدور الرقابي للبرلمان.

أحد ردود المالكي على الاضطراب - كان موجّهاً ضدّ خدمات الحكومة السيئة - تمثل في الإعلان عن ضرورة أن يقدم الوزراء خطة حول كيفية تحسين الأداء، وأنهم سيمنحون مائة يوم لإجراء تغييرات وإحراز تقدّم في معالجة احتياجات الناس. أشار النجيفي بسرعة إلى أنّ الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وبالتالي فإنّ البرلمان بدلاً من رئيس الوزراء سيحكم على ما إذا كان الوزراء قد أحرزوا تقدّمًا كافياً. أعلن النجيفي أنّ البرلمان سيعتبر أي وزير لم يكمل نسبة ٧٥٪ من برنامجه في الموعد المحدد مسؤولاً، مهتداً بإمكانية إجراء تصويت بحجب الثقة عنه.

كما طالب المالكي بتقديم برنامج شامل للبرلمان، يمكن من خلاله الحكم عليه شخصياً. في مستوى معين كان الأمر ببساطة مسرحاً سياسياً، لأن تقييم نجاح الإصلاحات الصعبة عملية معقدة، وبالتالي فإن اشتراط إنجاز نسبة ٧٥ في المائة ليس له معنى تقريباً. لكن من الناحية السياسية يعني أن النجيفي أراد أن يكرس السلطات بيده.

كان ردّ المالكي كما يلي: أكّد أنّه هو من سيحكم على أداء الوزراء، ما يضطرّ من ليس بالمستوى المناسب، أو حتى مجلس الوزراء بأكمله إلى الاستقالة. وأضاف المالكي أنّه في نهاية المائة يوم سوف يحكم أيضاً على أداء البرلمان، ويدعو إلى انتخابات مبكرة إذا لزم الأمر.^(١)

المواجهة الأخطر حتى الآن بشأن صلاحيات كلّ من مجلس النواب ورئيس الوزراء أثّرت بسبب تصويت في البرلمان يوم ١٨ نيسان/أبريل على إلغاء بند في القانون الجنائي يمنح الوزراء سلطة عرقلة تحقيقات الفساد ضدّ العاملين في الوزارات التابعة لهم^(٢).

(١) جريدة الصباح ٣/٣/٢٠١١.

(٢) موقع أصوات العراق بتاريخ ١٨/٤/٢٠١١ م.

اعتبر نشطاء مكافحة الفساد التصويت انتصاراً كبيراً لهم، ولكته واجه معارضة المالكى الذى بعث برسالة إلى الرئيس العراقى جلال طالبانى طلب إليه فيها اتخاذ ما يلزم من «التدابير الدستورية» لنقض قرار البرلمان. كان السبب المزعوم تقنياً، ولكن النية لعرقلة اتخاذ قرار برلمانى كانت فى غاية الوضوح.

ندد النجيفى بمحاولة تجاوز قرار البرلمان، وأشار بشكل صريح إلى أن الرئيس لم تعد لديه سلطة النقض. وفى محاولة أخيرة لوقف القرار قال المالكى يومها: إن الدستور أعطى البرلمان الحق فى التصويت على القوانين المقدمّة من مجلس الوزراء، أو رئيس الدولة فقط. أمّا مشاريع القوانين المقترحة من البرلمان فيتعين أن تحال أولاً إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها^(١)، وهو ما يعد فى أحسن الأحوال تفسيراً فقهيّاً لكته خاض فى تفسير موادّ دستورية هي الأخرى لا تخلو من الضبابية فى تفسيرها كما الحال فى المادة ٧٦ من الدستور والتي تحدد الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً.

(١) الصباح ٢٢/٤/٢٠١١.

القرار الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٠م، والذي لم يُعلن إلى حين نشوء الخلاف مابين النجيفي والمالكي، يبدو أنه يدعم موقف المالكي. جدير بالذكر أن هذا القرار أُصدر ردّاً على طلب استئناف من قبل المالكي قبيل تولّيه منصب رئاسة الوزراء، ما أثار القلق، ليس للمرة الأولى من أنّ المحكمة الاتحادية العليا تميل في أحكامها وفي الحكم لصالح المالكي. في سعيه إلى فرض رقابة برلمانية على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والدفاع عن حقّ البرلمان في التصويت على مشاريع القوانين الخاصّة به لم ينتهك النجيفي روح الدستور على العموم، على الرغم من أنه تجاوز المعايير المقبولة في بعض الحالات. لكنه خاض عباب مياه مجهولة دستورية عندما نصّب نفسه في دور المدافع عن حقوق السلطات المحليّة في مواجهة الحكومة المركزيّة. كان هذا الدور الجديد مفاجئاً بشكل خاصّ نظراً إلى ماضيه كمعارض للفدرالية واللامركزية.

في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ استضاف النجيفي مؤتمراً للمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات في البرلمان ودعاهم إلى عدم الخضوع إلى هيمنة الحكومة المركزيّة، والعمل

من أجل توضيح تقسيم السلطات بين الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية، وخلق آليات، باستخدام الدستور، تهدف إلى تعزيز السلطات الإقليمية والمحلية. وشدد على أن المحافظ، طبقاً لأحكام الدستور هو السلطة التنفيذية وصانع السياسة في المحافظة.

وعلى المنوال نفسه من النضال من أجل حكومة مركزية أضعف، التقى النجيفي أيضاً رؤساء اللجان المستقلة المختلفة مثل (البنك المركزي ومفوضية الانتخابات وغيرهما) يوم ٢٧ نيسان/أبريل. وفي مؤتمر صحفي أعقب الاجتماع، قال: إنه تعهد بالتعبير عن مخاوفهم وتصميمهم على رفض الضغوط السياسية والتدخلات في عملهم، وهو اتهام غير مقنع كثيراً ضد المالك، الذي كان يحاول فرض رقابة مكتبه على اللجان المستقلة.

بايدن وتحريك ملفّ الفدراليات

تتصاعد التوترات أيضاً بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية (حكومات المحافظات)، وهي توترات قديمة في حالة كردستان، وجديدة ومتعاظمة في حالة محافظات نينوى والأنبار وكربلاء وصلاح الدين والديوانية.

منذ تشكيل الحكومة الجديدة، شهدت العلاقة بين الحكومة المركزية والمحافظات تغييراً كبيراً. فلا بدّ من تعديل الصورة القديمة للعراق كبلد، حيث كان الأكراد مصريين على استقلالهم الذاتي، والسنة متمسكون بدولة مركزية، وبعض الشيعة ملتزمون أيضاً بدولة مركزية، بعد أن آمن بعضهم لفترة وجيزة بفكرة إقامة إقليم شيعي مستقل. كانت عملية التحوّل جارية لفترة من الوقت، لكنّها أصبحت أكثر وضوحاً في الآونة الأخيرة.

في العامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م، تمثّلت إحدى المظالم السّتيّة الرّئيسية في أنّ الأكراد، وبالتواطؤ مع بعض الأحزاب الشيعية على الأقل، فرضوا اعتماد دستور يدعو

إلى إقامة حكومة مركزية ضعيفة. وكما يدّعي السُّنة في تصريحاتهم كانت الأقاليم تمتلك - في الواقع إقليم كردستان فقط في ذلك الوقت - سلطات واسعة؛ أمّا المحافظات فلم تكن تمتلكها، ولكن كان في وسعها أن تختار تحويل نفسها، أمّا بشكل فردي أو بالانضمام إلى محافظات أخرى، إلى أقاليم بالدرجة نفسها من الحكم الذاتي التي يتمتع بها إقليم كردستان^(١). قوبل الاقتراح الذي قدمه المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في العام ٢٠٠٦م، والذي يقول: إنّ المحافظات التسع ذات الأغلبية الشيعية قد تندمج في إقليم واحد بالخوف من جانب السُّنة. والرفض من الشيعة، ومع مرور الوقت تغيّرت المواقف بشكل كبير.

أولاً: تراجعت فكرة إنشاء إقليم جنوبي شيعي بسرعة بعد أن اكتسب الشيعة نفوذاً في قلب الحكومة.
ثانياً: أصبح السُّنة في العراق قلقين أكثر فأكثر من الحكومة المركزية حيث عزّز المالكى سلطته (إذا كان الشيعة يهيمنون على الحكومة المركزية، كما يرى السُّنة،

(١) الدستور العراقي المواد (١١٩، ١٢٠، ١٢١).

فإنّ وجود حكومة مركزية قويّة ليس في مصلحتهم).

ثالثاً: تسبّب إقرار قانون الأقاليم للعام ٢٠٠٨م - الذي منح رسمياً المزيد من السلطة للمحافظات، وإن لم يُطبّق بالكامل بعد - في أن يعيد بعض حكام الأقاليم وأعضاء مجالس المحافظات النظر في مزايا التحوّل إلى إقليم. فالإقليم سيكون أكثر استقلاليّة في عمليّة صنع القرارات ويمتلك قدراً أكبر من السيطرة على العائدات الخاصّة به، وسيكون أقلّ اعتماداً على أداء الحكومة المركزيّة في حلّ مشاكله.

واكتسبت المسألة الأخيرة أهميّة خاصّة عندما حاول المالكي صرف غضب المحتجّين عن الحكومة المركزيّة إلى المحافظات، معتبراً أنّها هي المسؤولة عن تدني مستويات الخدمات.

وجادل المسؤولون المحليّون في أنّهم لم يتمكّنوا من تقديم الخدمات؛ لأنّ الحكومة المركزيّة لم تكن توفّر الأموال^(١)، وأنّ تقسيم السلطات بين الأقاليم والحكومة الاتحاديّة لم يمنحهم السلطة لمعالجة هذه المشكلة

(١) جريدة الصباح ١٧/٢/٢٠١١.

بمفردهم. وبرز طلب توضيح السلطة الخاصة بكلٍّ من السلطات المركزية والمحلية في الواقع باعتباره المطلب الرئيس للمشاركين في مؤتمر عن «الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقاليم»^(١).

لقد حرك النجيفي موضوع الفدراليات منذ أن تولّى رئاسة البرلمان، وأخذ يدافع عن صلاحيات المحافظات وتوسيعها مقابل تقليص الصلاحيات من الحكومة المركزية (الاتحادية) خصوصاً أنّ أكثر المطالبين بتوسيع صلاحيات المحافظات أو إقامة الفدراليات بعد عام ٢٠١٠ م هم السُّنة بدعم من أسامة النجيفي، وهو مشروع آخريأتي ضمن أجندات القائمة العراقية.

(١) مؤتمر الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم المنعقد بتاريخ ٣١/٣/٢٠١١ م.

جهود نحو اللامركزية

تكتسب فكرة تحويل المحافظات الحالية إلى أقاليم قبولاً متزايداً. في العام ٢٠٠٩ م حيث حاول وأثل عبد اللطيف، عضو مجلس النواب السابق عن محافظة البصرة، جمع توقيعات كافية لفرض إجراء استفتاء حول هذه القضية لكتته فشل. ووفقاً للدستور يجب أن يقدم أمّا ثلث أعضاء مجلس المحافظة أو عُشر الناخبين طلباً كي تتحوّل المحافظة إلى إقليم؛ ومن ثمّ يعرض الطلب على الاستفتاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، دعا الزعيم العشائري أحمد أبو ريشة، رئيس مجلس صحوة العراق والمرشح الذي فشل في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام ٢٠١٠، إلى إجراء دراسة لاحتمالات إنشاء إقليم يضم محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنية^(١). ومحافظة كربلاء ذات الأغلبية الشيعية. وجادل أبو ريشة في أنّ مثل هذه المنطقة

(١) وفي مذكرة سلمها أبو ريشة إلى جلال الطالباني بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١١ كانت تتضمن شروطاً لو لم يتم إقرارها فإن أبو ريشة ومعه محافظ الأنبار ومجلس المحافظة سوف يعلنون أنّ الأنبار إقليماً فدرالياً وأبرز هذه الشروط هي الاعتراف بالحدود الجغرافية للأنبار، الصباح، ٢٢/٧/٢٠١١.

سوف تتيح للمحافظتين التمتع بمزايا التحوّل إلى إقليم من دون تعزيز الاتجاهات الطائفية.

لم تنتشر الفكرة كثيراً، وجرى انتقادها من جانب بعض النواب السُنّة والشيعة باعتبارها وصفاً لانقسامات سياسية أكبر. وزعم آخرون أنّ هدف أبو ريشة كان يتمثل ببساطة في التغلّب على خلاف محلي مستمر بين محافظتي كربلاء والأنبار^(١).

ازداد الاهتمام الظاهر بعملية التقسيم إلى أقاليم في العام ٢٠١١ بعد اندلاع احتجاجات في أنحاء البلاد، ومحاولة المالكى إلقاء اللوم على السلطات المحلية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، طرح محافظ كربلاء آمال الدين الهرّ فكرة تشكيل إقليم كربلاء، قائلاً: إنّ إقليم كربلاء المكتفي ذاتياً لن يكون خاضعاً إلى هيمنة الوزارات المركزية. ومع ذلك لم يصل المحافظ إلى حدّ إعلان خطوات ملموسة نحو تشكيل إقليم، لكنّه أعلن أنّه سيواصل السعي إلى إقرار «تشريعات لزيادة سلطات المحافظة وتنفيذ قوانين مجلس المحافظة».

(١) الدكتور الكبيسي، فيدرالية الأنبار وخداع النموذج، ص ١٢.

بعد أسابيع قليلة دعا علي حاتم سليمان^(١)، وهو زعيم قبلي آخر من الأنبار إلى تشكيل إقليم في الأنبار. وبوصفه شخصية سنيّة بارزة في ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، وزعيم أحد الأقسام الثلاثة الرئيسة التي انقسم إليها مجلس الصحوة، كان سليمان يظهر، وليس للمرة الأولى استقلاله عن المالكي في ١٥ أيار/مايو، أعلن أنّ زعماء القبائل والمسؤولين المنتخبين سيحوّلون الأنبار إلى إقليم فدرالي مثل كردستان ما لم تتخذ الحكومة خطوات جادة نحو مكافحة الفساد^(٢).

العقبات التي تحول دون تشكيل ناجح لإقليم الأنبار عدّة، بما في ذلك الانقسامات بين السياسيين في الأنبار والمعارضة الحتمية من جانب المالكي لتشكيل إقليم سني. ومع ذلك، فهناك ما يكفي من الاستياء من المالكي في الأنبار، بسبب فشله في دمج «أبناء العراق» في الجيش، واعتقال العديد من الشخصيات السياسية وكذلك من العسكريين وضباط الشرطة السابقين، إلى حدّ أن فكرة

(١) موقع العراق ١٠ بتاريخ ١٦/٥/٢٠١١ م.

(٢) الحرة-عراق، برنامج ساعة حرة، ١٧/٦/٢٠١١.

تحويل المحافظة إلى إقليم ربّما تجمع تأييداً. ودفع الضغط المتزايد على الحكومة المحليّة في الأنبار ومجلس محافظة الأنبار إلى الإعلان عن انتصار سياسي، فيما بدأ الجيش الانسحاب من مدن المحافظة وتسليم شؤون الأمن إلى الشرطة في ٦ حزيران/يونيو.

أعربت محافظة صلاح الدين عن اهتمامها الجدي في أن تصبح إقليماً^(١). والحقيقة المتمثلة بأنّها تجاور إقليم كردستان ومحافظة كركوك منعطفاً جديداً في سياق عملية البحث عن التقسيم إلى أقاليم.

في ١٥ أيار/مايو^(٢)، التقى وفد رفيع المستوى من محافظة صلاح الدين، ضمّ المحافظ، ورئيس وأعضاء المجلس البلدي، وعضواً في البرلمان عن صلاح الدين، مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لمناقشة تشكيل إقليم صلاح الدين. وأعرب بارزاني عن تأييده للفكرة، وعرض تقديم المساعدة والمشورة الكرديّة، على الرغم من أنّ جميع الأطراف اتفقت على ضرورة المضي قدماً

(١) موقع سامراء ستي في ١/٦/٢٠١١م.

(٢) موقع صورة وخبر في ١٦/٥/٢٠١١م.

ببطء. وطبعاً هناك أهداف عميقة تحاك في السعودية لهذه الفدراليّة السنيّة تتلخص باستيعاب البعثيين في هذا الإقليم وبناء دوله سنيّة غير معلنه^(١).

في اليوم التالي، صوّت غالبية مجلس محافظة الديوانيّة على تحويل المحافظة الجنوبيّة إلى إقليم^(٢). وأعرب رئيس المجلس عن تأييده للمبادرة وحوّل الطلب إلى اللجنة القانونيّة لدراسته. ومن الجدير بالذكر أنّ الديوانيّة لا تملك إلا القليل من الثروة النفطية أو لا تملك شيئاً منها، بل هي محافظة فقيرة تعتمد على الزراعة. واتهم مسؤولوها في كثير من الأحيان الحكومة بتقسيم الثروة بشكل غير عادل، وعدم إعطاء المحافظات الفقيرة مستحقّاتها.

إذن من هذا الاستعراض لمواقف المحافظات نرى أنّ أكثر المحافظات مطالبة بالفدراليّة كإقليم أو صلاحيات هم السنتّة في الرمادي وصلاح الدين، أو إقليم سني بالكامل كلّ ذلك يكشف أنّ مشروعاً ما معدّ مسبقاً.

(١) السومريّة نيوز في ١٧/٧/٢٠١١ م.

(٢) موقع الموصل في ١٣/٣/٢٠١١ م.

المشروع البديل للنجيفي (بايدن - نجيفي)

حينما شعر النجيفي أنّ الدولة العراقية استقرت على ما هي عليه، وفشلت محاولاته في تقليص صلاحيات رئيس الوزراء وإفراغ هذا المنصب الشيعي من محتواه لجأ إلى مشروع جوزيف بايدن الذي طُرح في عام ٢٠٠٧م لتقسيم العراق؛ ليركب موجة التحرك الجماهيري في المحافظات نحو الفيدرالية التي كانت مقدّمة حسبما نلاحظ وممهدة لأطروحة النجيفي.

ولابدّ لنا قبل أن نعرف ونناقش مشروع النجيفي أن نتعرف بشكل موجز على مشروع جوزيف بايدن، وإذا جاز لنا وصف قرار مجلس الشيوخ الأمريكي التقسيمي الصادر في ٢٦/٩/٢٠٠٧م بأغلبية ٧٥ صوتاً مقابل ٢٣ صوتاً بالموافقة على الخطة التي اقترحها السيناتور الديمقراطي «جوزيف بايدن»، والخاصة بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات عرقية ومذهبية أو ما يطلق عليه فيدرالية طائفية بأنه أحد أهم التطوّرات المرتبطة بالعراق خلال عام ٢٠٠٧، فإنّ مبعث هذه الأهمية ليس لأنه فقط يعبر عن توجّه أمريكي جديد خاصّ بالتعامل مع الأوضاع المستعصية على

السيطرة في هذا البلد^(١).

وهو الأمر الذي يترتب عليه العديد من التداعيات والآثار العكسيّة على هذا البلد، وعلى البيئّة الإقليميّة المحيطة به. عمليات التهجير القسري لأتباع طائفة معينة من المناطق التي تسيطر عليها طائفة أخرى، مما أوجد حالة من التركيز الطائفي الجغرافي قد بلغ ٣ مليون نسمة أو ٥ مليون من المهجرين، أو الذين سيهجرون من مناطقهم من السنتّة والشيعية تبعاً لفيدرالية (بايدن - نجيفي).

وليس الأمر مقتصرًا على طرح بايدن فقط، بل تضمّن تقرير لجنة «بيكر - هاميلتون» اقتراحًا بتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم في إطار نوع من الفيدرالية، بوصفه حلاً يقيّه مخاطر التقسيم الفعلي، ولكن الفرقاء العراقيين أنفسهم انقسموا حول مبدأ الفيدرالية وشكلها^(٢)، وكانت هناك خلافات شديدة حول قانون الأقاليم الذي تم إقراره في ١١/١٠/٢٠٠٦م - كان قرار رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في ١/٩/٢٠٠٦م بإنزال العلم العراقي ورفع

(١) مجموعة باحثين قراءة تحليليّة لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات / ٢٠٠٨م.

(٢) تقرير بيكر هاميلتون، مركز العراق للدراسات، طبعة ١، ص ٨٧.

علم كردستان في الإقليم - وهو الإجراء الذي قوبل بردود فعل غاضبة داخل العراق - بمثابة مؤشّر على وجود مخطط كردي للانفصال عن العراق، وأنّ ذلك الانفصال لا ينقصه سوى الإعلان الرسمي، وقد تأكّد هذا الاتجاه بوضوح في ردّ الفعل الكردي المرحب بقرار بايدن الأخير.

ثمّ وصلت الأمور إلى حدود التهديد بتحديد مواعيد لإعلان الانفصال على اثر تداعيات الأزمة الشديدة بين المالكي والبرزاني في شهر شباط ٢٠١٢ وكان قد روج إلى أنّ يوم عيد النيروز سيشهد إعلان الدولة الكردية، ثمّ عاد وصرح بأنّ الأزمة السياسيّة إذا لم تعالج حتى قبل الانتخابات المحليّة في كردستان في أيلول المقبل ٢٠١٢، من الممكن أن ينظّم الأكراد في العراق استفتاء لاتخاذ قرار حول ما إذا كانوا يرغبون بالبقاء في ظلّ نظام ديكتاتوري وتحت سيطرة بغداد، أو يريدون العيش في دولة مستقلّة^(١).

الدوافع الإستراتيجيّة الخفيّة للتقسيم بصرف النظر عن الدوافع التي يسوقها واضعو مشروع بايدن لتقسيم العراق،

(١) وكالة اسوشيتد برس ٢٥/٤/٢٠١٢.

والتي تتمحور حول تقليل واحتواء العنف، وضمان استقرار الوضع بعد انسحاب قوات الاحتلال، إلا أنّ ثمة دوافع أخرى تتخفى وراء محاولات التقسيم، منها على سبيل المثال:

١ - إن نجاح تجربة التقسيم في العراق ستجعل من الممكن نقل هذه التجربة إلى غيره من دول المنطقة، وخصوصًا تلك التي تتشابه معه في تركيبته العرقية والطائفية، حتى يمكن إضعافها وضمان السيطرة عليها، وجعلها تدور في الفلك الأمريكي في إطار ما يُسمّى مشروع الشرق الأوسط الكبير^(١).

٢ - إن تقسيم العراق إلى كيانات صغيرة وضعيفة يخدم إسرائيل.

٣ - سيكون الانفصال (الكونفدرالي) أو الفدرالي يشكّل مشروعًا بعثيًا بامتياز كي يوجدوا لهم دوله آمنه يتخلّصون فيها من قوانين الدستور العراقي التي تلاحقهم^(٢)، ومن هذه الدولة سوف يضعون السكّينة في خاصرة العراق والشيعية في العالم العربي والعراقي وإيران

(١) للمزيد يراجع (حالة التقسيم السهل)، مركز يابان، عام ٢٠٠٨م.

(٢) ما يؤكد هذا الطرح هو الدفاع الذي أبداه عدنان الدليمي من خلال حوار أجره مع قناة السومرية ٢٦/٤/٢٠١٢.

كذلك، وبخاصّة أنّ هذه الدولة سوف تلقي حاضنة عربيّه قويّة اقتصادياً وسياسياً.

وان مشروع تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية وعرقية مشروع يداعب مخيلة الساسة الإسرائيليين منذ زمن بعيد، فقد صرح مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق قائلاً (.. العراق هو العدو الأكبر لإسرائيل، لذا يجب تقسيمه إلى ثلاث دول، دولة كردية في الشمال العراقي، وأخرى شيعية في الجنوب، وثالثة سنية في الوسط)^(١). وكذلك ما أكّده جون يو أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا والباحث في منظمة اليمين المتطرف المعروفة باسم *(America Enterprise Tnstitut)*.

وعلى أيّة حال فإنّ هذا المشروع الذي يطرحه أسامه النجيفي هو ذاته مشروع زلماي ومشروع جوزيف بايدن^(٢). وهو مشروع صهيوني قديم طرحه لويس ميشال^(٣).

(١) صحيفة ايديعوت احرنوت بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٠ م.

(٢) مجموعة من الباحثين، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات/ سنة ٢٠٠٨ م.

(٣) لويس هذا هو الذي طرح مخططاً لتفتيت العالم العربي والإسلامي، وهو مستشرق بريطاني الأصل يهودي الديانة، وإنّ كل الكتب التي ألّفت من قبل

وهذا ما أشار إليه عدد من أعضاء دولة القانون في معرض الردّ على كلام وتصريحات النجيفي، إذ صرحوا (إنّ هذا المشروع الهدف منه تنفيذ مشروع جوزيف بايدن، ولغرض إعادة البعثيين، وتكوين حاضنة آمنة لهم)^(١) وكانت له (مشروع بايدن نجيفي) تداعياته وهو منهج جديد يعمل على تكوين ترتيبٍ جديدٍ للخارطة السياسية، وهي ليس عودة من المرحلة البعثية إلى المرحلة السنية كما يتصوّر البعض، بل هي مرحلة بعثية بامتياز، ينهض بها

اليمن المتطرّف التي تدعو إلى الهجوم على الإسلام- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانقضاء الحرب الباردة، وتمخض أمريكا لإدارة العالم كقطب أوحده يمتلك إدارة تراتبية العالم والقوى ويوزّع الأدوار، وحده يرسم خارطة العالم وفق إرادته مستفيداً من فائض القوّة التي تحققت لديه إثر تفردّه القطبيّ، وحماس اليمن إثر هزيمة الاتحاد السوفيتي - كان إليه يعود الفضل، بما فيها مؤلّفات صموئيل هنكتون(صدام الحضارات)، نعم كانت تشير هذه الكتب وتستفيد من آراء لويس، ولويس له علاقات مهمّة مع اليمن الأمريكي المحافظ منذ السبعينات. وفي ١١-٢-٢٠٠٧، ألقى ديك جيني خطاباً كرم فيه لويس، وهذا الرجل له نظريات تحتزنها ذاكرة اليمن المتطرّف الأمريكي، وتتحين الفرص لانجازها وتطبيقها، ولكن يحول دون ذلك ظروفٌ ما زالت غير مواتية. للمزيد راجع: عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢ لسنة ٢٠٠٤، ص ١٨٢.

(١) أصوات العراق، ٨/٧/٢٠١١ م.

البعثيون في المناطق الغربية والوسطى؛ لأنّ البعث يريد له حاضنة ديموغرافية وجغرافية، ومن هنا سوف يكون زعيم المرحلة السنية الآتية هو (النجيفي)، أو يكون في المناطق السنية مشروعان: أحدهما يقوده علاوي ذو غطاء وطني عامّ، ومشروع سني يقوده النجيفي، فالمشروع يحاول توفير فرصة بناء دولة بعثية جديدة تتوقّر فيها كلّ مقومات النهوض العسكري والأمني باعتبار أنّ البعثيين السنة كانوا عبر زمن طويل يشكّلون عماد الجيش العراقي والأمن والمخابرات، ولديهم خبرات في سلاح البرّ والجو، ويمكنهم تاريخهم في أجهزة الأمن العراقي والمخابرات من بناء منظومة مخابرات عالية على أن تكون أكبر منظومة قادرة على شلّ حركة الحكومة الاتحادية، ومن ثمّ يمكنهم حسب مشروع بايدن من حصّتهم من النفط الذي يخصص لهم والمساعدات من الدول العربية أن يكون لها الدور في بناء إقليمهم بناء يرقى بهم إلى ما يريدون، فضلا عن موضوع المياه وقدرتهم على التلاعب بهذا الموضوع؛ لأنّ الأنهار كلّها تمرّ من خلالهم، وان كان الدستور يمنع ذلك حسب المادة ١١٠/ ث منا التي جعلت الثروات المائية بيد

المركز، ولكن أمام البعثيين لا يوجد قانون ولا دستور^(١).
إذن النجيفي خلال توليته لرئاسة البرلمان مارس دوراً
لشّل الحكومة ولسحب صلاحيات رئيس الوزراء لصالحه
على خطوتين: الأولى: كما قلنا هي محاولته سحب
صلاحيات رئيس الوزراء. والثانية: حينما اخفق طرح موضوع
الفيدرالية أو الانفصال ضمن ما يعرف بالإقليم السني،
ليكون ما فعله النجيفي يأتي متمماً للمشروع البعثي الذي
تقوم به العراقية لشّل العملية السياسية، ولكن طرح
النجيفي تميّز بأنه طرح وخطوات لم يرجع بها إلى العراقية
ولا إلى علاوي، وقد أيده في العراقية صالح المطلق^(٢)
وظافر العاني^(٣) وطارق الهاشمي^(٤) الذي دعا في التاسع

(١) الدستور العراقي جعل الموارد المائية التي تتبع خارج الحدود العراقية ضمن صلاحيات الحكومة المركزية وفق المادة ١١٠-ثامناً، والنوع الثاني من الموارد المائية وهي التي تتبع من العراق نصّت المادة ١١٤-سابعاً على أن تنظيم هذه الموارد مشترك.
(٢) جريدة المدى ٤/٧/٢٠١١ وقال بالنص إن هذا أمر طبيعي في ظل السياسات الخاطئة للحكومة.

(٣) جريدة المشرق والبيئة الجديدة ٥-٧-٢٠١١ قال (لا يوجد حل غير هذا بسبب التهميش الذي يعانيه السنة).

(٤) البغدادية ٤-٦-٢٠١١ صرّح قريبا من أقوال الاثنين.

عشر من نوفمبر\ تشرين الثاني مجلس الوزراء إلى عدم عرقلة إقامة إقليم صلاح الدين، واتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة بحقّ الطلب المقدم من مجلس المحافظة مؤكّداً في مؤتمر لحركة تجديد التي يقودها والتابعة للقائمة العراقيّة أنّ المحافظات لها حقّ دستوريّ في اللجوء إلى المحكمة الاتحاديّة في حال رفض مجلس الوزراء إرسال طلبها إلى المفوضيّة العليا للانتخابات طبقاً للدستور كي يتمّ الاستفتاء على الفدرالية.

نعم الذي اعترض عليه علاوي فقط؛ لأنّه وجد نفسه في إقليم لا وجود له فيه، لا في إقليم سني ولا شيعي وانتشرت نكته تقول علاوي إذا قامت الفيدراليات على أساس شيعي وسني عليه أن يرجع إلى مدينة لرستان التي ينتمي إليها أصلاً حسب مصادر التاريخ^(١).

المهمّ إنّ المكوّن السني ظهر فيه من الآن تياران: الأول هو تيار سني سني يزعم انه يدافع عن مصالح السنتّة، بإطار وأهداف وخطاب سني يقوده النجيفي وظافر العاني

(١) ولد أياد علاوي في بغداد منطقة الكرادة عام ١٩٤٤ من عائلة نزحت من مدينة الحلة.

والهاشمي، وتيار سني بإطار وغطاء وطني يقوده علاوي والمطلق، وكلاهما يتغذيان فكريا ويستمدان قوتها من المحيط الإقليمي ومتفاهمان مع البعث، ومن الآن سوف يقود السُّنة القيادات العلمانيّة، لأننا لاحظنا تاريخياً أنّ الحركات السنيّة تبدأ بيد الطبقات الدينيّة وتنتهي قيادتها بيد الطبقات السنيّة العلمانيّة كما حصل في مطلع القرن العشرين حين قاد العراق النقيب وانتهت مسيرة السُّنة وامتدت بقيادات علمانيّة، وهكذا في زمن بني عثمان سواء في داخل تركيا أو في ولايتهم على العراق^(١).

(١) الفدراليّة السنيّة التي طرحها النجيفي يراد لها أن تقوم في المحافظات السنيّة أي أن خريطة الإقليم المقترح تمتد إلى مساحة تصل نحو (٢٢٠.٠٠٠) كيلو متر مربع من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٤.٩٢٠) كيلو متر أي نصف مساحة العراق تقريباً وحسب إحصاءات وزارة الصحة والتخطيط في ٢٠١١/٤ فإن عدد هذه المناطق (٧) مليون يتوزعون على أربع مدن وهي محافظة نينوى المساحة (٣٢.٣٠٨) كيلو متر مربع وعدد السكان (٣.٠٤٧.٧٩٤) ومحافظة صلاح الدين مساحتها (٣٩.٦٨٠) كيلو متر مربع وعدد السكان (١.٢٥٣.٥٣٩) والانبأ والتي مساحتها ألف كيلو متر والعراق كله ب (٣) كيلو متر صالحة للإسكان ومساحتها الدقيقة (١٣٨.٥٧٩) كيلو متر مربع وعدد السكان (١.٤٧٨.٢٢٦) نسمة وديالى في الأجزاء السنيّة منها وهي بالإجمال مساحتها (١٧.٦١٧) وعدد السكان (١.٣٦١.١٤٩) نسمة. يمكن مراجعة دراسة لمركز العراق للدراسات تحت عنوان (ضوء على التلوّيح السني بالانفصال).

نينوى والنجيفي الآخر

إكمالاً للجهود التي يبذلها القوميون والبعثيون واستنفاراً لكلّ مشاريعهم في تحقيق ما يريدون وانجاز ما يخططون تحرك في هذا الإطار أثيل النجيفي، ونرى في العلاقة الجدلية أكثر فأكثر بين الحكومة المركزية والأقاليم تحتل نينوى مكاناً خاصاً، ليس فقط بسبب أهمية حدود المحافظة التي تجاور إقليم كردستان، ولها معه حدود متنازع عليها فحسب، بل أيضاً لأنّ محافظتها - أثيل النجيفي - هو شقيق رئيس البرلمان أسامة النجيفي.

اندلعت التوترات للمرة الأولى خلال احتجاجات آذار/مارس^(١)، عندما تم إشعال النار في مكاتب المحافظ من قبل المتظاهرين، حيث كان كلّ من أثيل وأسامة النجيفي في داخل البناية. ومع استمرار الاحتجاجات في نينوى، وقف أثيل النجيفي مع قسم من المحتجين، ورفض حظر التجوال المفروض على الموصل من قبل قيادة عمليات نينوى المرتبطة بالحكومة المركزية، ووصل تحدي المحافظ إلى درجة أنّه قاد الاحتجاج شخصياً يوم ١٧

(١) موقع المنتدى الموصل في ٢٧/٢/٢٠١١م.

نيسان/أبريل وكسر الطوق العسكري. نصب مؤيدوه سرادقات في الساحة التي أُعيد تسميتها بـ«ساحة الأحرار». لكن قيادة العمليات مرتقت السرادقات على الفور، واعتقلت بعض المتظاهرين، الذين زعم أنها أخذت بعضهم إلى بغداد، فأعلن المحافظ النجيفي أنّ هذا يرقى إلى فرض الأحكام العرفية في المدينة، ودعا إلى إضراب نُقذ بالفعل، وأحرز بعض النجاح في ٢٦ نيسان/أبريل^(١).

لا تزال العلاقات بين المالكي وأثيل النجيفي معقدة. فقد تبادل الاتهامات الشتائم، واتهمت وسائل الإعلام المنحازة للمالكي النجيفي بكونه بعثياً^(٢). وصرح النجيفي بأنّ المالكي جاهل بمشاكل الموصل ونيوى^(٣). وقد حاول المالكي فرض إرادته على المحافظة، وردّ النجيفي بالحجج القانونية وعروض السلطة السياسية. رفض النجيفي بنجاح - وبصورة قانونية - تعيين المالكي لقائد جديد لشرطة المحافظة. وحرص المالكي اجتماعاً لشيوخ القبائل وآخرين على الدعوة إلى استقالة النجيفي ومجلس المحافظة

(١) صحف المدى والمشرق ٢٥/٤/٢٠١١.

(٢) صحيفة الدعوة ٢٨/٤/٢٠١١.

(٣) البينة الجديدة ٣٠/٤/٢٠١١.

بأكمله^(١)، وفاخر النجيفي بأنّ المالكى لا يمكن أن يرغمه على الاستقالة أبداً، لأنّه يمتلك الكثير من الدعم السياسي في المنطقة، بعد أن حصل على أصوات أكثر من المالكى هناك^(٢). وحاول كلا الجانبين حشد زعماء القبائل إلى جانبهما، واتهم كلّ منهما الآخر بالمسؤولية عن مشاكل نينوى العديدة التي لم تحلّ. ومن المثير للاهتمام أنّ المواجهة بين النجيفي والمالكى لم يرافقها دفع كبير أو تهديدات لتحويل نينوى إلى إقليم. لكنّ الصراع اتسم بالتصعيد، فبتاريخ ٢٨ أيار ٢٠١٢ ردّ أثيل النجيفي على نيّة المالكى بعقد اجتماع مجلس الوزراء في الموصل بطريقة حادّة، حيث قال في تصريحات صحفية: إنّ الغاية من اجتماع مجلس الوزراء المزمع عقده في محافظة نينوى هي تفجير الصراع بين القائمة العراقية والتحالف الكردستاني من خلال إثارة بعض القضايا التي لم تحسم بين الطرفين خاصّة

(١) واشنطن بوست ٣٠/٤/٢٠١١.

(٢) حصلت قائمة (نينوى الحذباء) بزعامة أثيل النجيفي على أعلى الأصوات من مجموع أصوات محافظة الموصل بينما لم تحصل قائمة دولة القانون بزعامة السيد المالكى على أي مقعد في المحافظة. للمزيد يراجع الملحق (رقم ٣) عن نتائج انتخابات المحافظة في الموصل.

الفصل الثاني: النجيفي ومشروع الفدراليات ١٧٣

فيما يتعلّق بالمادّة ١٤٠ ، ومحافظة كركوك التي حاولت القائمة العراقية تجميدها ، خاصّة خلال هذه المدّة ، وخلص إلى أنّ المالكي انتهى كرئيس وزراء بالنسبة للقائمة العراقية والتحالف الكردستاني وكذلك التيار الصدري.^(١)

(١) شبكة أخبار العراق بتاريخ ٢٨ / ٥ / ٢٠١٢ .

الفصل الثالث

مواقف القوى الشيوعية

يبدو الحديث عن مواقف القوى والأحزاب الشيعية العراقية التي أجبرت على تشكيل أكبر كتلة برلمانية تحت مسمى (التحالف الوطني) حديثاً مريباً؛ لأنّ علاقات هذه الأحزاب ومواقفها هي مزيج من التضادّ والالتقاء مؤلداً حالة من اللا وضوح في مواقف بعضها ، مما يدفع أحيانا إلى الحيرة والتساؤل. وإذا كانت الساحة السياسية السنية تبدو مفهوماً خالياً من التعقيد نسبياً ، وتتمتع بقدر وافٍ من الوضوح ، فإنّ الأمر لا يبدو كذلك على الساحة الشيعية. إنّ الإرث السياسي والتجربة في السلطة شكّل فارقاً لصالح الأحزاب السنية ، في حين لم تستفد العديد من قوى التحالف الوطني من تجربتها خلال الأعوام الماضية بعد ٢٠٠٣م بالشكل الذي يجعلها قادرة على إدارة دقّة الصراع السياسي بطريقة مثالية.

في هذا الفصل نحاول البحث في مواقف قوى الائتلاف الوطني من مشروع العراقية ومطالبها وأهدافها ، لنرى هل أنّ هذه الكيانات الشيعية وقفت إلى جانب المالكين انطلاقاً من مبدأ مواجهة المشاريع التي تستهدف مستقبلها وعموم مستقبل الشعب العراقي ، او وقوفاً إلى جانب

المالكي الشخص أو الحزب؟ بعبارة أوضح وبغض النظر عن مساندة المالكي من عدمها هل لهذه القوى موقف واضح من مشاريع العراقية وما طرحه وتخطط له؟

لا بدّ قبل التطرق في دراستنا هذه لتلك المواقف أن نثبت حقيقة أنّ بعضاً من الكيانات الشيعية بدأ يُظهر رأياً يقفز بمضمونه على واقع الصراع السياسي العراقي، ويميل إلى تجاهل أنّ ثمة مشروعاً غير وطني تعمل العراقية على محاولة تطبيقه بمعونة خارجية من دول عربية مجاورة وغير مجاورة كما مرّ علينا في صفحات سابقة. تكمن مشكلة هذا الرأي الذي قام التيار الصدري بتحويله إلى موقف سياسي عبر وقوفه مع العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني لسحب الثقة من المالكي في أنّه يفتح الساحة الشيعية على مصراعها لخلط الأوراق وبلبله القناعات وتبييض صفحاتها، وهي خطوة لم تكن تحلم بها القوى الدافعة باتجاه تحييد الشيعة لصالح مشروع خارجي عربي - تركي بمساندة أمريكية، ونحن لا نتحدّث هنا عن أمر سيقع اليوم أو غداً، بل عن مستقبل مفتوح على كلّ الاحتمالات، وما لم يتمّ هضم حقائق الحاضر وإيجاد السبل الناجعة في التعامل معها فإنّ

المستقبل سيتحوّل إلى ماضٍ - والماضي معروف للجميع - لأنّ تجاهل تلك الحقائق أو تسفيهاها يعني أننا كمن يعيش بلا حاضر وبالتالي بلا تجربة. فتبييض صفحة القائمة العراقية وقياداتها والنفي أو التشكيك بارتباطاتها الإقليمية (خلافًا لكلّ الحقائق المتجسّدة على أرض الواقع والتي دفعت حتى بعدد من نواب القائمة ذاتها إلى الخروج منها والانشقاق عنها) يعني أنّ المشروع الإقليمي يحقق خطوات متقدّمة صوب النجاح، وهو مشروع بكلّ تأكيد لا تصبّ أهدافه في مصلحة البلاد، بل لأجل ضمان مصالح الدول الراعية له.

الجلس الأعلى والمالكي

في الوقت الذي يعلن المجلس الأعلى مرارا وتكرارا انه داعم لحكومة الشراكة الوطنية، وأنها الأسلوب الوحيد لنجاح المشروع في ظل النتائج التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة، إلا أنه لم ينس مواقف المالكي في تعاطيه معه، ابتداء من تعامله معهم في الحكومة السابقة، وانتهاء بإقصائه لهم في تشكيل الحكومة الحالية، مروراً بتشكيل التحالف الوطني. بتعبير آخر أنّ المجلس لا زال يعيش غصّة من تعامل المالكي معه للأسباب الآتية:

١- إنّ المجلس الأعلى يشعر أنّه صاحب الفضل في صنع شخصية المالكي، بعد أن وافق على أن يكون الأخير بديلاً عن الجعفري، في الوقت الذي كان مرشحه عادل عبد المهدي هو البديل بعد أن جاء ثانياً في التصويت داخل الائتلاف.

٢- كما إنّ المجلس لا زال يتذكّر دعمه للمالكي في ما يسمّى بـ(صولة الفرسان) حيث كان داعماً وبقوّة له، لكنّ الأخير تتكّرّر لتلك المواقف الأخيرة، وانه بدأ يتهمهم في بعض التصريحات بأنهم لم يقفوا معه ساعة العسرة.

٣ - حاول المجلس الأعلى جاهدا أن ينزل مع المالكي في كتلة واحدة، لكن الأخير رفض مستفيدا من الانجازات التي يشعر المجلس انه شريك حقيقي فيها، مدعيا أن المجلس هو من رفض الدخول بقائمة واحده مع الدعوة يوم طلبت منه الدعوة ذلك في انتخابات مجالس المحافظات.

٤ - ازدادت الهوة بين المجلس والمالكي بعد أن عمد الأخير إلى دعم هادي العامري في الانشقاق^(١) عن المجلس مقابل دعمه له في وزارة النقل.

هذه الأسباب جعلت المجلس حياديا جدًا في صراع العراقية مع المالكي.

نجد أنّ خطاب المجلس خطابا لينا رقيقا متفاهما إلى حدّ بعيد مع العراقية ومع علاوي، وأنّ ثمة لقاءات عقدت بين السيد عمّار وقيادات من العراقية منهم طارق الهاشمي والنجيفي وعلاوي فضلا عن لقاءات بين عادل عبد المهدي وعلاوي سرا وعلانية، واتصالات لكثها تخطّط للغد السياسي، مما يمكننا القول: إنّ موقف المجلس الأعلى موقف محايد، ولم يصدر أي اعتراض رسمي أو إشارة أو كلام

(١) أعلن انشقاقها رسميا بتاريخ ١١/ اذار/ ٢٠١٢.

يؤكد فيه موقفه من مطالب العراقية، وربما صدر كلام مقارب ومؤيد للسياسة العاقمة لعلاوي. وكان موقف المجلس أو رؤيته للخلاف بين العراقية والمالكي أنه خلاف خاصّ بهما.

لكنّ التطوّرات التي طرأت على المشهد السياسي منذ أن اتخذت قوى أربيل قرارها بالعمل على سحب الثقة عن المالكي دفعت المجلس إلى إعادة حساباته نوعاً ما، استطاع المجلس اعطاء انطباع للرأي العام حول مبدئياته السياسيّة وحياديته الإيجابية بحيث تمكّنه هذه الحياديّة من أن يكون جزءاً من الحلّ وليس من المشكلة، كما أنّ المجلس وعلى لسان مسؤولين كبار فيه قال: إنّه ليس مع سحب الثقة ولا ضدها^(١) قبل أن يتطوّر موقفه إلى الرفض المعلن، وإن لم يكن بلهجة تتسم بالقطع والشدة. ويبدو أنّ هذا الموقف جاء لأجل التمهيد لإطلاق مبادرة سياسيّة لحلّ الأزمة بين الفرقاء، وهذا ما حصل في منتصف حزيران ٢٠١٢. وأثبت فاعليّة ودور المجلس بعد أن مُني بخسارة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

لكنّ المهّم في مرحلة أزمة سحب الثقة التقت قيادة

(١) البغدادية بتاريخ ١٢/ حزيران/ ٢٠١٢.

المجلس بالمالكي وبدأ المالكي أكثر مرونة، وصدرت تصريحات من أعضاء في دولة القانون يشيدون بمواقف الحكيم. وهو ما بدا تطوّرًا في العلاقة الباردة بين الطرفين، حتى أن هناك من توقع أن يستمرّ التقارب بصورة مطردة، وربما يدخل الحكيم في ائتلاف انتخابي مع المالكي في مواجهة الصدرين الذين تحالفوا مع العراقيّة والأكراد لإسقاط المالكي.

إنّ المجلس الأعلى لم يكن ليستطيع الدخول في هذا التحالف بوجه المالكي، بسبب أنّ هذه الخطوة ستوقعه في إحراج شديد للغاية أمام الشارع، وهو بخلاف التيار الصدري. فشارع التيار منغلق على تأييد عقائدي ثابت، ومهما كانت السياسات المنتهجة من قيادة التيار فإنّ ولاء هذا الشارع لها لن يتغيّر كثيرًا، في حين ليس الأمر كذلك مع المجلس الباحث عن جذب الجماهير وتوسيع قاعدته الشعبيّة التي عانت من التآكل والتصدّع.

ولهذا نجد أنّه بعد خسارته في الانتخابات البرلمانيّة ٢٠١٠م عمّد السيد عمّار إلى سلسلة من الإجراءات والخطوات التنظيميّة داخل مؤسسات المجلس الأعلى، الهدف الذي شغل بال قيادة الحزب هو كيفية العودة إلى

الشارع وكسبه في الانتخابات المحليّة بداية ٢٠١٣م وما بعدها في الدورة البرلمانيّة عام ٢٠١٤م وتلافي مصير يكاد أن يركنه على هامش المشهد. فالمجلس الأعلى وفي محاضرات داخلية ألقاها السيد عمار بقيادات متقدّمة قال: إنّ المرحلة السابقة كانت مرحلة تأسيس، وقد دفع المجلس ضريبة لأجل مصلحة الشيعة، أمّا الآن فصاعدا فليس هناك من مجال لتقديم التنازلات، وعلينا العمل على إقناع الجماهير بمشروعنا. من بين ما حاول المجلس توسّله لأجل إعادة شعبيته هو استثمار إخفاقات المالكي وانتقاده بصفة مستمرة على الأداء المتواضع على صعيد الملفّ الخدمي، خصّص السيد عمار لذلك منصّة خطابيّة أسبوعيّة تعرف بالملتقى الثقافي، الغالب على خطاب الملتقى هو ترصد كلّ شاردة وواردة يمكن من خلالها إظهار المجلس بمظهر الحامل الأوّل لهموم المواطنين، وتحميل سائر الإخفاقات التي يعاني منها الشعب العراقي على عاتق الحكومة^(١). من جهة أخرى يحاول كذلك استمالة من يمكن استمالته في الشارع السني على صعوبة تحقيق هذا الهدف.

(١) بدأت حدة الانتقادات تخفّ إلى درجة كبيرة بعد تحالف أربيل (الأكراد والعراقيّة والتيار الصدري) لإسقاط المالكي.

التيار الصدري والمالكي

هي واحدة من أكثر العلاقات تعقيدا في البيت الشيعي، تلك هي العلاقة بين التيار الصدري والمالكي. تمتد التجربة السياسيّة للتيار الصدري إلى ٢٠٠٨م إذ نعتبر هذا التاريخ هو البداية الفعلية الحقيقية للعمل السياسي بالنسبة للتيار الذي يتمتع بشعبية في بعض المناطق المهمّة، ويمثل شريحة الشباب المنحدرين من عوائل فقيرة. ففي عام ٢٠٠٨م شنّ المالكي حملة عسكرية عرفت بصولة الفرسان لملاحقة المليشيات والمظاهر المسلّحة في مدينة البصرة. وهذه العملية هي التي رفعت رصيد المالكي وسط شرائح عديدة كانت قد تقمت على الوضع الجديد برؤيته بسبب تحكّم المليشيات المسلّحة بحياته.

بدا تحرك المالكي متماشيا مع أجديات اللعبة السياسيّة، وهو ما دفعنا للقول: إنّ تجربة التيار بدأت في ذلك العام. بلا شكّ فإنّ هذه التجربة حتى لو سلّمنا بأنّها تمتدّ إلى ٢٠٠٣م تبقى تجربة قصيرة للغاية قياسا لتجربة المالكي وحزبه الذي يعدّ واحدا من أعرق الأحزاب

الإسلامية. لكنّ صولة الفرسان لم تمت وبقيت حاضرة بما يشبه النكبة التي تترك مشاعر سلبية في وعي التيار وجمهوره وتحدد خياراته ومواقفه، فضلاً عمّا خلفته الصولة وشبهاتها من مشاكل وملقات كقضية المعتقلين التي تشكّل للتيار أولويّة قصوى. لم نلاحظ أنّ التيار الصدري وقف إلى جانب المالكي في خلافه في هذه المرحلة مع علاوي، بل هم في أفضل الأحوال بقوا على الحياد تقريباً. وبدل أن يخففوا الضغط على نوري المالكي في الوقوف معه ضدّ علاوي، أو أن يساعده بتخفيف سقف مطالبهم، أو إيقاف هجماتهم نلحظ العكس من ذلك تماماً. بل أن بعض قياداته أخذت تشنّ الهجمات تلو الهجمات ضدّ المالكي متهمين أفراد حمايته وابعاءه وحكومته بالفساد. وبنظرة أدقّ نرى أنّ التيار الصدري أهمّ عنصر مكوّن في التحالف الوطني، فالصديون لهم (٤٠) مقعداً في مجلس النواب، وقد انحاز التيار الصدري لصالح أسامة النجيفي في هذا الشأن.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١١م أبدت الكتلة الصديّة في البرلمان تصويماً سريعاً على خمسة قوانين لتعزيز المؤسسات التي لها دور في مكافحة الفساد، في الوقت الذي أراد

المالكي تأجيل التصويت. لكنّ الانعطافة الكبرى والتي هزّت الوضع السياسي برقمته بعنف هي دخول التيار فيما يشبه الحلف السياسي مع القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لسحب الثقة من المالكي، وتسبب ذلك باندلاع أزمة سخّنت الوضع العراقي على كلّ الأصعدة دون أن يبدي التيار حجة مقنعة تبرر هذا الانقلاب غير المتوقع. بل دافع التيار عبر قيادته عن مطالب العراقية والبرزاني القاضية بتنفيذ اتفاقية أربيل بتجاوزاتها وخروقاتها الدستورية وبخاصّة ما يتصل منها بمجلس السياسات الإستراتيجية المخصّص لعلاوي، والذي هو بالأساس فكرة أمريكية أرادت الولايات المتحدة من خلالها إضعاف النفوذ الشيعي السياسي وقوّته المركزيّة في الحكومة الاتحادية. ومن اسم المجلس المقترح (مجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية) يتبيّن أنّه يختصّ بالملفات الأكثر حيويّة وحساسية وأهميّة للدولة.

إنّ موقف التيار تسبب بانهيار جهود المالكي التي تعامل من خلالها بصبر ونفس طويل للوقوف بوجه طموحات علاوي، حتى دفعه في نهاية المطاف لإعلان تخليه بيأس عن مجلس السياسات وفق اتفاقية أربيل. وفي وقت كان رعاة

القائمة العراقية الإقليمية يعيدون حساباتهم للتفكير ببديل لعلاوي ولعموم القائمة العراقية بعد فشلها في تحقيق ما أنيط بها من مهام، جاء موقف التيار ليمثل فرصة غير متوقّعة بالمرّة لإعادة بثّ الحياة في الجثة الميتة التي أوشك خميس الخنجر على تشييعها.

وبهذا الموقف أعيدت اتفاقية أربيل الى الواجهة السياسية، ففي حال بقي المالكي فهو لن يقاوم الضغوط عليه من كلّ حذب وصوب لتنفيذ الاتفاقية كجزء من الإصلاحات السياسية التي تنادي بها العديد من الأطراف، وفي حال سحبت الثقة منه فإن أيّ رئيس وزراء مقبل ستكون تنفيذ اتفاقية أربيل على قائمة أولوياته.

لم يقف التيار عند هذه الحدود، بل راح يستتكر أية اتهامات موجّهة للعراقية، بكونها مرتبطة بمشاريع سعودية - قطرية - تركية. وفي تصريح لافِت وغير مسبوق قال السيد مقتدى الصدر: (إنّ زعيم القائمة العراقية أياد علاوي لو كان مدعوما من قطر والسعودية لما أصبح مصيره هكذا)^(١). ولعل السيد مقتدى قد سمع هذه الشكوى

(١) لقاء خاص على فضائية السومرية بتاريخ ١٩/ حزيران/ ٢٠١٢.

منه ، وقالها مقتنعا بصحّتها تماما!!

لكنّ التيار الصدري وعلى لسان السيّد مقتدى عدل عن هذه السياسة ، وتخلّى عن مطلب سحب الثقة وهذا أمر مهمّ ، والامر الأهم هو سير التيار ودولة القانون كلاهما الواحد باتجاه الآخر بما يعزز الوحدة والتلاحم ورض الصف والاستعداد للمراحل الآتية الأشدّ سخونة والأكثر خطورة.

ليس للمجلس الأعلى ولا لحزب الدعوة فضلا التيار الصدري أن يتخلّى أحدهم عن الآخر ، أو يتصوّر أنه قادر بمفرده رسم الخارطة السياسيّة لمستقبل الشيعة السياسي في العراق ، بل الجميع يحتاج الجميع. وعلى الجميع تقديم المزيد بهذه الاتجاه بدأ بنوري المالكي.

وعليه فإنّ القائمة العراقيّة مارست أدوارا عدّة لإضعاف

حكومة المالكي:

منها: مشروع علاوي وشروطه ومطالبه والتي لا تستهدف حكومة المالكي ، بل تستهدف تغيير شكل الدولة بكاملها واستمرّ هذا المشروع في خلق العراقيل قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها وقبيل تشكيل الحكومة ، وبعد أن تشكّلت الحكومة طرحت هذه القائمة عقبة جديدة وهي (خيمة) أربيل ، وما فيها من شروط خطرته.

ومنها: محاولات أسامة النجيفي في نقل الدولة والمسؤوليات والصلاحيات من رئيس الوزراء إلى رئيس البرلمان، وبعد أن فشل انتقل إلى طرح مشروع الانفصال وحرك موضوع الفدراليات أو نقل الصلاحيات من المركز إلى المحافظات فضلاً عن تحريك مدينة الموصل. والذي نلاحظه أنّ الموقف الشيعي كان يتراوح بين كونه موقفاً متفرباً من الخلاف بين علاوي والمالكي أو ميّالاً لصالح علاوي والعراقية.

الذاتة

ضوء واستشراف وستقبل الواقع السياسي في ظل الصراع الدائر

طبقا لما سلف فإن الصراع كما أشرنا بين المالكي وعلاوي هو صراع بين إستراتيجيتين متناقضتين وليس بين شخصين، صراع بين مشروعين:

الأول: يقوده المالكي باتجاه درأ الخطر البعثي ومحاولات إحيائه بدعم إقليمي من دول عربيّة وتركيا وبمباركة أمريكية، مشروع المالكي هو مشروع بناء الدولة والحفاظ على العمليّة السياسيّة من الانحراف، ولا نريد القول هنا: إنّ المالكي كان موقفاً في كلّ تصرفاته ومواقفه من موقع السلطة، فلا شك أنّ لديه أخطاءه، ولعلّه في ذلك لا يختلف عن أي رئيس وزراء مع فارق الظروف المعقّدة التي تكتف عملها، والتحديات الجسميّة التي واجهت الرجل.

والثاني: هو مشروع إقليمي يتستر بستار الوطنيّة وشعاراتها البراقة وهو قائم على أساس تشكيل الدولة

العراقية الجديدة وفق مقاسات معينة تخدم أغراض وأهداف وأطراف خارجية وجهات داخلية وضعت نفسها بخدمة المشروع.

والسؤال هنا أي الطرفين خرج منتصرا من هذا

الصراع؟

لعلّ السؤال ينطوي على تجاهل لحقيقة أنّ الصراع لم ينتهِ بعد.. ويبدو أنّ الوقت لا زال مبكرا للحكم على من هو المنتصر في هذه المعركة التي دارت وتدور بين المالكي والعراقية بقيادة علاوي.

ورغم أنّ الوقت لم يحن للحكم على نتائج الصراع الا أنّ هناك قراءتين، تذهب الأولى إلى القطع بانتصار واضح تحقق لرئيس الوزراء نوري المالكي. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى ما يلي:

أولا: إنّ المالكي همّش دور علاوي وأظهره بلا أي قوة، واستطاع أن يفكك جماعته أي سحقه داخل كتلته، ثمّ سحقه داخل شخصيته فقد استفاد من حدث عرس الدجيل في إبراز صورة علاوي بأنه راع للإرهاب، وأنّ المجرمين والقتلة هم حاشيته، ولهم صور ومواقف معه، وهم من يديرون مكتبه.

إذن فالمالكي استطاع أن يفكك علاوي كتشكيل وكشخصية، وإن علاوي (المنهج) لم ينجز أبرز ما يريد، وهو أن يكون في منصب سيادي تشريعي قادر من خلاله تغيير شكل وجوهر الدولة، بل الذي حصل من إنجازات تم ذكرها في البحث يمكن القول: إنها مسيطر عليها، وهي في الواقع لا تعد قمة الطموح البعثي ولا حتى الحد الأدنى منه، ويمكن القول وفق هذه الرؤية: أنّ المالكي ثبت شكل الدولة التي تتصف بأغليبتها المكوناتيّة بصورة عادلة وتضمن حقوق الجميع.

ثانياً: إنّ المالكي وعبر العديد من العوامل بما فيها توتر الخلافات بينه وبين العراقيّة صار وطنياً ومقرباً من الأمة وله رصيد شعبي في الوسط الشيعي أكثر من أي وقت مضى. ولا نغالي إن قلنا: إنّنا نجد فارقا جوهريا بين مالكي الأمس واليوم، فقد كان المالكي جزءاً من مشروع أمريكي بفعل الدائرة المحيطة به وهو اليوم خارج عنها.

نعم المالكي خرج من بيت الطاعة الأمريكي والى الأبد، وثمة مؤشرات بهذا الاتجاه منها موقفه من الدبلوماسيين الأمريكيين الذين طردهم من السفارة الأمريكية دون أن يسمح بمقابلتهم، ربّما لأنّ في الأمر

أسبابا تخصّه^(١).

وأيضاً فتح الباب على مصراعيه للتعاون مع الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من خلال البرتوكولات التي وقعت في ٢٠١١/٧/٧ وموقفه وحكومته من شيعة البحرين الموقف الإيجابي بامتياز وغيرها، وقد عبّرت أمريكا عن غضبها وعدم رضاها عن هذه السياسة المالكيّة، وهذا مؤثّر مهمّ عن خروج المالكي منهم إلى الاتجاه الآخر فضلاً عن غضب البعثيين السّنة.

ثالثاً: بالمقابل يسعى المالكي لبناء قوّة سياسيّة من خلال جمع القوى السياسيّة المؤيّدّة له من الخارجين على العراقيّة، ومن المحتمل جدّاً أنّ المنشقين عن العراقيّة لن يجدوا قوّة يتحالفون معها سوى ائتلاف المالكي؛ لأنّ أسباب انشقاقهم هي أسباب أفرزها الصراع بين المالكي وعلاوي، وبالتالي فمن المتوقّع أنّ القناعة السياسيّة التي دفعت هؤلاء النواب للانشقاق عن العراقيّة تلتقي مع سياسة المالكي. لكنّ التحديّ الذي يواجه المالكي هو التحالف

(١) لأنّ الوفد كان مؤلّفاً من أعضاء من الكونغرس الأمريكيّ معينين بحقوق الإنسان ومساعدتهم في قضيةّ منافيّ خلق تتجه نحو فتح ملفّ محاكمة المالكي دولياً، كما حصل مع البشير وإحالاته إلى المحكمة والمحكمة الدوليّة.

الجديد الذي فاجأ المراقبين والذي جمع العراقية والأكراد والتيار الصدري.

من الصواب القول: إنّ هذا التحالف ليس تحالفاً استراتيجياً، وإنّ هذه القوى الثلاث التقت على رغبة آنية في تصفية المالكى سياسياً، ولكلّ منها مشكلته الخاصّة مع رئيس الوزراء. لكن تبقى حقيقة أنه إذا ما استطاع المالكى تجاوز هذه الأزمة التي لا زالت مستعرة حدّ كتابة هذا البحث فمن المرجح أن يمضي باتجاه كسب المزيد من الحلفاء حتى من بين القوى الكرديّة التي ظهر أنها ليست موحّدة إلى الدرجة التي تحاول رسمها القيادات الكرديّة، فضلاً عن ملامح تقارب بين المالكى والمجلس الأعلى على وقع الأزمة «أزمة سحب الثقة». فيما يبقى التيار الصدري آخر من يمكن المالكى تحمّل أعباء التحالف معه، أو أنّ التيار قادر على تحمّل المالكى.

أمّا في حالة نجاح تحالف أربيل بسحب الثقة وعجز المالكى عن تلافي مصير الإطاحة به فإنّ أموراً عديدة ستتغير بلا إشكال، وهذا ما سنطرحه في القراءة الثانية، ولكنّ توقعنا للطرفين ولكلّ الأطراف بضرورة التفاهم والتوحد، وان لا سبيل لهم إلى برّ النجاة السياسي بالعراق

الا عبر الوحدة.

رابعا: بالنسبة للولايات المتحدة فقد استسلمت إلى حقيقة أنّ المالكي لم يعد يتقبل أية إملاءات، ولن يكون بحال من الأحوال رجلها في العراق كما تريد، ولن ينصاع لطلبات تتعارض ومصالح العراق كتحديد علاقاته مع إيران مثلا.

وقبل أن تتشب أزمة سحب الثقة كانت الإدارة الأمريكية قد اختارت (بريت ماكغورك) سفيرا جديدا في العراق، وقد ثارت ثائرة القائمة العراقية بحجة أنّ ماكغورك يتمتع بعلاقات جيدة مع المالكي، وحاول أياذ علاوي والبرزاني شي الإدارة الأمريكية عن ذلك دون جدوى، ليكلف بعدها علاوي طارق الهاشمي بطرح فكرة أن تتدخل البلدان العربيّة ومن بينها قطر والسعوديّة لإقناع وزارة الخارجية الأمريكية بالتخلّي عن مرشحها واختيار شخصيّة أخرى. كانت نيّة الولايات المتحدة أن تعين شخصا يستطيع التفاهم مع المالكي، ويحاول التأثير عليه بشكل لئيم.. لكنّها وبعد أن رأت أنّ مسألة سحب الثقة واصطفاف التيار الصدري بكلّ ثقله مع العراقيّة بالإضافة إلى الأكراد قد أسهم في خلق معطيات جديدة غيرت خطتها،

فاعتذر ماكغورك عن تولّي منصبه بعد حماسته الكبيرة ليتمّ اختيار شخصيّة أخرى أكثر تشدداً وقادرة على التأثير عبر قربها من العراقيّة والأكراد.

هناك قراءة أو وجهة نظر مختلفة ترى خلاف ذلك

للأسباب التالية:

أولاً: إنّ السيد المالكي يواجه أكبر أزمة خانقة على الصعيد السياسي، وعلى صعيد الشارع العراقي، فعلى الصعيد السياسي نجد أن خصوم المالكي اليوم هم الأكثر كماً ونوعاً من ذي قبل، لأنّ بعض القوى السياسيّة الشيعيّة هي الأخرى تلتقي مع العراقيّة بإسقاط وتضعيف وإفشال المالكي وقد وصلت جهودها إلى حدّ محاصرته بسحب الثقة منه، فالقائمة العراقيّة تشحذ هممها للإطاحة بحكومة المالكي قبل أن يسجل انجازاً سياسياً أو خدماتياً يتلمّسه المواطن ويسجّله له فضلاً عن تضافر الجميع ضدّه من القوى السياسيّة الشيعيّة وحتى المرجعيّة قد غلقت أبوابها بوجهه، وعليه فمشروع السيد المالكي اليوم يمرّ بمرحلة خطيرة، وإنّ الإطاحة بالمالكي أو تضعيفه إسقاط للمشروع السياسي الذي يخدم أبناء العراق، وهو في الحقيقة المشروع الشيعي المتماهي في وطنيته الحقّة ضمن أسس النظام

الديمقراطي التعددي. وقد يقال: إن إسقاط المالكى لا يعنى بالضرورة إسقاط هذا المشروع^(١).

ثانياً: ويدعى أصحاب هذا الاتجاه أنه على الصعيد الاجتماعى فإنّ شعبية المالكى انخفضت كثيراً عمّا هي عليه إبان عام ٢٠٠٩م، أو بعد عملية صولة الفرسان فى البصرة وسائر المحافظات الأخرى، بسبب قلّة الخدمات وارتفاع نسبة البطالة. ولكن لا زال - بحسب عدد من استطلاعات - المالكى هو الأوّل من بين السياسيين لحدّ الآن قياساً إلى غيره^(٢).

والحقيقة أنّ هذه الشعبية كانت مصدر قلق كبير لباقي الأحزاب الشيعية، وثمة ما يقرب من الإجماع بين

(١) وهذا ما صدر عن العديد من المسؤولين السياسيين الشيعة خلال هذه المرحلة والخطب والتصريحات تم الاحتفاظ لها فى مركز العراق للدراسات.

(٢) بناءً على استطلاع أجراه مركز العراق للدراسات واستطلاعات أخرى من مصادر وجهات متعددة بتواريخ مختلفة كان آخرها قبل كتابة هذا البحث ما صدر عن المعهد الديمقراطى الوطنى الأمريكى للشؤون الدولية بتاريخ ٢١/٥/٢٠١٢ وأوضح الاستطلاع زيادة شعبية المالكى بحوالى ١٩ نقطة، وبتاريخ ١٤/٦/٢٠١٢ أثبت استطلاع للرأى أجراه مركز الفيض العلمى لاستطلاع الرأى العام والدراسات المجتمعية فى العراق بأن قرابة ثلثى العراقيين يرفضون سحب الثقة عن رئيس الوزراء نورى المالكى.

بعض هذه القوى والعراقية والأكراد على تقييد رئاسة الوزراء بدورتين ومنع المالكي من البقاء لدورة ثالثة.

ثالثاً: تغيير موقف الأكراد الداعم لحكومة الشراكة الوطنية برئاسة المالكي، فقد تجاوز البرزاني والعراقية خلافاتهما العتيدة حول كركوك والمناطق المتنازع عليها، أو اتفقوا على تأجيلها لغرض تضييق الخناق على المالكي.

مسعود البرزاني من جهته وجد أنّ المالكي لم ولن ينفذ رغباته في إطلاق يده في مقدرات وثروات الإقليم، كما انه لن يتنازل له عن كركوك وغيرها، ومن جهتها فالعراقية عبر قادتها الكبار مستعدون لإبداء المرونة بشأن قضية كركوك الى الدرجة التي كشفت تسريبات صحفية عن وجود اتفاقات سرية لتسليم كركوك للأكراد، الأمر الذي أثار غضب الشارع السني في المدينة، وأعلن نوابهم في العراقية تأييدهم للمالكي. وعلى أية حال فالأكراد تتحصر مشكلتهم الأساسية بملف كركوك والمناطق المتنازع عليها في الموصل وصلاح الدين وديالى ولا شك أنّ التفاوض مع العراقية أكثر جدوى بالنسبة إليهم.

الخلاصة: إلى حدّ هذه اللحظة تبدو القراءتان

ممكنتين ضعف المالكي وتلاشي قوته وربما قتله سياسياً، وفرصة بقائه قويا في مواجهة المشروع البعثي - العربي - التركي. ويبدو واضحا للعيان أنّ الفيصل في ذلك كلّهُ هو موقف القوى الشيعية الأخرى، فإذا استمرت هذه القوى كما هو حاصل حاليا على موقف غير عقلاني وغير منطقي في مناوأة المالكي لأسباب حزبية وشخصية وأمعنت في ألفت من عضده وطعنه في الخاصرة فلا شكّ أنّه لن يستطيع تحمّل أعباء المواجهة مع قائمة علاوي، وسيحقق الأخير مع الأكراد نقاطا مهمّة على حساب المكوّن الشيعي الذي يوشك على أن تفوّت قواه المبعثرة عبر صراعاتها السياسية والترصد للمالكي لإضعافه سياسياً وبالتالي انتخابياً، توشك هذه القوى أن تفوّت فرصة تاريخية في استعادة الشيعة لحقوقهم وضمّانها مستقبلا.

إن اقرب السيناريوهات المتوقعة هو استمرار هذه الخلافات داخل البيت الشيعي. وستنتهي بإضعاف الطرفين وفقدان كتلة من الناخبين ستذهب أمّا لصالح كتلة تابعة للقائمة العراقية أو كتلة انتخابية ستتشكل في الوسط والجنوب تمتصّ ما تستطيعه من أصوات في انتخابات ٢٠١٤ لتتحالف فيما بعد مع العراقية تحت شعارها العتيد

«المشروع الوطني».

لذا نعتقد أنّ العقل البعثي يتجه الى أستتفار كلّ طاقاته وخطواته لإسقاط المشروع الشيعي منذ عام ٢٠١٠ م الى يومنا هذا والى مرحلة الانتخابات الآتية، مما يتوجّب على العقل الشيعي السياسي السير باتجاه ترقية الاجواء ورصّ الصف والبحث عن القواسم المشتركة للجميع. وعلى المالكى أن يدرك أكثر من غيره المسؤولية الملقاة على عاتقه بضرورة الخروج من شرنقة التخريب والاستتثار بالدولة والمؤسسات وإشراك جميع القوى السياسيّة من المجلس الأعلى والتيار الصدر وغيرهما والا فانّ البلاد لا تدار عبر الأزمات.

البلاد تحيط بها التحديات الداخليّة والمرتبطة بالخارج، وانّ أيّ خروج عن الاجتماع في أيّ طرف سوف يضعف الموقف في الانتخابات الآتية.

الفصل الرابع
المشروع السنني الفدرالي
إلى أين؟

يتناول هذا الفصل بالبحث والدراسة تحولات الفكر والموقف العملي السني السياسي بخصوص إدارة الدولة العراقية وعلاقتهم بالدولة المركزية على ضوء مشروع أسامه النجيفي وفدرالية الأنبار والمحافظات الأخرى كصلاح الدين وديالى والموصل.

أبرز ما يميز مرحله ٢٠٠٥ م في التحرك السني من خلال القوى السياسية التي تمثله هو رفض الفدرالية بادعاء أنه مشروع شيعي أمريكي إيراني لتقسيم العراق^(١).

أما بعد ٢٠١٠م وبعد أن تسلم المالكي رئاسة الوزراء اتجه السنت إلى توجهات جديدة ومشاريع مختلفة منها مشروع فدراليات المحافظات، فإن صلاح الدين طالبت بالفدرالية، ونفس الأمر تكرر من الموصل، ومن الأنبار، ومشاريع أخرى تطالب بتقليص صلاحيات المركز (الحكومة الاتحادية) إلى المحافظات، ومنها ما طرحه النجيفي وهو الانفصال، أو إقامة إقليم سني كامل.

(١) صرّح بهذا النجيفي الصباح ٢٠٠٦/٣/١٧ وحاتر الضاري، الصباح ٢٠٠٦/٥/١٢ وعدنان الدليمي، الصباح ٢٠٠٦/٥/١٦ وطارق الهاشمي الصباح ٢٠٠٦/٦/٥.

هذا التغيير في الفكر السياسي لقادة العراقية ومحاولتهم تطبيقه على الأرض كواقع، وترجمته كمشاريع يدل على أنّ تغييرا في العقلية السياسية العراقية فيما يخصّ علاقتهم بالدولة والنظام الإداري الذي يريدون.

السنة الذين حكموا العراق خلال الإمبراطورية العثمانية لأربع قرون تقريبا إلا مراحل تخللتها^(١) ثمّ تلتها مرحلة الاحتلال البريطاني الذي أوكل الحكم إليهم في إدارة العراق ومؤسساته العسكرية والأمنية منذ عام ١٩١٤م إلى عام ١٩١٨م^(٢) واستمرّ الحال إلى عام ١٩٦٣م وهي ثورة حزب البعث الأولى بغطاء قومي، ثمّ ثورته الثانية عام ١٩٦٨م والتي مارست أشدّ أنواع التهميش والإقصاء^(٣) على المكوّن الشيعي إلى أن وصل الأمر إلى صدام حسين الذي لم يكتف بسياسة التهميش، بل اعتمد مع الشيعة سياسة التهميش من خلال القتل والتشريد والطرّد ومهاجمة

(١) حسن العلوي، شيعة العراق والدولة القومية: ٥٧.

(٢) نفس المصدر: ٧٧.

(٣) على الشيخ حسن - سنه العراق وشيعته في محكمه التاريخ: ٣٧. وهكذا نفس المؤلف في كتابه السّنة العرب جلا دون أم ضحية.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٠٧

الحوزة لفرض واقع بعثي أكثر من أي وقت مضى، إذ رسم صدام صورة للدولة العراقية فيها أن الشيعة ليسوا مواطنين بينما كانت السياسات الأخرى ربما عدتهم مواطنين من الدرجة الثانية.

سمحت لصدام ظروف دولية وتحولات إقليمية ورغبة أمريكية وإسناد عربي في ذلك لمنع نهضة شيعة العراق كردة فعل للتأثر بالإمام الخميني وثورته التي أحد نتائجها هي نهضة التشيع في المنطقة^(١).

من هنا تحاول النخبة السياسية في القائمة العراقية أن تعالج هذا الانقلاب التاريخي في مسيرتها وتغيير المعادلة السياسية بعد أن تأسس الدستور العراقي عام ٢٠٠٥م الذي يحفظ حقوق الشيعة في العراق ويبرز دورهم ويعطيهم أعلى مناصب سيادية في إدارة دولة العراق، وبعبارة أدق أن كل مشاريع القادة الطائفيين قبل القائمة العراقية وبعدها. كانت تتجه نحو إعادة دورهم السياسي قبل ٢٠٠٣م، وأي مشروع نراجعته نجده ينطوي على رفض حقيقة القبول بشكل الدولة الجديد، وهم بذلك يعبرون عن مصالح

(١) محمد باقر الحكيم - أضواء على التاريخ السياسي لشيعة العراق ص ١.

ضيقاً بعيداً عن مصلحة الشعب العراقي بمكونيه البارزين السني والشيوعي. من هنا طرحوا موضوع الفدرالية الذي كانوا قد رفضوه يوماً، ولأنّ القوى السنية ركّزت على نموذج الإقليم السني الكامل الذي طرحه أسامة النجيفي. لذا سنكتفي بتناول هذا المشروع بشيء من التفصيل ونترك الحديث عن أقاليم المحافظات الأخرى كالأنبار وصلاح الدين؛ لأنّ أسبابها مختلفة عن هذا المشروع

مشروع أسامة النجيفي

لا يمكن النظر إلى التحوّل في موقف أسامة النجيفي من قضية الفدرالية وهو صاحب النزعة القوميّة^(١) كونه مجرد تعبير عن رغبات وأهواء، أو ردّة فعل ارتجالي، بعد أن أمسك بمنصب رئيس السلطة التشريعية. بقدر ما إن هذا التحوّل إنّما يعكس طبيعة التفكير السياسي وخيارات العقلية السياسية لقادة القائمة العراقية في طريق السعي الحثيث لرفض أبجديات هامة في الواقع السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣م. لذا لم يكن تلويحه أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١١م حول انفصال السّنة أو تشكيل إقليم خاص بهم تصريحاً عابراً غير ذي أهمية، بل هو علامة بارزة على التحوّل الذي ألمّ بمنظومة السّنة سياسياً وثقافياً، وعلى وقع متغيّرات تتعلّق بطبيعة الصراع السياسي العراقي، وبعض آخر يتعلّق بالمتغيّرات الإقليمية^(٢) التي خلقت

(١) واصل فوز قائمته كانت لدفاعه عن حقوق العرب في المناطق المتنازع عليها ضد التحرك الكردستاني.

(٢) إن موقف السياسيين الشيعة من موضوع البحرين كان موقف يوجب على

استجابات نوعية على مستوى التوازنات العراقية غير المستقرة. إن ما سمح للنجيفي بإطلاق تصريحاته التي أثارت جدلا واسع النطاق على الساحة السياسية هو المتغيرات التي طالت الشارع السني نفسه، وجعلت الحديث عن الفدرالية وإنشاء الأقاليم ليس أمراً عادياً فحسب لا يثير ردّة فعل رافض له، بل متناغماً معه وأحد أهم القضايا التي تملك سحر الشعار الجاذب والمحرك للحماسة إلى حدّ غير قليل، ولهذا فليس مستغرباً أن يردد النجيفي أن السبب في دعوته هو حالة الإحباط العامّة لدى الشارع السني^(١).

إنّ الموقف الشعبي من مشروع الفدرالية، وقضيّة الأقاليم تحوّل بصورة تدريجيّة من الرفض له إلى المطالبة به، وكان مبدأً ذلك هو رفض الدستور والتحقّظ على بعض فقراته، ولا سيّما الفقرة التي تعطي للشعب العراقي حقّ إقامة الفدراليات، حيث ساد في الوسط السني أنّ هذه

العرب السُنّة والعرب في الإقليم أن يفهموا أن واقعا شيعيا قويا في العراق اخذ يظهر لا يمكن بعد اليوم حسابه موقفا عابرا بل يحسب ضمن موقف تنامي القوة الشيعيّة التي لها ثمة انعكاسات على وضعهم الداخلي في العراق.

(١) كرر هذه العبارة أكثر من ١٢ مره خلال أسبوع من إعلانه في أمريكا وكررها معه آخرون من القائمة العراقية.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢١١

الفدرالية هي مقدّمة لتقسيم العراق. كان النظر منحصرًا آنذاك ومركّزًا على الجنوب والوسط، ونحى الخطاب السياسي والإعلامي باتجاه التحذير من عواقب الفدرالية انطلاقاً من كونها ليس فقط تقسيم وتجزئة للعراق، بل ذهب البعض إلى حدّ القول: إنّه مشروع إيراني يهدف إلى ضمّ أجزاء من العراق إلى إيران.

إلى حدّ هذه اللحظة تبدو المطالبة بالأقاليم للمناطق السنيّة مساوقة لمطالب توسيع الشراكة وعدم الاستفراد بالسلطة في المركز، وهنا يبدو ملفّ الأقاليم تهديداً ضاغظاً على الحكومة المركزيّة التي يقودها الشيعة، يرى نائب رئيس الوزراء صالح المطلك أنّ فشل مشروع الشراكة في حكم العراق سيدفع باتجاه خيارات صعبة، في إشارة واضحة إلى الإقليم^(١).

وهذه التصريحات جاءت داعمة لما قاله النجيفي في تصريحاته التي مثلت مفاجأة في وقتها على الساحة العراقية. وقد كشفت لأول مرة بصورة أكثر جلاءً ووضوحاً من أي وقت مضى عن المزاج الذي تشكّل للقوة السياسيّة والشعبيّة

(١) جريدة الصباح ٢٨/٦/٢٠١١.

السنيّة. فإلّا ما عُرف عن النجيفي رفضه الشديد ومهاجمته العنيفة لإقامة الأقاليم في العراق، وهو حال أغلب القادة السياسيين من السُنّة، لكن رغم هذا الرفض العنيد للأقاليم نجده يقول: (إنّ حالة التهميش التي يعاني منها السُنّة ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ستدفع بهم إلى الانفصال، أو التوجّه نحو الإقليم على الأقلّ)^(١). وجعل التوجه نحو الأقاليم هو أقلّ ما يمكن أن يلجأ إليه السُنّة، وهذا التوجّه يضمّر في حقيقته وجود مشاريع أخرى تتمثّل بالانفصال كما هو واضح من سياق حديثه.

إذن هناك تحوّل كبير في الرأي العام للقائمة العراقية، وأبرز ملامحه هو الموقف من الضداليّة التي انقلب دعائها من شعارات التهم لمن يؤمن بها بأنّهم (عملاء وخونة) إلى (مدافعين عن حقوق السُنّة)^(٢).

(١) جريدة الصباح ٣٠/٦/٢٠١١.

(٢) كانت الثقافة السائدة للمنطقة السنيّة يسيطر عليها منذ عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩ طبقة المسلحين الذين يرون أن العراق ملكهم ولا بد أن يعود كما هو موحدًا ولكن تحت أمرتهم وسيطرتهم ولذا وجدنا في منشوراتهم من أنّهم بعد الانسحاب الأمريكي سيكونون قادرين على السيطرة على كلّ العراق تحت إمرتهم وقوتهم وإلحاق الهزيمة بالمشروع السياسي الشيعي.

الفدرالية.. مفهوم آخر

برغم أننا شهدنا خلال السنوات الماضية التي أعقبت الإطاحة بالنظام البائد تغييراً في العديد من المفاهيم السياسية، وأنّ أيّ مفهوم ما يلبث أن يتشكّل بمعنى آخر جديد مناقض أو مضافاً لما يطرح أولاً، وبالتالي فقد ولّد ذلك حالة من الالتباس في مجمل المفاهيم السياسية، إلا أنّ أكثر الانقلابات والتحوّلات دراماتيكية في هذا الشأن هو ما اعتري مفهوم الفدرالية في العقلية السنية.

إنّ الموقف بخصوص الفدرالية تبلور نتيجة تغيير في فهم الفدرالية من كونها تعني (تقسيماً) إلى كونها (تنظيماً) في إدارة الدولة. ومن مخاوف عزل المكوّن السني على مساحة اقتصادية فقيرة إلى طموح إقامة كيان يتصل بحامية عربية، وتقف بوجه اضطهاد سكانه. وهذا منطوق جديد في فهم الفدرالية التي كانت مرفوضة أشدّ الرفض من قبل قادة السنتّة العرب، وأنّ منطوق المقاربة الجديد هذا جاء ردّاً اضطرارياً على الطرف الشيعي الذي يشرف على إدارة الدولة بصورة غير عادلة، فأضحت الفدرالية خياراً

لحماية السكان السُّتّة من الاضطهاد، وأن خطوتهم تأتي لتتظيم الدولة وتحميها من الدكتاتورية المالكية كما تعلق جريده المشرق^(١).

وبقدر ما يتناغم مطلب الفدرالية مع هذا التحوّل إلا أنه في جانب آخر منه يمكن وصفه بسلاح ذي حدّين باتجاه واحد، فهما خياران في خيار واحد لو صحّ لنا القول، إذ أنّ التهديد باللجوء إلى الفدرالية بسبب ما يدّعى من احتكار الشيعة للسلطة المركزية يمثل في ذاته ضغطاً على القوى الشيعة الرافضة للفدرالية، والمراهنة على دفعها باتجاه تقديم المزيد من التنازلات على مستوى ما يسمّى بالشراكة الوطنية، والتي في جوهرها هي محاولة إضعاف متزايدة للحكومة الاتحادية، وما يُراد هو أبعد من مفهوم الشراكة. وبالفعل فقد نجح هذا التهديد في صناعة هذا الضغط على المالك الذي مرّ بنا في فصول سابقة أنّه يقف منفرداً أمام المشاريع المضادة. مع أنّ الخيار الأساس يظل قائماً ولا توجد ضمانات تذكر لإلغائه مقابل شراكة أوسع في السلطات المركزية رغم ضبابية أطروحة هذه

(١) جريده المشرق - ٢٣/٦/٢٠١١.

الفصل الرابع: المشروع السنّي الفدرالي إلى أين؟ ٢١٥

الشراكة والتقسام للسلطة في المركز مع واقع حال يقول:
إنّ الساسة في القائمة العراقية يسيطرون على العديد من
المفاصل الهامة في مؤسسات الدولة والحكومة.

إنّ مشروع الأقاليم على أساس طائفي وعرقي مشروع
أمريكي أعلنه زلماي خليل زادة للساسة العراقيين ثمّ جاء
إعلانه الرسمي عبر مشروع بايدن عام ٢٠٠٧م ووافق عليه
الكونغرس الأمريكي بثلاثة أرباع أعضائه. لذا ليس
غريبا أن نرى صحيفة واشنطن بوست وهي تقول: (ولعلّ
فشل الإدارات العراقية بعد العام ٢٠٠٣ في تكريس
الحكم «اللامركزي» الذي أقره الدستور ولم يتم تطبيقه
في ضوء تعطيل أو غموض نصوص قانون «المحافظات غير
المنتظمة بإقليم» وشيوع الثقافة المركزيّة في صميم
الهيكلية الإدارية للدولة من بين تلك الأسباب التي أدت إلى
خشية سكان المدن المختلفة في العراق من العودة إلى هيمنة
المركز....^(١)) فهي تصف إذن المالكى بأنه يعمل على
المركزيّة وتكريس السلطة بيده وهي - الجريدة - أشدّ
ميلا إلى أفكار النجيفي من خلال النص أعلاه.

(١) الواشنطن بوست ٣/٧/٢٠١١.

أمّا بخصوص الأكراد فموقفهم كان واضحاً في تأييده لدعوات إقامة الإقليم في المحافظات السنيّة، وقد أطلق نواب من التحالف الكردستاني سيلاً من التصريحات المؤيِّدة بعد حديث النجيفي حول الإقليم السني، من ذلك ما قاله محسن السعدون من أنّ طلب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي غير مخالف للدستور^(١). وأيّد مطلب النجيفي النائب عن كتلة التغيير الكردية لطيف مصطفى قائلاً: إنّ إقامة إقليم يضمّ المحافظات الغربية أمر دستوري، ويتوافق مع المادة ١١٩ التي نصّت على أنّه يحقّ لأية محافظة أو أكثر تكوين إقليم^(٢).

لكن بالرغم من مباركة أكراد لإقامة إقليم سنيّ الا أنّهم اشترطوا هذه المباركة بضرورة إبعاد المناطق المتنازع عليها من هذا الإقليم.

إنّ قوّة تأثير الموقف الكردي يتأتّى من التجربة الناجحة للأكراد في إنشاء إقليم يتمتع بمستوى عالٍ من الإدارة بعيداً عن بغداد، وهذه التجربة هي إحدى العوامل التي غيرت من موقفهم بعد أن نظروا إلى إقليم كردستان المجاور

(١) وكالة أنباء الرأي العام، بتاريخ ٢٩/٦/٢٠١١.

(٢) المصدر السابق ٦/٧/٢٠١١.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢١٧

بوصفه نموذجاً يتطلعون إلى تكرار تجربته في محافظاتهم، وإن كانت صورة الإقليم من حيث الشكل العام واضحة للعرب السُنّة، إلا أن ثمة ارتباك في فهم الفدرالية لا زال يهيمن على عقول الكثيرين^(١).

كذلك بالنسبة للأكراد يلاحظ أنه وتزامناً مع تصريحات النجيفي بعد زيارته إلى الولايات المتحدة صيف ٢٠١١ م أطلقت القيادات الكردية تصريحات متلاحقة تؤكد على احتفاظ سكان الإقليم بحق تقرير المصير بناء على تطبيق الدستور. إن عبارة (حق تقرير المصير) هي خطوة متقدمة أبعد من الفدرالية، ما يعني أنّ ثمة استعداداً في الذهن للانفصال عن العراق.

(١) ولقد راجعنا وبتكليف عدد من الأكاديميين المعنيين بالأمر وموضوع الفدرالية لفهم أي تعريف فدرالي متفق عليه بين السُنّة والشيعية وبين الشيعة أنفسهم وهكذا السُنّة فوجدنا خلطاً وتبايناً واختلافاً شديداً وهذا ما تؤكدُه حتى دعوات السُنّة التي ظهرت مؤخراً وحتى الاصطلاحات التي يستخدمونها فهي تتردد بين الفدرالية والكونفدرالية والانفصالية وبين مساحه جغرافيه تتسع لمحافظة واحدة وبين فدراليه تتسع لمحافظة عدة وبين فدراليه تقوم على أساس جغرافي وأخرى تريد فدرالية ذات أساس طائفي وأخرى قومي وأخرى إداري وهكذا مما يؤكد عدم الاتفاق على تعريف موحد للفدرالية التي نص عليها الدستور العراقي مع أن الدستور متفق على آلية المعالجة الدستورية للموضوع.

وفي أيار ٢٠١٢م جادل رئيس الوزراء المالكي حول قضية حق تقرير المصير بالقول: إن مطالب الكُرد بحق تقرير المصير مخالف للدستور، فالدستور لم يتضمّن كلمة واحدة تتحدّث عن تقرير المصير أو الانفصال، معتبرا أنّ الكُرد قرروا مصيرهم عندما صوتوا بالقبول على الدستور العراقي^(١).

والحقيقة أنّ الأكراد تزايدت لديهم رغبة الانفصال أكثر بكثير مما كانت عليه من قبل، وتحوّل التلميح بالانفصال إلى تصريح واضح ومعلن، وبتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٢م هاجم السياسي الكردي في لبنان عمر البرزنجي الطائفة الشيعية، كسابقة في العلاقة بين الأكراد والشيعية، متهما إياها باضطهاد الكُرد، ومحاولة احتكار السلطة، ومنع الأكراد من تأسيس دولتهم المستقلة وعلى كامل أراضيها ومن ضمنها مدينة كركوك^(٢).

تعدّ هنا الإشارة ضرورية إلى أن مشروع الدولة الكردية روجت له إسرائيل، وآخر دراسة مستتدة إلى حقائق وأدلة دامغة هو ما نشره موقع *Real Clear World* للباحثة الإسرائيلية عوفرا بينغو.

(١) السومرية نيوز ١٠/٥/٢٠١٢.

(٢) وكالة النخيل للأبناء، بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٢.

موقف القيادات السياسيّة والرأي العامّ العراقي

على مستوى القيادات السنيّة كانت مواقفها تتجه صوب التأييد ، فكان المطلق من أوّل المبادرين للتأييد ، وقد علل ذلك بأنّ السُنّة مكوّن مضطهد ، وقال بالنصّ: إنّ العلة في طرح النجيفي هو (فشل مشروع الشراكة في حكم العراق سيدفع باتجاه خيارات صعبة)^(١).

وهذه القيادات تحاول أنّ تعرض الفدراليّة ليس بوصفها غاية في نفسها بل كوسيلة للخلاص من مشكلات تعاني منها المحافظات السنيّة ، ومن بين المبررات الإعلاميّة الشائعة على السُنّة هؤلاء القادة القول: إنّ المحافظات ذات الغالبية السنيّة لا تحظى بموازنات كافية لتنفيذ خطط الاعمار^(٢) . وأنها تعاني من انعدام الخدمات وانفلاتاً أمنياً متواصلاً تغذيه ضغوط قووات الأمن التي تستقدم في الغالب من مدن الجنوب ، أو من بغداد ، ولا تتشكل من داخل المحافظات

(١) صحيفة الحياة اللندنيّة بتاريخ ٣ تموز ٢٠١١ .

(٢) جريدة الشرق الأوسط ١٠/٦/٢٠١١

السنيّة نفسها^(١). بل إن البعض يذهب إلى أنّ عملية التصعيد الطائفي التي ينتهجها تنظيم «القاعدة» في العراق يمكن تقويضها عبر فكّ التشابك المذهبي والسماح لأهالي المدن السنيّة تولّي كامل المسؤوليّة عن أمنهم لدحر القاعدة^(٢).

إنّ مفردة الاضطهاد والتهميش كثيرا ما يسوقها عن العراقية ظافر العاني^(٣) في تصريحاته التي يتحدّث فيها عن إحساس عام بالاضطهاد والتهميش لدى المكوّن السنيّ مشيراً إلى وجود مخططات منظمة لتطهير المؤسسات الرسميّة والأمنيّة والعسكريّة من القيادات السنية، فمن بين ٤٠ قائداً عسكرياً في وزارة الدفاع، والحديث للعاني، هناك فقط أربعة من القادة السنيّة، ومن بين ١٨٠ مقبولاً في الكلية العسكريّة هناك عشرة أو أقلّ من طلاب المحافظات السنيّة، فيما قامت الوزارات العراقيّة بعملية تطهير للمدراء العامين والوكلاء والقياديين من أصول سنيّة.

(١) جريدة الزمان ١٣/٦/٢٠١١.

(٢) جريده الشرق الأوسط ١٠/٦/٢٠١١.

(٣) ظافر العاني، السومريّة نيوز ١٢/٧/٢٠١١.

ويمضي العاني بالقول في الحديث نفسه إلى أنّ عرض المجرمين والإرهابيين المتواصل على التلفزيون العراقي لا يتم إلا إذا كانوا من السُّنة العرب بما يشبه توجيه تهمة لمكوّن كامل فيما يهمل عناصر الميليشيات الشيعية المتورطة بالدم العراقي.

ويذكر أنّ قانون اجتثاث البعث تم توجيهه لتطهير المؤسسات الرسمية والسياسية من الشخصيات السنية، وأنّ بناء المشاريع الإستراتيجية مثل الكهرباء لا يتناسب مع التوزيع السكاني فتتج كربلاء أكثر من حاجتها من الكهرباء فيما تنتج الأنبار أقلّ من حاجتها بكثير، وكلّ هذه الضغوط بحسب كلام العاني تهدد بدورها بدفع السنة العرب إلى اتخاذ خيارات على وقع الشعور بالإحباط^(١).

إنه لمن الصعوبة بمكان التماشي مع كلام النجيفي والعاني فيما يختصّ بهذه التبريرات القائمة على إنكار واقع هو على نقيض ادعاءاتهما. فالنجيفي نفسه يشغل هرم السلطة التشريعية، وهي أعلى سلطة في البلاد، كما أنّ الحكومات المحلية تملك في الواقع سلطات واسعة أقرها

(١) جريده الحياة ٢/٧/٢٠١١ وأيضاً تحدث في ذلك في قناة السومرية بتاريخ

الباب الرابع من الدستور، والمادة ١٢٢ خامسا، فيما قام المالكى بمنح صلاحيات أخرى، وواعد بالعمل على توسيع أكبر لصلاحيات المحافظات.

إذن فما هي الدوافع الحقيقية لتصريحات النجيفي؟ لا شكّ لدينا أنّ هذه التصريحات نابعة من عقلية وثقافة تتصل بعقلية وثقافة البعث التي حكمت العراق لعقود، بل وأبعد من ذلك فهي تتواشج مع جذور تتصل بعبد الرحمن النقيب، وهو رئيس أوّل حكومة في العهد الملكي عام ١٩٢٥م والذي سلّ ذات مرّة لماذا هناك وزير واحد فقط يمثل الشيعة؟ فقال: هذا أكثر من استحقاقهم^(١).

أمّا الواقع اليوم فهو أنّ حصة السُنّة من الوزارات والذين يشكّلون ١٥٪ - ٢٠٪ من عدد السكان الشعب العراقي تعادل حصة الشيعة الذين يشكّلون ٦٠٪ - ٦٥٪ فلدّى القوى السنّية اليوم ١١ وزارة في مقابل ١٣ وزارة للقوىالشيعة. فضلا عن أنّ قيادات المكوّن السنّي تشغل مناصب سيادية هامة كرئاسة المجلس البرلماني، ونيابة رئيس الجمهورية، ونيابة رئيس الوزراء، ولا يمكن فهم القول بالتهميش والاضطهاد

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ح ٤ ص ٢١٧.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٢٣

وعدم الرضا عبر الشكوى المستمرة إلا من باب واحد فقط، هو تهميش دور المكوّن الشيعي في الواقع السياسي العراقي. فالقيادات السنيّة تسعى كما هو واضح إلى أن تكون كلّ وزارة من وزارات العراق مناصفة بين السُنّة والشيعية، ومن منصب المدير العامّ فما فوق أو حتى ما دون حسب طرح طارق الهاشمي^(١)، وهذه هي الشراكة التي يتردد الحديث عن غيابها بسبب دكتاتورية المالكى واستفراجه بالسلطة، مع أنّهم حصدوا ما نسبته ٤٨٪ من مؤسسات ومناصب الدولة العراقية في الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات ٢٠١٠ بحسب مراكز الدراسات العالمية^(٢).

وبالنسبة للشارع العراقي فقد شعر بالدهشة للطرح الفدرالي الذي توخّاه قادة القائمة العراقية، وعلى رأسهم أسامة النجيفي. إن الشارع في الوسط والجنوب العراقي رفض دعوات الأقلّمة والفدرالية لسنوات ما بعد ٢٠٠٣م، ولم يَرَفْرِفة لِقَبول فدرالية قائمة على أساس مذهبي، وأنّ هذه الفدرالية ستقود إلى تقسيم البلاد.

(١) جريد المشرق: ٢٢/٦/٢٠١١.

(٢) توني جونز - مركز الشرق الأوسط للأبحاث: ٢٢.

ولا بدّ هنا لنا من الحديث قليلا لتحليل هذا الموقف وشببهاته لدى الشارع الشيعي. فالمسألة تبدو كاللغز إلى حدّ ما ، إذ أنّ الرفض الشيعي للفدرالية غير قائم على أسس متينة لو أنقذنا إلى محاولة تقييمه على أساس من مبدأ المصلحة الخاصّة بهذا المكوّن الذي يشكل الأغلبية ويحتل عشرة محافظات وتتركز لديه الثروة وقد عانى ما عانى طوال العقود الماضية من بطش السلطة المركزية.. فلماذا رفضوا الفدرالية يا ترى؟

نحسب أنّ أغلب الدراسات التي تناولت موضوعة الفدرالية لم تتطرق بما يكفي إلى هذه النقطة التي نحاول طرحها هنا بعجالة كي لا نخرج بعيدا عن موضوع البحث ، وإلا فهي بحاجة إلى بحث منفصل. بإيجاز يمكننا وضع خمسة أسباب رئيسة لرفض الشيعة للفدرالية وهي:

أولا: عاش الشيعة طوال تاريخهم القديم والحديث تحت نير السلطات السالبة لكلّ حقوقهم السياسيّة والمدنية ، وفي حكم حزب البعث وما قبله منذ إشعالهم ثورة العشرين ، وتشكيل الدولة العراقية طالتهم اتهامات بعدم ولائهم لبلدهم والتشكيك بأصولهم ورميهم بالعمالة لحساب إيران. لقد عمل ذلك على تحديد وتركيز مفهوم

الوطنية في الوعي الشيعي إلى حدوده القصوى، وبدأ الفرد الشيعي حريصاً في كلّ مناسبة على إثبات أنّه وطني ومنحاز إلى ما دأب على تصنيفه ضمن خانته سعياً لنفي تلك التهم عنه. إنّ هذا التصوّر وتلك الرغبة في اللاوعي الشيعي في إثبات هذه الوطنية دفعه بصورة تلقائية إلى التشبث بكلّ ما ينتسب إليها. وطالما أسهم الضخّ الإعلامي في تصوير الفدرالية نحواً من التقسيم للبلاد كانت ردة الفعل مفهومة ومتوقّعة لا تخرج عن سياق المواقف الحريصة على تأكيد وطنية الشيعي.

ثانياً: من العوامل المهمة التي دفعت الشارع الشيعي إلى عدم تأييد الفدرالية هو عدم وحدة الصف بين القوى السياسيّة الممثلة له، بل - وهذا واقع الحال - أن بعض هذه الأحزاب دخلت في حالة من المواجهة، وكادت تتطوّر إلى صدام فيما بينها ما أثار مخاوف الشارع، ودفعه للتساؤل حول نجاعة الفدرالية في مناخ كهذا.

ثالثاً: إنّ اضطراب الأوضاع الأمنيّة، وانتشار المظاهر المسلحة، وفقدان حالة الشعور بالاستقرار والطمأنينة بعد انهيار النظام البائد، وتقاسم القوى والأحزاب لمساحات النفوذ، وعدم الشعور بوجود الدولة ككيان مسؤول عن

حفظ وتدبير شؤون مواطنيها ، كل ذلك جعل من خيار إيجاد تعددية في مصادر القرار إلى جانب السلطة المركزية خياراً غير مرغوب فيه ، وبدت المركزية هي الحل الأفضل ، ولا ننسى هنا أنّ الشعبية العريضة التي حصدها المالكي كانت في جانب كبير منها بسبب رفضه للفدرالية ، وتأكيد على حكومة مركزية قوية.

رابعاً: إنّ الدعوة إلى الفدرالية قادتها أحزاب كانت تحكم قبضتها على السلطة خاصة في المحافظات، ونعني هنا تحديداً المجلس الأعلى الإسلامي، ومع واقع أنّ تلك الفترة التي سيطر فيها المجلس لم تسجّل إنجازات مهمة على صعيد الأمن والخدمات وإعادة إعمار البنية المتهاكلة، وكان للإرهاب والإرهابك الأمني دور واضح في ذلك الوقت، فكان للشارع أن ينظر بعين الريبة إلى دعوات الفدرالية التي كان يطلقها المجلس الأعلى، ويلجّ على ترديدها السيد عبد العزيز الحكيم رحمته الله. وكان خصوم المجلس ينظرون إلى هذه الدعوة هي محاولة من المجلس للسيطرة على تلك المحافظات.

خامساً: ووقوف أطراف ومراكز قوى شيعية بالصدّ من فكرة الفدرالية ورفضتها أو تحمّلت عليها بقوة. وأبرز من

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٢٧

يمثل ذلك التيار الصدري، وكما مرّ بنا في الفقرة السابقة أنّ المالكى وما يمثله من ائتلاف دولة القانون كان بالضدّ هو الآخر من الفدراليّة، وقد تشكّل موقفه الرفض بشكل واضح منذ عام ٢٠٠٨م.

إلى جانب ذلك ثمة صوت آخر رافض للفدراليّة من منطلقات متعددة، ولعلّ أبرز أولئك هم المتخوّفون من سيطرة الأحزاب الإسلاميّة.

إنّ مما يجب عدم إنكاره هو وجود تيار علماني شيعي غير مُعبّر عن نفسه حتى الآن، وهذا التيار لا يؤيد فكرة الفدراليّة انطلاقاً من الاعتقاد بأنّ الوضع الحالي ولسنوات مقبلة لن يسمح بأن يحكم هذه الفدراليّة سوى الأحزاب الدينيّة.

هذه أهمّ الأسباب برأينا التي جعلت الشارع الشيعي يرفض الفدراليّة، ولا يؤيد إقامة الأقاليم؛ ولذا فقد كانت كلّ الدعوات إلى إنشاء الأقاليم (إقليم الوسط والجنوب، وإقليم البصرة، وإقليم الجنوب للمحافظات الثلاث البصرة ذي قار ميسان) تصطدم بصخرة المعارضة الشعبيّة.

ولهذا فقد شعر الناس هناك بالصدمة حين تمّ الحديث عن فدراليات سنّية وهم كانوا أشدّ الراضين لها

والمشجعين للموقف الذي اتخذته الجماهير في الوسط والجنوب رفضاً للأقاليم! حتى تساءل البعض: ثرى هل أعاد التاريخ نفسه في قضية التحكيم حينما خلع أبو موسى الأشعري علياً عليه السلام وثبت عمرو بن العاص معاوية؟ وتكررت الغفلة السياسية ثانية أن رفض الشيعة استلام الحكم في دولة العراق عام ١٩٢٤م واستلمها السنة، وعاشوا قرناً من الويل والثبور، وهاهم اليوم رفضوا - شعبياً - الفدرالية؟

لذا سجّل مركز العراق كلام الناس ورأيهم الذي يعكس أن الشيعة دوماً يفوتون فرصاً تاريخية على أنفسهم، وأنهم نادمون على الطرح الذي طرحه السيد عبد العزيز الحكيم في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩م والتي كانت فيها دعوة واسعة للفدرالية الجنوبية، ولكن كان الشيعة في الجنوب ضدّ هذا الطرح وشعروا أنه تقسيم خطر، وقد استجاب الشيعة في الجنوب للإعلام البعثي ووقعوا تحت تأثير قناة الشرقية والرافدين والرأي وغيرهما..!

ولقد تباينت مواقف الشيعة من فهم موقف السنة، فبعضهم يتوقع مضي السنة باتجاه هذه الخطوة ويحمل السنة

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٢٩

مسؤولية إيواء البعثيين والقاعدة، بعد أن فقدوا الحاضنات في العالم العربي، والبعض الآخر الآخر يعترف بوجود ضغوط على السنة لكتته يعتبر أنّ الخطوة غير قابلة للتطبيق في ضوء تركّز الثروات النفطية في المناطق الشيعية.

ويمكن لنا القول: إنّ ثمة تجربة سابقة للفدرالية في المناطق السنية بشكل أو بآخر، كان ذلك عام ٢٠٠٦م حين خرجت تلك المحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية بشكل كامل، وفرض تنظيم القاعدة سيطرته على أغلب المحافظات السنية (بشكل خاص: الموصل - الأنبار - تكريت) معلنا تلك المحافظات ولايات ضمن ما يسميه التنظيم (دولة العراق الإسلامية). وقد كانت تلك الخطوة من الأسباب التي أدت إلى ثورة الأهالي بوجهه ورفضته بشكل كبير، وسحبت البساط من تحته ما سهّل من محاصرته وملاحقة قادته، ولهذا يرى البعض أنّ دعوة النجفي للفدرالية لا تمثل رأي الشارع السني، بل ثمة من يرى أنّها لا تجد قبولا كبيرا لدى البعثيين أيضا ممن يخامره حلم العودة إلى السلطة وإحكام قبضته على العراق ككل.

العامل الديموغرافي.. تعقيدات واضحة

هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي تسجل حضورها في أيّ حديث عن الفدرالية في العراق عموماً والمناطق السنية خصوصاً. وهي عوامل مهمّة وحاسمة في تقويض المشروع ودفنه تحت رماد الرغبات المعلنة حالياً. ومن هذه العوامل يبرز العامل الديموغرافي أي الخارطة السكانية.

إنّ الإقليم الذي يقترحه بعض قادة العراقية يمتدّ على مساحة تصل إلى حوالي ٢٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع من مجموع مساحة العراق البالغة ٤٣٤٩٢٠ ويبلغ عدد السكان في هذه المساحة الكبيرة بحسب إحصائيات غير دقيقة ٧ ملايين نسمة يتوزعون على أربع مدن رئيسية هي

أولاً: محافظة نينوى ومركزها الموصل (شمالاً) بمساحة (٣٢٣٠٨) كيلومترات مربعة - عدد السكان (٣٠٤٧٧٩٤ نسمة).

ثانياً: محافظة صلاح الدين، ومركزها تكريت (١٢٥٣٥٣٩ نسمة ونحو ٣٩٦٨٠ كيلومتراً مربعاً).

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٣١

ثالثاً: محافظة الأنبار ومركزها الرمادي، وهي الأكبر مساحةً في العراق (١٤٧٨٢٢٦ نسمة و١٣٨٥٧٩ كيلومتراً مربعاً). أي أنها تعادل ثلث المساحة الإجمالية للعراق.

رابعاً: محافظة ديالى^(١) ومركزها بعقوبة (نسمة ١٣٦١١٤٩ و١٧٦١٧ كيلومتراً مربعاً).

هذا مع وجود أجزاء من محافظة كركوك ينتظر تسوية نهائية مع الأكراد، بالإضافة إلى جزء من العاصمة بغداد، والجزء الشمالي من محافظة بابل، وبعض أجزاء محافظتي واسط وكربلاء.

إنّ هذا التوزيع الأولي لخريطة الإقليم المقترح، والتي تشمل نحو نصف مساحة العراق تعترضها اعتبارات عدة منها:

أولاً: أهمّ المحافظات التي تشكّل هذا الإقليم تتضمّن مناطق متنازع عليها مع الأكراد، وتطالب القيادات الكرديّة بضمّها. وتشمل هذه المناطق أجزاء واسعة من محافظة الموصل وأقضية ونواحي تابعة لصالح الدين، كذلك تنزل خارطة التنازع إلى مندلي وخانقين وجبال

(١) ديالى ذات أغلبية شيعية، ولكن الجزء السني منها قد يلتحق بالإقليم السني.

حميرين وديالى^(١).

ثانيا: ثمة مناطق متنازع عليها بين المحافظات كالتي بين الأنبار وكربلاء. وهذا ينبئ ظهور مشكلات كبيرة بدل أن يكون مشروع الإقليم حلاً خاصّة، أن بعض هذه المناطق يحتوي على ثروات من النفط والغاز.

ثالثا: تتداخل ديموغرافيا المكونات المذهبية في مناطق عدّة، فهناك في قلب المحافظات السنية مناطق كبيرة ذات أغلبية شيعية، مثل منطقة تلعفر في الموصل، والدجيل وبلد في صلاح الدين، ومناطق عدّة في ديالى.

رابعا: توجد مناطق ينتشر فيها السُنة تقع في عمق المحافظات الشيعية في الوسط والجنوب، كما في بابل وكربلاء والبصرة، ولا شكّ أنّ الأهالي في هذه المناطق قد يكونون سببا في تأجيج مشكلات بين الإقليم السني المقترح والمحافظات الشيعية، أو إقليم شيعي يمكن أن يقوم مستقبلا، ما قد يوحد حالة صراع وحرب طويلة الأمد حول عائدية هذه المناطق..

خامسا: تخلو مناطق كالأنبار بمساحتها الشاسعة من أيّة

(١) وهذا ما تؤكدته الخرائط المثبتة لدى وزارة التخطيط العراقية والجهاز المركزي للإحصاء.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٣٣

ثروات مهمة خلافا لما يتوفّر في مناطق الجنوب من ثروات نفطية هائلة. إلا أن أنصار الفدرالية السنية يرون أنّ الاكتشافات المتتالية خلال السنوات الأخيرة أثبتت وجود ثروات كبيرة من النفط والمعادن يمكن لها أن تحوّل مناطقهم إلى منطقة ذات ثقل اقتصادي كبير. بالإضافة إلى ذلك الثروة المائية والزراعية وخطوط النقل الرابط مع أربع دول مهمة في المنطقة هي تركيا وسورية والأردن والسعودية^(١).

على أنه فيما يتعلّق بالجانب الاقتصادي فثمة ما يشاع عن وجود ضغط باتجاه الفدرالية من كبار رجال الأعمال السنية داخل وخارج العراق، وهؤلاء يطمحون ويعدون بجلب استثمارات واسعة النطاق، وهم يرون أنّ الطابع المركزي للدولة حاليا يمثل عقبة أمام الاستثمار.

ثمّ أن الفدرالية المطلوبة هي فدرالية إدارية بصلاحيات واسعة، ولن يلغى قيامها موادّ الدستور التي من بينها التوزيع العادل للثروات، وهذا ما يتماشى مع مشروع جوزيف بايدن الذي دعا عام ٢٠٠٧م إلى فدراليات ثلاث كردية وسنية وشيعية، وأنّ النفط يوزّع بين الأقاليم على مبدأ التناسب السكاني.

(١) الدكتور مهدي الحافظ - مجلة حوار العدد ١٧ ص ٥٥.

وعلى أية حال وبقطع النظر عن التوزيع السكاني ومحدداته فإنّ ما يتحدّث عنه النجيفي من أسباب لإقامة الإقليم السني غير قادرة حتى الآن على تحويل الفكرة إلى واقع على الأرض، وهناك اعتراضات برزت من قوى وشخصيات مهمّة على الساحة السنيّة مناهضة لهذا المشروع. لكن الأهمّ في تصريحات النجيفي والمواقف الأخرى التي أيّدت فكرته أنّها أخرجت موضوع الإقليم السني من الأدراج ووضعت على الطاولة ليكون ملقاً جديداً للضغط بغية انتزاع المزيد من المكاسب السياسيّة. وهذا ما حدث فعلاً في أزمة سحب الثقة من المالكي. فقد هدّد النجيفي وقادة العراقيّة في اجتماعاتهم مع مقتدى الصدر، ومن ثمّ خرجت هذه التصريحات إلى الإعلام من أنّهم سيلجأون إلى خيارات مؤلّمة، وقد تؤثّر على وحدة العراق في حال استمرار ما يسمّونه بالاستفراد وصناعة دكتاتوريّة جديدة في البلاد.

إنّ من المتوقّع أن يطرح مشروع الفدراليّة السنيّة في كلّ أزمة سياسيّة للابتزاز والضغط السياسي. وقد سبق لمجلس محافظة الأنبار أن اشترط للتخلي عن المشروع مجموعة من الشروط لعلّ أغربها هو الاعتراف بحدود

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٣٥

المحافظة الإدارية مع أنّ جميع الوثائق المتوقّرة لدى وزارة التخطيط العراقية وجهاز المركزي للإحصاء تؤكّد أنّ هذه المحافظة أخذت من محافظات الشيعة الكثير ضمن سياسة اتباعها النظام البعثي الطائفي.

مشروع الإقليم ودول الجوار.. الدور والتحوّلات

لا نستطيع العثور على موقف معلى وتصريح رسمي من قبل المسؤولين الأتراك حول ما يخصّ موضوع الفدراليات السنيّة، أو مشروع الإقليم السني. وغاية ما يمكن أن نفهم من خلاله الموقف التركي هو الاستنتاج المبني على العلاقة التي تربط النجيفي مع تركيا، وهي علاقة تاريخيّة لعائلة النجيفي^(١).

إنّ ثمة شخصيات عدّة تؤيّد مشروع الإقليم السني، ومن تلك عدنان الدليمي زعيم جبهة التوافق السابقة الذي صرح بالقول وبكلّ وضوح: (إنّ سبب التحوّل في موقفنا من الرفض إلى المطالبة بالفيدرالية هو إضعاف الحكومة المركزية التي تسيطر عليها الأحزاب الشيوعيّة كون تقوية

(١) مصادر التاريخ العراقي تؤكّد أن النجيفي من أسرة تركيّة وهو يحمل الجنسيّة التركيّة إلى الآن وأبوه كان احد الأتراك الذين قادوا حملة داخل الموصل لضمّ الموصل إلى تركيا، أمّا أصل كلمة (نجيفي) هي أتت من أن أباه يبيع الثريات التي تسمى باللغة التركي (نجفة) - تحقيق مركز العراق للدراسات- تاريخ الأسر العراقيّة الموصلية- سمير الموصلية: ٦٨.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٣٧

الحكومة ليس من مصلحة أبناء السُّنة) ويضيف الدليمي قائلاً: (إنّ جبهة التوافق السنية كانت تعتقد في ذلك الوقت أنّ مشروع الأقاليم الذي يتبناه الشيعة، هدفه تقسيم العراق لصالح جهات خارجية لديها مصالح في العراق وتريد أن تصنع إقليماً محاذياً لها تستطيع أن توجّهه وتتحكم به، وقد ثبت لنا الآن أنّ من مصلحة أبناء السُّنة أن يطالبوا بالأقاليم؛ لأنه ليس من مصلحتنا تقوية المركز، ولا سيطرة الشيعة على العراق)^(١).

ومن المؤيدين أحمد أبو ريشة ومحافظ الأنبار الأسبق الشيخ فضال الكعود، ومنهم نائب الرئيس المطلوب للقضاء، والذي هرب إلى إقليم كردستان ثمّ احتضنته تركيا طارق الهاشمي. وبحسب صحيفة هوال الكرديّة فإنّ الهاشمي قبيل سفره صرح للصحيفة أنّه يعمل على تشكيل الإقليم السني الكبير، وإنّ القائمة العراقية ستحلّ إشكالاتها مع التحالف الكردستاني في المناطق المتنازع عليها^(٢).

(١) برنامج بين قوسين، فضائية السومرية، بتاريخ ٢٦/أيلول/٢٠١١.

(٢) نقلاً عن وكالة أنباء المستقبل بتاريخ ١٢/نيسان/٢٠١٢.

وكان طارق الهاشمي في حوار مع الحياة قبيل انتخابات آذار ٢٠١٠م، ومع تصاعد عمليات اجتثاث مرشحين ضمن القائمة العراقية قد طرح المشروع أيضا، لكن على مستوى أقاليم المحافظات. بيد أن هذه المواقف الصريحة جاءت بعد تصريحات النجيفي فيما كانت قبل تلك التصريحات غير مباشرة وتكتفي بالإشارة فقط.

إن سبب ظهور الدعوات إلى إقليم سني يرتبط دون شكّ بالمتغيرات الإقليمية التي حدثت في المنطقة وقلبت بعض المعادلات، وحركت أخرى باتجاه توازنات جديدة. فالقوى السنية ترى أن الحكومة الشيعية في العراق أصبحت من القوة بحيث إنها أصبحت عصية على مؤامرات إسقاطها، وانه غدا من الصعوبة بمكان تحجيم دور المكون الشيعي، ولهذا فلا بدّ من تغيير في قواعد اللعبة، وإيجاد سبل أخرى للتعامل مع الواقع الموجود.

ولا يمكن بعد اليوم السير بذات الاتجاه الذي سلكته التشكيلات البعثية في العنف والتمرد الذي ضرب العراق منذ عام ٢٠٠٤م وتصاعد بمديات مختلفة بهدف إسقاط الدولة خصوصا أن هذه التشكيلات تعاني الضعف والتراجع وفقد الحاضنة، كما انه لم يعد خيارا مهماً

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٣٩

التعويلُ على مشروع سياسي يسهّل على البعثيين السُّتة الوصول إلى المنصب الأعلى في العراق اليوم وهو رئاسة الوزراء، فهذا المنصب أصبح من استحقاق الشيعة بحسب ما تقره الخارطة السياسيّة التي رسمها الدستور وأثبتتها المعطيات الانتخابيّة والواقع الاجتماعي.

إنّ ثمة اتجاهًا آخر اتخذته قيادات القائمة العراقيّة والجهات الداعمة لهم وهو الخروج من تحت سلطة المركز، ضمن كيان إداري وسياسي واقتصادي هو أقرب إلى كيان الدولة المستقلّة، وهو جوهر وهدف مطالبات النجيفي بمشروع الإقليم السني. يتعزز هذا الخيار بفعل واقع سياسي لم يعد بنظرهم قابلاً للتغيير بصورة كبيرة، فمراكز الدراسات تؤكّد على أنّ هؤلاء القادة السياسيين الذي ارتهنوا بمشيئة السعوديّة ودول أخرى شعروا بأنّ الشيعة في الحكم أصبحوا أكثر قوّة وأنهم تماهوا أكثر فأكثر في مشروعهم في بناء الدولة التي تحكّم فيها الأغليبيّة، سواء كانت تلك الأغليبيّة مكوناتيّة أو سياسيّة، ففي الحاليتين لن تخرج الدولة عن إدارة القوّة الشيعيّة.

إنّ تطوُّرات المشهد السياسي تؤكّد في جانب منها على وجود وعي بين القيادات الشيعيّة بضرورة المحافظة على

المشروع السياسي، وأن الحزب الحاكم^(١) - أو هكذا تصفه بعض وسائل الإعلام وهو حزب الدعوة الذي ينتمي إليه نوري المالكي - صار يقدر كثيرا أهمية العمل لصالح المشروع العراقي، وصار يدرك أن ثمة مخططات تآمرية تستهدف أغلبية العراق المكوّناتية.

صحيح أن ثمة تنافسا حزبيا داخليا بين القوى الشيعية نفسها، ولعلّ من مظاهره بروز دعوة سحب الثقة من المالكي واصطفاف التيار الصدري المكوّن البارز في التحالف الوطني مع القوى المعادية للمالكي من دون أن يكون هذا الموقف قد تم تدارسه أو مناقشته ضمن التحالف الوطني..^(٢) إلا أن موقف الصديين بُني على حسابات اجتهدوا في تقديرها، وعلى رأسها أن بديل المالكي لن يكون إلا من التحالف الوطني فقط.. فهم حصروا القضية في بعدها الشخصي، وبغض النظر عن صحّة هذه الحسابات إلا أن المهمّ هو أن التيار الصدري نفسه غير بعد شهرين من موقفه المتصلّب تجاه المالكي،

(١) جريدة الشرق الاوسط، ١٢/٥/٢٠١٢.

(٢) هذا ما صرّح به السيد مقتدى الصدر - موقع العمارة ١٦/٦/٢٠١٢.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٤١

ولكن بعد أن وضعوا المالكي في موقف محرج اضطره إلى تقديم وعود ببعض التنازلات للعراقية والأكراد. لذا لم يكن هناك مناص أمام القيادات السنية من الاختيار بين القبول بواقع سياسي يفرض الانصياع لحكومة مركزية بقيادة القوى الشيعية أو أن يوجدوا لهم كياناً سياسياً مستقلاً يكون سكينه خاصرة في الجسم العراقي^(١).

ليس هناك من فرصة أمام الباحث لتجاهل الدور التركي، مع أن أنقرة لم تتخذ موقفا معلنا وواضحا تجاه المشروع السني في أقالمة المنطقة الغربية، ولكن بما أن هذا المشروع كما أكّدتنا سابقا يمثل خيارا بديلا لمشروع سياسي مُني بالفشل، وبما أن تركيا واحدة من أنشط جهات الدعم للقيادات الحزبية والعشائرية السنية التي صدرت عنها مواقف داعية لإقامة الفدراليات، وبما أن تركيا أيضا جزء أساسي من محور إقليمي يضمّ السعودية، فإن ما تقرأه وتخطط له السعودية لمستقبل العراق تقاسمها أنقرة في ذلك، وتحتفظ بذات القناعات حول الوضع العراقي.. كل ذلك يفضي إلى نتيجة واحدة هي أن تركيا

(١) معهد هدسون Hudson Institute ١ / ٧ / ٢٠١١.

داعمة بلا أدنى شك لمشروع النجيفي في إقامة إقليم سني للمناطق ذات الأغلبية السنية.

لقد أثرت التحوّلات الإقليمية الجارفة التي حدثت في المنطقة على التفكير السياسي لقادة العراقية. ومن بين هذه التحوّلات ما طرأ نتيجة الأحداث في أكثر من منطقة عربية كان من الواضح فيها أنها ذات طابع مذهبي يفتح ويزداد بروزاً وتأثيراً مع الوقت. لقد كان ثمة توافق إقليمي على أن يكون العراق كيانا موحدًا، ولكن مع الحرص على تكافؤ القوى في الداخل، وبالتالي تحويله إلى ساحة صراع متكافئة الأطراف ليتمّ تنفيس اضطرابات المنطقة على هذه الساحة غير المستقرة. يبدو أن هذه النظرة التوافقية لم تعد مجدية في ظلّ الاصطفافات الجديدة بفعل المتغيرات المعروفة على الساحة العربية، ومنها الساحتان السورية والبحرينية.

إن موقف العراق بدأ بنظر السعودية والمحور العربي - التركي عموماً متطابقاً مع الموقف الإيراني تجاه الأوضاع في سورية والبحرين..

يؤكد مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS
٢٨/٦/٢٠١١ على هذا الموقف بالقول: (إنّ الموقف العراقي

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٤٣

الرسمي من تلك الأحداث خصوصاً الموقف المتباين بشكل لافت والمتطابق مع الموقف الإيراني من اضطرابات البحرين من جهة والاضطرابات السورية من جهة أخرى، كان خلفاً أثراً في النظرة الإقليمية إلى آفاق المشروع الإيراني للعراق والمنطقة). يتضح من ذلك أن السياسة القديمة المتضمنة اتفاقاً غير معلن بين دول الإقليم على وحدة العراق لم تعد سياسة ذات جدوى؛ لأن التناقض الإقليمي بلغ ذروته تماماً. ووضع العراق بين خيارين إما الانحياز للموقف العربي - التركي أو للموقف الإيراني. ولا يريد أي من الطرفين قراءة الموقف العراقي بعيداً عن ثنائية (مع أو ضد)..

إنّ تصاعد الصراع المذهبي في المنطقة جعل العراق مرة ثانية في قلب هذا الصراع. ويات واضحاً أنّ الدول العربية وتركيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنّ تكافؤ أطراف الصراع السياسي في داخل العراق لم يعد مجدياً في المستقبل المنظور؛ لأنّ الموقف العراقي تعبّر رسمياً عنه القوى الشيوعية الحاكمة. من هنا نلمس مدى الأهمية لخيار إقامة إقليم سني يخرج العراق بنفوذه السياسي - الجغرافي ليحدّد ذلك من نفوذ إيران وقدرتها على تعويض فقدانها المتوقع لحليفها الرئيس في المنطقة،

أي النظام السوري.

ليس جديدا القول: إنّ الصراع السياسي العراقي يتأثر بصورة مباشرة بالمواقف الإقليمية. وقد كان ولا يزال هذا الصراع جعل التوازن بين القوى السياسية العراقية جزءاً مهماً من لعبته. وما وقر ذلك بكل تأكيد هو الاحتلال الأمريكي الذي فتح الساحة العراقية على تدخلات كبيرة لدول الجوار خاصة التي رفضت معادلة ما بعد ٢٠٠٣م. وها هو العراق اليوم ساحة هشة وبنوء بمشكلاته الداخلية الجمة. وفي الوقت نفسه لا يقوى على الإفلات من حصار المحاور التي تخوض مواجهة بينها، فيما يقف العراق دون خيارات كثيرة، ولا يستطيع النأي بنفسه عن هذا الصراع الشرس..

أمّا اللاعب الأميركي فلا تختلف رؤيته عن رؤية المحور المناوئ لإيران، من حيث دعم الفدرالية تقوم على أساس طائفي وعرقي تم التعبير عنها بصورة رسمية من خلال مشروع جوزيف بايدن.

أمّا السعودية فهي قد أظهرت مخاوفها طوال سنوات ما بعد ٢٠٠٣م من تقسيم العراق ورفضت الفدرالية؛ لأنها تخشى انعكاساتها على وضعها الداخلي وخوفها من أن تدفع فدرالية الشيعة في الجنوب إلى مطالبة الشيعة في

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٤٥

السعودية بفدرالية في منطقة هي الأغنى بالبترو، وقد رددت السعودية على لسان مسؤولين كبار كوزير خارجيتها سعود الفيصل بأن الولايات المتحدة قد سلمت العراق إلى إيران، وان تبعية الشيعة في العراق لإيران سوف لا تسمح بتفكك العراق، لأن ذلك يفتح الباب على مصراعيه لشيعة السعودية في المناطق الشرقية الغنية بالنفط للتفكير بكيان فدرالي أو شبه فدرالي قد ينتهي بانفصالهم وتشكيل دوله خاصة بهم^(١).

لكن بموازاة هذا الموقف ثمة موقف مختلف من فدرالية السنة، ولا يمكن إيجاد تفسير منطقي لهذه الازدواجية سوى أن السعودية لا تريد أن ينفصل الشيعة في العراق كي لا ينفصل معهم البترول، وكي لا يتشجع الشيعة في السعودية على الانفصال^(٢)، في ذات الوقت فهي لا تمنع من إقامة فدرالية مستقلة للسنة العراقيين شرط الاحتفاظ بحقهم في الثروة كما يقترحه مشروع جوزيف

(١) جرده الصباح ٢٠٠٦.

(٢) كل المصادر تؤكد أن نسبة شيعة السعودية تتراوح بين ١٠ و ١٥٪ من سكان السعودية وهم يسكنون في مدن مثل الأحساء والقطيف التي تحتوي معظم الاحتياطي الضخم لنفط السعودية.

بايدن، وكما هو معمول به مع الإقليم الكردي. وهناك من المراقبين من يرى أن للسعودية مخططاً في جعل سنة العراق دولة قويّة تعمل على تنفيذ مشروع طائفي عربي -أمريكي ضد الشيعة العراقيين وإيران^(١) وتواجههم بالنيابة كما كان الحال إبان النظام البعثي المقبور. أي أنّها ترغب في إعادة تكوين العراق بشكل مختلف تعيد من خلاله عراق الثمانينات والتسعينات، وأنّ يكون عاملاً في لا استقرار المنطقة يلبي مصالح السعودية وأهداف السياسة الأمريكية.

وهذا بقدر ما يمنح السنة قوّة مفترضة فهو يضعف الشيعة في العراق ويخرج جزءاً واسعاً من الأراضي العراقية خارج سيطرة أيّة حكومة اتحاديّة تقودها الأغليّة.

(١) قوّة الشيعة في الشرق الأوسط -مجلة مسارات، العدد ١٥: ٤٤.

حول الحلّ اللامركزي

قد يكون الانتقال نحو نظام لا مركزي في إدارة الدولة العراقيّة الجديدة حلاً مثاليّاً في سبيل تجاوز مشكلات صعبة للغاية، فالنظام المركزي أثبت فشله عبر تجربة طويلة فيما تبدو المؤشّرات الموضوعيّة غير مشجّعة بخصوص إقامة فدراليات أو كونفدراليات. فهذه الأخيرة كما المركزيّة تبدو أنها ستكون سبباً في إشعال المزيد من الحرائق التي يصعب إطفائها. بيد أنّ النظام اللامركزي الذي يقتضي نمطاً خاصاً من توزيع الصلاحيات الإداريّة بين مراكز سلطات محليّة والسلطة المركزيّة بحاجة إلى توافق بين القوى السياسيّة المختلفة، وهو بحاجة إلى قرار يتخذه قادة الكتل الكبيرة كما هو مرتين بإرادة أعلى هرم للسلطة. ولا بدّ من أن تسبق مثل هذا القرار جهود مراجعة على المستوى القانوني ومستوى إشاعة ثقافة تمهّد لقبول هذا النمط من الإدارة الذي يتجاوز آليات النظام الاشتراكي الذي دأب العراقيون طوال عقود على العمل به وتشبّعوا بمفاهيمه حتى بدت جزءاً من

السلوكيات الإدارية والاقتصادية والثقافية العامة.
 إنّ الإدارة اللامركزية تتيح قدرا وافيا من الصلاحيات
 للمحافظات في تصريف شؤونها بغض النظر عن قضية
 الانتماء، وكذلك تتطلب اللامركزية تحديداً لصلاحيات
 الحكومة في العاصمة، وهذا التوزيع للصلاحيات سيفتح
 تدريجياً نحو السير إلى الاستقرار وتقليل حدة الصراعات
 السياسية على السلطة المركزية.

إن الآليات التي تعمل وفقاً لها المؤسسات الناشئة في
 الدولة العراقية وسط الصراع المحتدم بين القوى السياسية
 ينذر بوصوله إلى مراحل خطيرة، ومنغلقات ليس من المتوقع
 تجاوزها ما يهدد بتفتيت الكيان الهش لدولة تحاول إعادة
 بناء نفسها بخطوات وثيدة.

ثم إنّ المعادلة في هذا الصراع تبدو واضحة إلى حدّ
 بعيد، فكلّما زاد الصراع السياسي في المركز زادت
 احتمالات تعرض البلاد إلى التفتت وظهور نزعات الانفصال
 والتمرد على السلطة المركزية، نتيجة لما يشعر به البعض
 من الغبن والتمييز والإهمال، وهي شكاوى لن تنتهي ما دام
 ثمة صراع سياسي قائم. والحقيقة أنّ هذا الإحساس بالغبن

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٤٩

والمظلومية لا يقتصر على مناطق أو محافظات دون غيرها، فهو يشمل المحافظات العراقية بغض النظر عن انتمائها المذهبي والقومي. وليس أدلّ على ذلك من أنّ أغلب محافظات الجنوب والوسط هدّدت في فترات مختلفة بالجوء إلى تشكيل أقاليم خاصّة بها لتدارك مأزق سوء الإدارة، وتعطّل المشاريع وتلكؤ الخدمات المقدّمة لمواطنيها، الواقع الذي أخرج الأحزاب والتيارات السياسيّة التي تمثّلت في مجالس المحافظات، وصارت تبريراتها غير مقبولة أمام الشارع. وإن كانت محقّة في جزء كبير مما تشكو منه لا سيّما على صعيد تضارب الصلاحيات بينها وبين الحكومة المركزية، وأحيانا التضارب بين القوانين التي تعمل بموجبها الوزارات المختلفة. حتى إنّ مجالس المحافظات وسط هذه الفوضى والواقع الغريب بدت كحلقة زائدة بلا أي دور ملموس، فهي لا تملك الكثير مما يمكن أن تكون لديها فيه يد للقرار والتقرير بشأنه.

واستجابة للضغوط المتواصلة وعد المالك بتاريخ ١٦\ تشرين الثاني ٢٠١١ بإعطاء مجالس المحافظات صلاحيات واسعة، ولكّته قال إن الدستور لم يتحدّث عن

ذلك^(١). فيما أكّدت دولة القانون بعد ذلك بشهرين إن:
(النفس الطائفي والاقصائي بالإضافة إلى الدكتاتورية
الفردية التي مازالت موجودة لدى بعض المحافظات
والمحافظين، جعلت من رئيس الوزراء يتوقّف ويفكّر ملياً
قبل إعطاء صلاحيات أوسع للمحافظات)^(٢).

ويبدو من هذا الحديث أنّ المالك يخشى أن تسهم
الصلاحيات الواسعة لمجالس المحافظات في نشوب صراعات
داخل المحافظات نفسها يصعب السيطرة عليها، وأنّ التنوع
المذهبي واللائي في عدّة محافظات سيتمّق بوجود
صلاحيات واسعة بيد جهات دون أخرى.

لكن في مقابل هذه المخاوف فإنّ البديل المتمثل بقبضة
مركزية قوية يعدّ انتحاراً؛ لأنّ هذه القبضة لن تخضع لها
طويلاً المحافظات التي ستثور على واقع تردي أوضاعها
الاقتصادية والخدمية، ما يجعل من خطوة الأقاليم الخيار
الوحيد المتاح أمامها. وإذا كانت اللامركزية تتيح مجالاً
واسعاً للتفاهم حول الصلاحيات بين السلطات المحلية

(١) جريدة الصباح الجديد، ١٦/١١/٢٠١١.

(٢) صحيفة العالم، ٢٨/ شباط/ ٢٠١٢.

الفصل الرابع: المشروع السني الفدرالي إلى أين؟ ٢٥١

والمركزيّة فإن إنشاء الأقاليم بموجب نصّ دستوري واضح لا لبس فيه لن يكون سوى خطوة تمردية على الواقع، وبالتالي عدم وجود أية تحديدات متفق عليها، ما يساوي بين مفهومي الفدرالية والانفصال.

وعلى أيّة حال يمكننا أن نلمس في تصريحات النجفي حول الإقليم السني باعتباره أوّل من أثار هذه القضية من السياسيين السنتّة بشكل واضح وصريح ومن خلال موقع مسؤول في الدولة العراقية، أن نلمس ثمة فوائد تحققت للشيعّة:

أولها أنّهم لم يعودوا بعد اليوم من دعاة التقسيم، التهمة التي طالتهم خلال السنوات المنصرمة على خلفيّة إصرار بعض القوى السياسيّة الشيعيّة على تثبيت حقّ تشكيل الأقاليم الفدراليّة من بين الحقوق التي يجب منحها للشعب العراقي وتركه يقرر حرّيّة الأخذ بها أو ردّها.

وثانيًا أنّ هذه التصريحات أحدثت شرخا داخل مكونات القائمة العراقية، كما أنّ أياد علاوي الزعيم المفترض للقائمة رفض المشروع، ولا يصعب معرفة الأسباب وراء رفضه، كونه لن يجد في إقليم بني على أساس طائفي مكانا له. والحقيقة أنّ هذا الشرخ كان واضحا في

ما عُرف بأزمة سحب الثقة، حيث رفض بعض نواب العراقية مساندة رغبات قياداتها في التوقيع على طلب سحب الثقة من المالكي، وأغلبهم ممن يرفض الفدرالية وتوجسوا خيفة من أن يكون سحب الثقة نتيجة اتفاق خلف الكواليس مع الأكراد على التنازل عن بعض المناطق المتنازع عليها، وأن سحب الثقة بداية لمشروع واسع النطاق ينتهي بتقسيم العراق.

كما أنّ دعوة النجيفي وبعض الجهات السنية للفدرالية حرك الوعي الشيعي باتجاه رؤية أكثر نضجا في مقاربة الفدرالية، وهو أمر ليس بالجديد طالما بني العقل السياسي الشيعي على مبدأ ردّ الفعل لا الفعل. خاصّة وأن النجيفي برر تصريحاته ولم يتراجع عنها، وفي ختام هذا المبحث فإننا نعتقد في مركز العراق أنّ الأمريكان يدركون أنّ شيعة العراق وبحكم عوامل عديدة:

منها وجود كثافة سكانية شيعية. ومنها وعي الشيعة الآن. ومنها إسناد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لهم. ومنها وجود المرجعية. ووجود قوى مقاومه وأحزاب وحركات، لا يمكن أن يتراجعوا بعد اليوم إلى الوراء، ويتنازلوا عن حقوقهم. لذا فإنّ الأقرب للقائمة العراقية ومن خلال

الفصل الرابع: المشروع السنّي الفدرالي إلى أين؟ ٢٥٣

التصورات الأميركية هو العمل على إيجاد إقليم سنّي بعثي يلبي طموحات الأميركيان في المنطقة، ويكون حاضنة لنشوء البعث بفكره وإرهابه وحقده على التشيع من جديد، ولكن كلّ هذا ممكن، والشئ الوحيد غير الممكن هو إن إقامة هذه الفدرالية لا يتمّ إلا أن تكون بوجود المركز الشيعي اقتصاديا وإداريا. وإن أراد هذا الإقليم أن يستقل أو يستحوذ على موارد اقتصادية ما فهذا يعني أن حربا ستدلع ولا يمكن أن تنتهي بحال من الأحوال ومن ثمّ تؤسس لحرب إقليمية طائفية.

كلّ هذا يدعوا الشيعة والسنة الى التوحد في برنامج يحفظ عمليتهم السياسية بعيداً عن الأجندات التي تريد تمزيق البلاد وشلّ حركة، وإنما نعتقد أنّ الانتخابات الآتية ٢٠١٤ م ستشهد الساحة السياسية العراقية معركة سياسية خاصّة، ولنا كامل الأمل أنّ الشيعة والسنة يدركون حجم المؤامرات التي يخطط لها الغرب وأتباعه في المنطقة، ولذا عليهم أن يلتحموا بموقف يعزز اللحمة الوطنية..

نستتج من كلّ ذلك ما يلي:

أولاً: إن قادة العراقية وبعض قادة المكوّن السنّي وبعد عام ٢٠١٠م و٢٠١١م أي بعد انتخاب المالكي لولاية ثانية

تحركوا بصورة جدية باتجاه ملفّ الفدراليات. فيما كانت الدعوات للإقامة مثل هذه الفدراليات لا تكاد تذكر.

ثانيا: ثمة خلافات وعدم اتفاق لدى القادة السُّتّة على إقامة الفدراليات، فهناك من يريد أن ينشئ إقليما سنيا يشمل كلّ المحافظات ذات الأغلبية السنية، فيما هناك من يفضل إقامة فدرالية خاصة بكلّ محافظة، وهناك أيضا من يرفض الموضوع بصيغتيه، في حين ثمة أصوات ولو خافتة لها مطلب بانفصال السُّتّة.. وهذا يعني غياب الرؤية الموحدّة التي يتمّ على ضوئها الإقدام على مشروع كهذا.

ثالثا: يلاحظ أنّ المطالب بالفدرالية عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ رافقتها في الجنوب مطالب مماثلة. فكانت دعوات اتسمت أحيانا بلهجة التهديد للحكومة ومؤسساتها، نتيجة التقصير في تقديم الخدمات للمواطنين، وصدرت هذه الدعوات من محافظات البصرة وذي قار وكربلاء والديوانية.

رابعا: من السهل رصد فرق جوهري بين مشروع الفدرالية في الجنوب الشيعي وفي المناطق السنية، ففرص نجاحها في الجنوب عالية جداً، لأنّ الكثير من الإشكاليات التي تحدثنا عنها في الأوراق السابقة ليست

مطروحة ، وأبرزها ما يتصل بالجانب الاقتصادي.
إن ما تمخّض لدينا من خلال عرضنا ومقاربتنا السابقة
في هذا البحث هو جملة من الحقائق التي تشكل رؤية
مستقبلية للمشروع الفدرالي السني، ويمكن تلخيصها عبر
النقاط التالية:

أولاً: ستستمرّ بعض القوى السنية السياسية وذات الثقل
الاجتماعي في الدفع باتجاه الفدراليات، ومن المستبعد أن
تتغير هذه القناعة، بيد أن الاختلافات الواضحة حول
شكل الفدرالية وصيغتها، قد يفتح الباب لعرقلة المشروع أو
فشله شعبياً. فضلاً عمّا سيسببه من نتائج أشرنا إليها
سابقاً، والجدير بالذكر أنّ المكوّن السني يتمّ التلاعب
بمستقبله من قبل هؤلاء القادة دون أن يكون له ثمّ رغبة في
الأمر وهذا ما أكّده الأحداث والمظاهرات التي خرجت
في الموصل والرمادي وصلاح الدين وكركوك.

ثانياً: إنّ الدعم الخارجي للفدرالية من قبل الدول
العربية كالسعودية وتركيا الطامحة للعودة إلى المنطقة
عبر بوابة الدفاع عن السنة العرب في العراق سيتواصل،
وهذا الدعم مرتهن بأن يحقق الإقليم الغاية السياسية من
وجوده، وهو الحدّ من النفوذ الشيعي في العراق، وسائر

المنطقة الشرق أوسطية وقطع الارتباط الجغرافي بين دول المقاومة والممانعة.

وهنا يتضح جليا أن الفدرالية المروّج لها والدعم الذي يقدّم من هذه الدول ليس لأجل مصالح السُّنة العراقيين، بل لأجل مصالح هذه الدول وإعادة رسم الخارطة السياسيّة في العراق.

ثالثا: إنّ ما يحققه هذا المشروع الفدرالي يعدّ مكسبا

كبيرا للبعثيين الذين سيرون فيه حاضنة ومساحة نفوذ قوية، تجعلهم في مأمن لإعادة نشاطاتهم في مختلف أنحاء البلاد. إنّ تشكيل إقليم لن يكون للبعثيين مجرد مكان آمن، بل منطلقا لتنفيذ إستراتيجية رسمت فيها الولايات المتحدة والسعودية دورا للبعث ضمن الصراع الإقليمي الحالي والمستقبلي الذي يأخذ يوما بعد آخر شكلا طائفيّا بين السُّنة والشيعة، أو هكذا يتمّ تحريكه. وسنرى أنّ من أولويات أي لجنة دستوريّة لكتابة دستور يحكم الإقليم هو أنّ تولي اهتماماً كبيرا بما تراه حقوقا للبعثيين لا تصل إلى معارضة الدستور الاتحادي وحسب، بل إلى تثبيت مطالب بالتعويضات والحقوق التي يراها البعثيون لأنفسهم. فلن يكون ثمة قانون أو مواد دستوريّة تمنعهم من العمل السياسي أو تلاحقهم لجرائمهم.

رابعاً: إن الطابع الفكري لبعض الطبقات السياسيّة السنيّة الذي جعل للبعث حضوراً قوياً بينهم هو التوجّه العلماني. إن العلمانيّة نسق فكري تريد الولايات المتحدة أن يكون حاكماً على شعوب المنطقة، ولا سيّما في العراق. وبالتالي سيكون الإقليم السني متناغماً مع العلمانيّة التي تسود الدول العربيّة، ولا يجدر تناسي أنّ الإقليم الكردي هو الآخر إقليم علماني، وبالتالي تتسع مساحة العلمنة لتحاصر الإسلام السياسي الشيعي على وجه التحديد.

خامساً: إن الإقليم السني سيكون مركزاً للتحرك العالمي والإسرائيلي على مستوى الاستثمار الاقتصادي والتحرك الإيديولوجي والسياسي والأمني والاستخباري، وسيمثل حليفاً كامل الأهليّة على مختلف المستويات، ليقف بوجه التشيع.

نعم تطرقنا وأشارنا سابقاً إلى أن هناك جملة معوّقات اقتصاديّة وأمنيّة وسياسية، وهذا واقع قراءتنا المبنيّة على معطيات وحقائق على أرض الواقع، ولكن من جهة أخرى فإن هذه التحديات ستدفع الولايات المتحدة والدول العربيّة وإسرائيل إلى بذل كلّ الجهود الممكنة من أجل تجاوزها وتخفيف وطأتها، لهذا يبقى في خانة التوقّع الممكن أن

تسيير الأمور باتجاه دعم غير محدود للإقليم السني.

سادسا: من الواضح أن سير السُّنة في مشروع الفدرالية يهدف إلى الابتعاد عن وقوعهم تحت سلطة حكم شيعية، ولأجل إفقاد الأغلبية الشيعية فرصة حكم دولة موحدة مستقرة.

إن قيام الفدراليات في المناطق السنية يعني بلا ريب أن الدولة التي سيحكمها الشيعة العراقيون ستكون دولة مشكلات واضطرابات، دولة غير مستقرة، ولا مستفيد فيها سوى الأكراد الذين أثبتوا الفدرالية في الدستور بطريقة لم يكن يرغب بها الشيعة^(١).

لهذا نرى أنّ ثمة توصيات يجب أن نطرحها في ختام هذه الدراسة وعبر النقاط التالية:

أولا: من الواجب أن تنهض المحافظات الجنوبية والوسطى ذات الأغلبية الشيعية بمشروع فدرالي على مستوى من النضوج، وأن يكون لمؤسسات المجتمع المدني

(١) في عام ٢٠٠٤ تعاقد الكرد مع السفير الأمريكي المقيم في الجيك حاليا (غاليرث) وقد أسهمت توصياته للكرد بان يتم تثبيت الفدرالية ويسعون لأكثر منها- مجله السياسة الدولية جامعة بغداد الدكتور خيري عبد الرزاق مدير مركز الدراسات الدولية سنة ٢٠٠٧ ص ٧٦.

والمؤسسات الإعلامية النصيب الأوفى في بلورة فهم يستسيغه الشارع الشعبي، ويشجّع الفكر السياسي الشيعي عموماً على النظر إلى الفدرالية بوصفها نظاماً إدارياً راقياً، واقتناص الفرصة السانحة حالياً حيث ثمة تنام في وعي الشارع كردّة فعل للتوجّه الآخر صوب الفدرالية، وهي ردّة فعل حركت بعض الركود في النظرة التقليدية التي جعلت الفدرالية في مقابل الوطنية المتمثلة بوحدة العراق، إنّ هذا التصرّف وتلك الرغبة في اللاوعي الشيعي في إثبات هذه «الوطنية» دفعة بصورة تلقائية إلى التشبث بكلّ ما ينتسب إليها. وطالما أسهم الضخّ الإعلامي في تصوير الفدرالية نحواً من التقسيم للبلاد كانت ردّة الفعل مفهومة ومتوقّعة لا تخرج عن سياق المواقف الحريصة على تأكيد تلك الوطنية^(١).

ثانياً: على القوى السياسيّة الممثلة للجنوب والفرات الأوسط الاستعانة بخبراء وكفاءات ومسؤولين محليين من المحافظات لوضع خطة تتضمن عدة محاور منها:

أ) الموقف من الفدرالية وتحديد أيتها فدرالية عليهم أن

(١) إبراهيم الغالبي، فدرالية معجلة وفدرالية مؤجلة، جري >دّة المواطن العراقية،

يختاروا، وثمة صيغتان سبق وأن تم طرحهما:

الأولى: فدرالية الوسط والجنوب.

والثانية: فدرالية الجنوب التي تضم ثلاث محافظات.

وتم صيغة ثالثة: تتمثل بفدرالية تخص كل محافظة.

(ب) وضع التصوّرات والدراسات الكفيلة بمعالجة الإشكاليات التي ستطرأ في حال قام السّنة بإنشاء فدرالياتهم الخاصّة الواحدة أو المتعددة. ومحاولة وضع الحلول لما سينجم عنها فيما يخصّ مواضيع كالمياه والثروات والمنافذ الحدودية.

والحقيقة أنّ الموقف السياسيّ الشيعيّ موقف مضطرب وغير مستقرّ، وتملي المصالح الحزبيّة وحساباتها المواقف من القضايا المصيريّة الهامة كالفدرالية.

ثالثاً: يلاحظ أنّ للأنبار على سبيل المثال مطالب محددة،

تجعل من الحديث عن مشروع فدراليّ أمراً ذا مغزى بقطع النظر عن واقعيّة تلك المطالب وحقيقة الإمكانية المتوقّرة لتحقيقها عبر المشروع الفدرالي، لكن يلاحظ بالاتجاه الآخر أنّ المحافظات الوسطى والجنوبيّة لا تملك مطالب محددة خاصّة بها. وكأنها استوفت كلّ حقوقها، وأنه أية صيغة إداريّة أخرى لن تأتي بجديد ولا يوجد دافع لها.

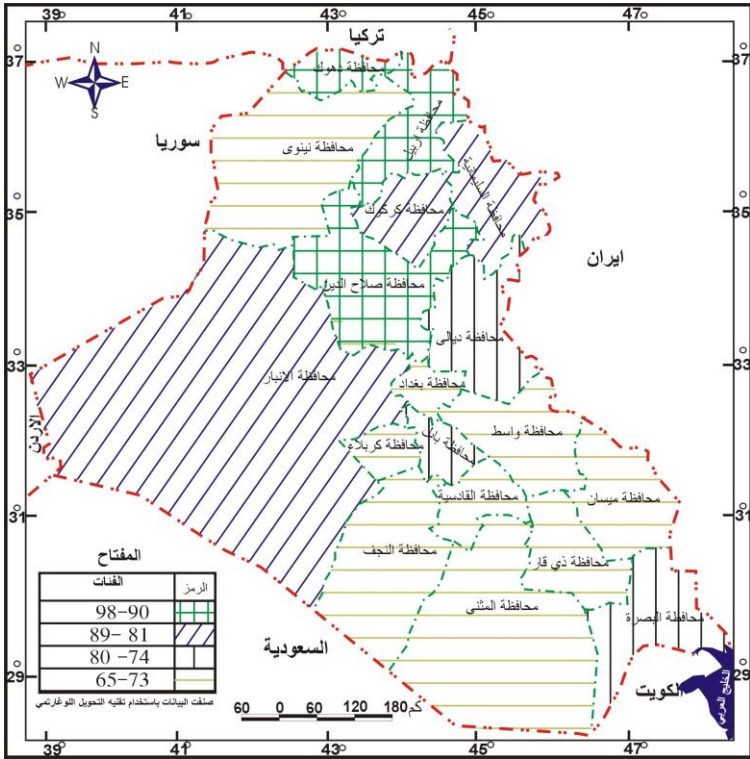
إنّ هذا النوع من التماهل أو حتى ما يمكن وصفه بالبلادة السياسيّة أمر غير مقبول.. فلا بدّ أن تضع هذه المحافظات مطالب تضمن لها مصالحها في ظلّ مؤسّسات قويّة وواضحة تؤكّد أنّ البلاد مقبلة على ما يمكن تسميته بالحروب الفدرالية.

إنّ التجاهل أو الصمت لا يضرّ فقط بهذه المحافظات على مستوى عدم تحصين مستقبلها، بل ويعطي رسائل مغرية لدعاة الفدراليّة في الوسط السنّي. فمثلا لم يصدر أي صوت يتحدّث عن حقّ المحافظات في الفرات الأوسط والجنوب بثروتها، وأنّ هذه الثروة لن تكون نهبا للآخرين في حال أراد الآخرون أن يخرجوا عن العراق سياسيا وإداريا.

إنّ من الواجب وضع خطة إستراتيجيّة لمواجهة كلّ السيناريوهات المتوقّعة في المستقبل المنظور. وعدم ترك حبل العواطف والشعارات غير المجدية على غارب الخطاب السياسي الذي تدمنه بعض القوى الشيعيّة، والذي يؤثّر قطعاً في الشارع ويحصر المشكلات بين القوى السياسيّة الشيعيّة نفسها المتمثلة في الحكومة ذات الأقطاب التي بدأت تتنافر في شراكتها العتيدة.

الملحقات

الملحق رقم (١)



داتخاذ مواقف موقّدة حيال كل القضايا العالقة بين الحكومة
الشمادية والذليليم ، ولا يجوز أن يتخذ أي طرف موقف

استراتيجي إلا بواقفها

٦- اجراء المصالحات والذارية الضرورية واتخاذ موقف موحد

حيالها (المجلس الوطني للسياسات الدستورية ، نظام مجلس
الوزراء ، تعديل قانون الانتخابات ... الخ .

٧- حل المسائل العالقة مع الذليليم :

المادة ١٤٠ ، تسليح وتجهيز وتحويل حرس الذليليم ،
قانون النفط والموارد المائية ... الخ



صود بارزاني

الحزب الديمقراطي الكردستاني

٢٠١٠ / ٨ / ٨



نوري المالكي

حزب الدعوة الإسلامية

٢٠١٠ / ٨ / ٨

الصفحة الثانية لاتفاقية أربيل

الولحق رقم (٣)

جدول (1) التغير في عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها الكيانات السياسية في منطقة الدراسة بين سنتي 2005-2010

المحافظة	الائتلاف العراقي	العراقية	التوافق	الائتلاف الكرستاني	دولة القانون	الائتلاف الاسلامي	الجماعة الاسلامية	وحدة العراق	التغير
بغداد	17-	16	12-	1-	26				
نفيوى	1-	18	6-	4				1	
البصرة	6-	1	1-		14				
السلمانية				5-		لا يوجد تغيير	1	6	
اربيل				2-		لا يوجد تغيير	1	2	
ذي قار	2-	لا يوجد تغيير			8				
بابل	4-	2	1-		8				
ديالى	1	7	4-	1-	1				
كركوك		6	2-	1					
الانبار		11	5-					1	
القادسية	2-	1			4				
النجف	2-	1-			7				
واسط	3-	1			5				
صلاح الدين	1-	7	1-					2	
دهوك				3		لا يوجد تغيير			
ميسان	لا يوجد تغيير	1-			4				
كربلاء	2-	لا يوجد تغيير			6				
المتنى	2-	لا يوجد تغيير			4				

المحتويات

مقدمة..... ٧

الفصل الأول

الخارطة السياسية السنيّة بعد ٢٠٠٣م

- ولادة القائمة العراقية.. المكونات والأهداف..... ٣٤
- أولاً: حركة الوفاق الوطني:..... ٣٥
- ثانياً: حركة تجديد:..... ٣٧
- ثالثاً: تجمّع عراقيون الوطني:..... ٣٨
- رابعاً: قائمة الحلّ:..... ٣٩
- خامساً: تجمّع المستقبل الوطني:..... ٤٠
- سادساً: جبهة الحوار الوطني:..... ٤٠
- سابعاً: تحالف الوسط:..... ٤١
- ثامناً: الجبهة التركمانيّة العراقيّة:..... ٤١
- أسباب تشكيل القائمة العراقيّة..... ٤٣
- انتخابات ٢٠١٠ النتائج والتحوّلات..... ٥٥
- مثّلت الدعم الخارجي لعودة البعث..... ٦٣
- المشروع الأمريكي - العربي - التركي لعودة حزب البعث..... ٦٣
- الإقليم السني.. الفرار من الربيع إلى البادية..... ٨٣

٢٦٨ القائمة العراقية تحت الضوء

المشروع البديل ٨٣

(الخطبة ب) ٨٣

اتفاقية أربيل وتقاسم مؤجّل للسلطة ٨٨

خسارة علاوي ونجاح البرنامج ٩٥

أولاً: ضغط المالكى على هيئة المساءلة والعدالة: ٩٧

ثانياً: المحكمة الجنائية المحتصة: ٩٨

ثالثاً: المصالحة الوطنية: ٩٨

رابعاً: عودة كبار ضباط الجيش السابق: ١٠٠

خامساً: موضوع التوازن: ١٠١

سادساً: إعادة النظر بموضوع دمج الميليشيات: ١٠٣

سابعاً: المجلس الوطنى للسياسات الإستراتيجية: ١٠٥

المصالحة.. إلغاء قانون وتفعيل مشروع ١٠٩

انشقاقات القائمة العراقية ١١٢

الفصل الثاني

النجيفيّ ومشروع الفدراليات

صراع المؤسسات.. شرك المحاصصة ١٣٩

سلب صلاحيات المالكى ١٤٤

بايدن وتحريك ملفّ الفدراليات ١٥١

جهود نحو اللامركزية ١٥٥

المحتويات ٢٦٩

الفصل الثالث

مواقف القوى الشيعية

- ١٨٠ المجلس الأعلى والمالكي
- ١٨٥ التيار الصدري والمالكي
- ١٩١ الخاتمة
- ١٩١ ضوء واستشراف مستقبل الواقع السياسي في ظل الصراع الدائر

الفصل الرابع

المشروع السني الفدرالي إلى أين؟

- ٢٠٩ مشروع أسامة النجيفي
- ٢١٣ الفدرالية.. مفهوم آخر
- ٢١٩ موقف القيادات السياسية والرأي العام العراقي
- ٢٣٠ العامل الديموغرافي.. تعقيدات واضحة
- ٢٣٦ مشروع الإقليم ودول الجوار.. الدور والتحويلات
- ٢٤٧ حول الحلّ اللامركزي
- ٢٦٢ الملحقات
- ٢٦٧ المحتويات